



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 18/263
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 – البيان الصحفي؛ وتقرير الخبراء؛ ومرفق المعلومات

24 يوليو، 2018

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

- بيان صحفي يتضمن ملخصاً لآراء أعضاء المجلس التنفيذي كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 16 يوليو 2018 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.
- تقرير الخبراء الذي أعده فريق من خبراء الصندوق لاطلاع المجلس التنفيذي في جلسة المناقشات المنعقدة في 16 يوليو 2018، عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 14 مايو 2018 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 29 يونيو 2018، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء هذه المناقشات.
- مرفق المعلومات الذي أعده خبراء الصندوق.

وقد صدرت الوثيقة التالية بشكل منفصل:

تقرير القضايا المختارة

وطبقاً لسياسة الصندوق بشأن الشفافية يجوز في تقارير خبراء الصندوق وغيرها من الوثائق المنشورة حذف المعلومات التي تؤثر على السوق وما تصح عنه السلطات بصورة مبكرة حول نواياها بشأن السياسات.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة



International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 18/304
للنشر الفوري
24 يوليو 2018

المجلس التنفيذي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2018 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 16 يوليو 2018 مشاورات المادة الرابعة¹ مع المملكة العربية السعودية.

من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.9% في عام 2018، بينما يرتفع النمو غير النفطي إلى 2.3%. ومن المتوقع أن يزداد تحسن النمو على المدى المتوسط نتيجة لتطبيق الإصلاحات وارتفاع الناتج النفطي. وتتسم المخاطر بالتوازن على المدى القصير. وازداد توظيف المواطنين السعوديين، ولا سيما النساء، لكن معدل البطالة بين المواطنين ارتفع إلى 12.8% في 2017.

وارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الأشهر الأخيرة مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار البنزين والكهرباء، وتشير التوقعات إلى بلوغه 3% في 2018، قبل أن يستقر في حدود 2% على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يستمر تراجع عجز المالية العامة، من 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 إلى 4.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 ثم يواصل التراجع إلى 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2019. وتشير التوقعات إلى اتساع العجز نتيجة انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط كما تنطوي عليه أسواق العقود المستقبلية. ومن المتوقع أن يستمر تمويل العجز بمزيج من عمليات سحب من الأصول والاقتراض المحلي والدولي.

ومن المتوقع أن يحقق رصيد الحساب الجاري فائضا يبلغ 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 مع ارتفاع إيرادات تصدير النفط وبقاء التدفقات الخارجة من تحويلات الوافدين مكبوحة. ومن المتوقع ارتفاع الأصول الأجنبية الصافية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي هذا العام وعلى المدى المتوسط.

ولا يزال نمو الائتمان والودائع ضعيفا لكنهما من المتوقع أن يكتسبا قوة بفضل زيادة الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي. ويُتوقع ارتفاع ربحية المصارف مع اتساع هامش الفائدة، وتظل المصارف محتفظة بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة.

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وتواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات المالية العامة بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المُضافة ومواصلة زيادة أسعار الطاقة في مطلع عام 2018. ولا تزال الإصلاحات جارية من أجل تحسين بيئة الأعمال وزيادة حيوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق الأسواق المالية، وزيادة مشاركة النساء في الاقتصاد، وتأسيس صناعات جديدة تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وتوفير فرص العمل.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

أثنى المديرين التنفيذيين على الحكومة السعودية لما حقته من تقدم في تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحي. ورحب المديرين بالآفاق الإيجابية بوجه عام وأكدوا أنه لا ينبغي لارتفاع أسعار النفط أن يُبطئ زخم الإصلاح. واتفق المديرين على أن مواصلة الالتزام بتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق سيساعد على تحقيق أهداف المالية العامة وتشجيع النمو غير النفطي.

ورحب المديرين بالجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة واتفقوا على أن الهدف المحدد لتحقيق ميزانية متوازنة في 2023 هو هدف ملائم. وأكدوا أهمية التنفيذ الكامل لإصلاحات الإيرادات والحد من نمو الإنفاق الحكومي مستقبلاً من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي حالة تجاوز أسعار النفط المستويات المفترضة في الميزانية، أوصى معظم المديرين بادخار الإيرادات الإضافية للبدء في إعادة بناء الاحتياطات الوقائية في المالية العامة.

ورحب المديرين بالإجراءات الجديدة على صعيد الإيرادات، ولا سيما تطبيق ضريبة القيمة المُضافة. وحثوا الحكومة على مواصلة الإعداد لخفض المستوى الحدي للتسجيل في ضريبة القيمة المُضافة في 2019. ورحب المديرين بعزم الحكومة مواصلة رفع أسعار الطاقة بالتدرج، ولكنهم رأوا أن هناك مجالاً لمزيد من التواصل حول الزيادات المستقبلية في أسعارها. وأكد المديرين أهمية ضمان كفاية التحويلات من خلال "حساب المواطن" لتعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن أثر ارتفاع الأسعار.

وحث المديرين الحكومة على تثبيت الإنفاق المالي في إطار متوسط المدى للنفقات، وأعربوا عن تأييدهم للمراجعة الجارية للخدمة المدنية، التي ينبغي أن تساعد على تحديد الإصلاحات اللازمة لاحتواء فاتورة الأجور. ورحب المديرين بالجهود التي بُذلت في الفترة الأخيرة لتعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل، وإضفاء مزيد من الشفافية على المالية العامة، وتطوير تحليل المالية العامة الكلية، وحثوا على تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات. وأكد المديرين أهمية وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم تسترشد به الحكومة في اتخاذ قراراتها بشأن الاقتراض والاستثمار.

ورحب المديرين بالتقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وأكدوا ضرورة استمرارها بالتشاور مع القطاع الخاص، كما أشاروا إلى التقدم في خطط الخصخصة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأعربوا عن اعتقادهم في ضرورة تعجيل وتيرة هذه البرامج. واتفق المديرين على أن القطاع العام يستطيع أن يقوم بدور محفز لتنمية قطاعات جديدة، لكنهم أكدوا أن ذلك ينبغي ألا يزاحم القطاع الخاص.

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين، ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي تستخدم في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على

وأكد المديرين على أن سياسات توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص ينبغي أن تركز على السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين السعوديين والوافدين. وإضافة إلى الإصلاحات الجارية، أعرب المديرين عن اعتقادهم في ضرورة تحديد توقعات واضحة بشأن الآفاق المستقبلية للوظائف العامة، وإصلاح نظام تأشيرات العمالة الوافدة، ومواصلة النهوض بالتعليم والتدريب، ومعالجة القيود المتبقية على توظيف الإناث.

ورحب المديرين بتركيز الحكومة على التطوير والاحتواء الماليين، واتفقوا على ضرورة إعطاء الأولوية لتوفير مزيد من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين القدرة على الوصول إلى القطاع المالي، وخاصة للنساء، وزيادة تطوير أسواق سندات الدين. كذلك رحب المديرين بجهود مؤسسة النقد العربي السعودي نحو تقوية إدارة السيولة. وحث المديرين الحكومة على مواصلة تعزيز فعالية الإطار الذي وضعته لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يفيد المملكة العربية السعودية بشكل جيد نظراً لهيكل اقتصادها.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2016-2019

السكان: 32.6 مليون نسمة (2017)			
معدل الإلمام بالقراءة: 95% (2015)، البالغون)		الحصة: 6985.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (2.93% من المجموع)	
أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (77%) أهم أسواق التصدير: آسيا، والولايات المتحدة، وأوروبا			
توقعات 2019	توقعات 2018	أولية 2017	2016
الناتج			
1.9	1.9	0.9-	1.7
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي			
الأسعار			
2.0	3.0	0.9-	2.0
تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)			
مالية الحكومة المركزية			
31.7	30.6	24.1	21.5
الإيرادات (%) من إجمالي الناتج المحلي			
33.4	35.2	33.4	38.7
النفقات (%) من إجمالي الناتج المحلي			
1.7-	4.6-	9.3-	17.2-
رصيد المالية العامة (%) من إجمالي الناتج المحلي			
20.3	19.1	17.2	13.1
الدين العام (%) من إجمالي الناتج المحلي			
36.9-	41.7-	39.7-	45.7-
الرصيد الأولي غير النفطي (%) من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي			
النقود والائتمان			
2.8	2.3	0.2	0.8
النقود بمعناها الواسع (التغير %)			
2.2	2.0	0.8-	2.4
الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)			
ميزان المدفوعات			
8.8	9.3	2.2	3.7-
الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج المحلي			
0.2	0.2	0.2	1.2
الاستثمار الأجنبي المباشر (%) من إجمالي الناتج المحلي			
30.2	29.2	28.4	32.3
الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) ¹			
36.5	35.7	34.9	28.9
الدين الخارجي (%) من إجمالي الناتج المحلي			
سعر الصرف			
....	5.4-	5.1-	4.8
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ²			
معدل البطالة			
...	...	6.0	5.6
الكلي (%) من مجموع القوى العاملة			
...	...	12.8	12.3
المواطنون (%) من مجموع القوى العاملة			

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ الواردات من السلع والخدمات.

² بالنسبة لعام 2018، هي أحدث البيانات المتاحة.

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨

٢٨ يونيو ٢٠١٨

أهم القضايا

السياق: لا يزال زخم الإصلاح قويا في ظل "رؤية ٢٠٣٠". ويجري العمل على تنفيذ مبادرات إصلاح جديدة من خلال "برامج تحقيق الرؤية". وارتفعت أسعار النفط على مدار العام الماضي، مما يؤثر تأثيرا إيجابيا على رصيد المالية العامة والرصيد الخارجي. ويمثل ارتفاع أسعار النفط فرصة كما يشكل خطرا في الوقت نفسه على إصلاحات المالية العامة.

الآفاق والمخاطر: من المتوقع أن يرتفع النمو هذا العام وعلى المدى المتوسط مع ترسخ الإصلاحات وارتفاع الناتج النفطي. وتتسم المخاطر بالتوازن على المدى القريب.

سياسة المالية العامة: من الملائم استهداف توازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٣، ولكن في حالة تجاوز أسعار النفط المستوى المحدد في الميزانية، ينبغي ادخار الإيرادات الإضافية. ويتعين مواصلة إصلاح الإيرادات غير النفطية وأسعار الطاقة، وينبغي احتواء نمو الإنفاق الحكومي، وتعزيز إطار المالية العامة. ومن شأن وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم أن يساعد الحكومة على تقييم التزاماتها داخل الميزانية وخارجها.

الإصلاحات الداعمة لتوظيف العمالة والنمو: تركز الحكومة بشكل صحيح على توفير فرص عمل للمواطنين. وينبغي أن تركز الإصلاحات على ضمان تكافؤ الفرص بين العمالة السعودية والوافدة في المجالات التي يرجح أن يعمل بها سعوديون. ويجري حاليا اتخاذ إجراءات لتحسين بيئة الأعمال، ويلزم تنفيذها لضمان فعاليتها.

القطاع المالي: تشكل زيادة التطور والشمول الماليين مع الحفاظ على الاستقرار المالي أحد أهم الأولويات على مستوى السياسات. وينبغي مواصلة الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز إدارة السيولة، بينما يمكن استخدام سياسات السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية ضمن إطار محدد.

القطاع الخارجي: لقد تحسن المركز الخارجي بصورة ملموسة، ونظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يفيد المملكة العربية السعودية بشكل جيد نظرا لهيكل اقتصادها.

اعتمد هذا التقرير

عاصم حسين

وسانجايا بانث

عُقدت المناقشات في مدينة الرياض خلال الفترة من ٢ إلى ١٤ مايو ٢٠١٨. وتألف فريق الخبراء من تيم كالن (رئيس الفريق) ونبيل بن لطيفة وديفيا كيرتي وأنتا أندوي (جميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وعبدول نصير (إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية) وديلفين برادي (إدارة شؤون المالية العامة). وشارك السيد جهاد أزعر (إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية. ورافق البعثة السيد هشام العقيل المدير التنفيذي الممثل للمملكة العربية السعودية. والتقى الفريق بمعالي السيد محمد بن عبد الله الجدعان وزير المالية، ومعالي السيد ماجد الحقييل وزير الإسكان، ومعالي السيد سليمان بن عبد الله الحمدان وزير الخدمة المدنية، ومعالي السيد علي بن ناصر الغفيعس وزير العمل، ومعالي السيد محمد بن عبد الله القويز رئيس هيئة السوق المالية، والدكتور أحمد الخليفي محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وغيرهم من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص. وقدم كل من ديانا كارغبو-سيكال وتاكر ستون (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) الدعم للفريق من المقر الرئيسي، كما ساهما في إعداد التقرير.

المحتويات

٥	السياق
٥	التطورات المالية والمالية العامة الكلية والآفاق والمخاطر
٥	ألف - آخر التطورات
١٠	باء - الآفاق
١٣	جيم - المخاطر والتداعيات
١٤	المناقشات حول السياسات
١٤	ألف - تحقيق استمرارية التصحيح المالي ووضع إطار قوي للمالية العامة
٢١	باء - الإصلاحات الهيكلية الكلية لزيادة معدلات النمو وتوظيف العمالة
٢٦	جيم - الاستقرار والتطوير والشمول في القطاع المالي
٢٩	دال - سعر الصرف والاستقرار الخارجي
٢٩	تقييم الخبراء
	الأطر
١٠	٢- مستجدات تطبيق ضريبة القيمة المضافة
١٢	٢- التنبؤ بمستوى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في المملكة العربية السعودية

- ٣- تحديث تحليل الحيز المالي _____ ١٦
- ٤- منهج جديد في إدارة النفقات العامة وفاتورة الأجور في المملكة العربية السعودية _____ ١٩
- ٥- برنامج صندوق الاستثمارات العامة _____ ٢٠
- ٦- مشاركة الإناث في القوى العاملة وتوظيفهن في المملكة العربية السعودية _____ ٢٣
- ٧- التكاليف الناجمة عن الفساد - دروس مستفادة للمملكة العربية السعودية _____ ٢٥

الأشكال البيانية

- ١- تطورات المالية العامة _____ ٣٣
- ٢- تطورات القطاع الحقيقي _____ ٣٤
- ٣- التضخم وتطورات السواق المالية _____ ٣٥
- ٤- تطورات القطاع الخارجي _____ ٣٦
- ٥- التطورات النقدية _____ ٣٧
- ٦- تطورات سوق النفط _____ ٣٨
- ٧- سيناريوهات ارتفاع/انخفاض أسعار النفط _____ ٣٩
- ٨- هيكل الإنفاق الحكومي _____ ٤٠
- ٩- تطورات سوق المال _____ ٤١
- ١٠- المعوقات أمام نمو القطاع الخاص _____ ٤٢

الجدول

- ١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٥-٢٠٢٣ _____ ٤٣
- ٢- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، ٢٠١٥-٢٠٢٣ _____ ٤٤
- ٣- عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة والمؤسسات الحكومية المستقلة وصندوق الاستثمارات العامة، ٢٠١١-٢٠١٧ _____ ٤٥
- ٤- ميزان المدفوعات، ٢٠١٥-٢٠٢٣ _____ ٤٦
- ٥- المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠٢٣ _____ ٤٧
- ٦- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠١٠-٢٠١٧ _____ ٤٨

الملاحق

- ١- قطاع الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية: الأداء والمخاطر _____ ٥٠
- ٢- صلابة البنوك السعودية تجاه سيناريوهات ضغوط جودة الأصول والسيولة _____ ٥٥
- ٣- تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي _____ ٥٩
- ٤- إصلاح أسعار الطاقة وحسابات المواطنين _____ ٧٣
- ٥- التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٨ _____ ٧١
- ٦- تقييم استمرارية المركز الخارجي في المملكة العربية السعودية _____ ٧٣

السياق

- ١- تواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق في ظل "رؤية ٢٠٣٠". وتُنظَّم هذه الإصلاحات تحت ١٣ برنامجاً من "برامج تحقيق الرؤية"، تم الإعلان عن ستة منها. ووضِع هيكل حوكمة لكل برنامج لضمان تحقيق أهدافه. وفي ظل التقدم المحرز على مستوى الإصلاحات، نفذت الحكومة العديد من التوصيات الواردة في تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ وتقارير تقييم استقرار القطاع المالي.
- ٢- وتضطلع المملكة العربية السعودية بدور محوري في اتفاق أوبك+ بشأن إنتاج النفط. فقد خفضت إنتاجها النفطي بصورة ملموسة ليصل إلى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا خلال الفترة من يناير-إبريل ٢٠١٨ مقابل ١٠,٥ مليون برميل يوميا في عام ٢٠١٦. ونظرا لانخفاض المخزون، واضطرابات العرض في بعض البلدان المنتجة الرئيسية، وارتفاع الأسعار خلال الشهور الأخيرة، أعلنت أوبك عن زيادة إنتاجها اعتبارا من شهر يوليو.
- ٣- ولا تزال المنطقة تشهد توترات جغرافية سياسية حادة. وتفرض الصراعات الجارية أوضاعا أمنية صعبة في المنطقة، ولا تزال تضع ضغوطا على نفقات الدفاع والأمن.

التطورات المالية والمالية العامة الكلية والآفاق والمخاطر

ألف - آخر التطورات

- ٤- استمر ضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٧، فتراجع عجز المالية العامة إلى ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١٧,٢% في عام ٢٠١٦، كما انخفض العجز الأولي بخلاف الصادرات النفطية^١ إلى ٣٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي مقابل ٤٤,٦% في عام ٢٠١٦، ويرجع هذا الانخفاض في الأساس إلى تقلص الإنفاق الرأسمالي (الجدول من ١-٣، والشكل البياني ١). ويقل العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية حاليا عن مستوى الذروة الذي بلغه عام ٢٠١٤ بمقدار ٢٥% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وقد أدى بيع الأراضي المشتراة في السابق (٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي) إلى تراجع الإنفاق في عام ٢٠١٧، بينما بلغت تكلفة تسوية المتأخرات ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي. ولا يؤثر التصحيح اللازم لمراعاة تأثير بيع الأراضي وسداد المتأخرات على المسار العام لعملية تصحيح أوضاع المالية العامة (الجدول الوارد في النص). وتم تمويل عجز عام ٢٠١٧ من خلال الاقتراض المحلي والخارجي والسحب من الودائع الحكومية.

^١ العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية يستبعد الإيرادات النفطية من المبيعات الأجنبية، وهو يتسق مع حجم الرصيد الأولي غير النفطي الوارد في تقرير العام الماضي حيث كانت إيرادات مبيعات الطاقة المحلية مدرجة ضمن الإيرادات غير النفطية. ويرى الخبراء أن العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية هو أفضل مقياس للتأثير الاقتصادي لسياسة المالية العامة.

حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧

التوصية	الوضع الراهن
استخدام الحيز المالي المتاح في ضبط أوضاع المالية العامة على نحو أكثر تدرجا مما هو مقرر في برنامج تحقيق التوازن المالي.	حددت ميزانية عام ٢٠١٨ مسارا لضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط بهدف تحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٣ بدلا من عام ٢٠٢٠.
ينبغي أن تتضمن إصلاحات الإيرادات وضع نظام ضريبي يتسم بالفعالية والكفاءة، مع التركيز على تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنجاح.	تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في ١ يناير ٢٠١٨ بإعفاءات محدودة، مع رفع حد التسجيل لتيسير إدارتها والامتثال لها، وسوف يُخفّض هذا الحد العام القادم إلى المستوى المتفق عليه بين دول مجلس التعاون الخليجي.
ينبغي تنفيذ إصلاحات أسعار الطاقة تدريجيا لإعطاء الأسر والشركات الوقت اللازم للتكيف مع الأسعار الجديدة. وينبغي تعويض الأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل عن تأثير ارتفاع الأسعار	زادت أسعار البنزين والكهرباء في ١ يناير ٢٠١٨، ومن المقرر في ميزانية عام ٢٠١٨ تطبيق زيادات إضافية على أسعار الطاقة والمياه في الأجل المتوسط. وبدأ في ديسمبر ٢٠١٧ برنامج "حساب المواطن" الذي غطي ما يزيد على نصف السكان السعوديين لصرف تعويضات مالية. وتصرف الحكومة إعانات إضافية لمدة عام واحد.
يتعين زيادة التركيز على احتواء المصروفات الجارية. وتصل فاتورة الأجور الحكومية إلى مستويات مرتفعة، وينبغي تخفيضها تدريجيا.	أعيد صرف بدلات موظفي الحكومة بعد أن كانت قد خُفّضت في أكتوبر ٢٠١٦، كما أعيد منح العلاوات السنوية. وسيؤدي ذلك، إلى جانب بدلات عام ٢٠١٨، التي أُعلن عنها مؤخرا، إلى استمرار ارتفاع فاتورة الأجور الحكومية في عام ٢٠١٨.
وضع إطار فعال لإدارة الأصول والخصوم لضمان التنسيق الجيد بين قرارات الاقتراض والاستثمار.	نجح مكتب إدارة الدين في تنفيذ استراتيجية للاقتراض المحلي والخارجي بالتنسيق مع مكتب مع مؤسسة النقد العربي السعودي. ويضطلع صندوق الاستثمارات العامة بدور أكبر حاليا في إدارة الاستثمارات الحكومية المحلية والخارجية. ولكن آليات التنسيق بين قرارات الاقتراض والاستثمار غير واضحة.
تعزيز إطار المالية العامة وتحسين مستوى شفافيته.	أعدت ميزانية ٢٠١٨ وفق منهج من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى. ونُشرت تقارير ربع سنوية عن الميزانية منذ عام ٢٠١٧، وتضمنت ميزانية ٢٠١٨ مزيدا من المعلومات المالية. ونُشرت بيانات المالية العامة الخاصة بهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية وفق الصيغة الواردة في "دليل إحصاءات مالية الحكومة" لعام ٢٠١٤. ولكن الضعف لا يزال يشوب بيانات المالية العامة والشفافية المالية.
ينبغي مواصلة بذل جهود الإصلاح الهيكلي بالتعاون مع مجتمع الأعمال لدعم زيادة النمو غير النفطى.	أقر نظام الإفلاس، وجاري العمل على وضع نظامي المشتريات الحكومية والمنافسة، واتخاذ خطوات نحو تحسين الإجراءات الحكومية، بما في ذلك إجراءات إصدار تراخيص الشركات الجديدة، وتخفيف القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حد ما.
يتعين تنفيذ إصلاحات في سوق العمل للسماح للعمالة الوافدة بمزيد من حرية الحركة وزيادة الحوافز التي تشجع المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص.	تواصل الحكومة سعودة قطاعات معينة في الاقتصاد، كما تم تشديد متطلبات برنامج نطاقات. ولكن البدلات التي يحصل عليها موظفي الحكومة بموجب أوامر ملكية لا تساعد على تشجيع المواطنين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص. ويجري حاليا النظر في تنفيذ إصلاحات في نظام التأشيرات.
التشجيع على زيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة.	تم تعميم برامج على المستوى الوطني لدعم تكاليف المواصلات ورعاية الأطفال. ويمكن للنساء الآن قيادة السيارات، ولا يلزمهن الحصول على موافقة ولي الأمر لبدء مشروعات خاصة بهن. وثمة زيادة، وإن كانت بطيئة، في عدد النساء اللاتي تشغلن مناصب عليا.
تعزيز إطار إدارة السيولة.	تواصل مؤسسة النقد العربي السعودي العمل على وضع نموذج للتنبؤ بالسيولة، كما أوقفت اتفاقيات إعادة الشراء لأجل التي بدأتها في عام ٢٠١٦، وتنتظر حاليا في طريقة التحول نحو عمليات السوق المفتوحة لتعزيز إدارة السيولة.
دعم تطوير سوق سندات الدين المحلية.	يجري حاليا تداول السندات والصكوك المحلية الحكومية في بورصة تداول، وتم إضفاء درجة من المرونة على آليات تسعير الإصدارات المحلية الجديدة. كذلك يجري في الوقت الحالي وضع نظام للمتعاملين في السوق الأولية. غير أن عدم وضوح كيفية حساب الزكاة على الأدوات المالية يحد من إقبال المستثمرين على الاستثمار.

تطورات المالية العامة 2015-2023

تعدلات		توقعات		توقعات		توقعات		توقعات		توقعات	
2017-2023	2015-2017	2023	2018	2017	2016	2015	2023	2018	2017	2016	2015
(من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)		(من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)					(من إجمالي الناتج المحلي)				
6.9	0.5-	41.1	46.8	34.2	28.9	34.7	29.9	30.6	24.1	21.5	25.0
2.4	1.3-	26.4	33.2	24.0	18.6	25.3	19.2	21.7	16.9	13.8	18.2
4.5	0.8	14.7	13.6	10.2	10.3	9.4	10.7	8.9	7.2	7.7	6.8
1.3-	9.4-	46.0	53.8	47.3	52.1	56.6	33.4	35.2	33.4	38.7	40.8
4.0-	5.0-	35.7	41.5	39.7	40.4	44.7	26.0	27.2	28.0	30.0	32.2
2.7	4.3-	10.2	12.3	7.6	11.6	11.9	7.5	8.0	5.4	8.6	8.6
8.2	8.9	4.9-	7.0-	13.1-	23.2-	22.0-	3.6-	4.6-	9.3-	17.2-	15.8-
11.9	11.4	26.7-	39.1-	38.6-	44.6-	50.0-	19.4-	25.6-	27.3-	33.2-	36.1-
15.8	7.6	26.7-	39.1-	42.5-	44.6-	50.0-	19.4-	25.6-	30.0-	33.2-	36.1-
14.0	13.9	26.7-	39.1-	40.7-	42.0-	54.6-	19.4-	25.6-	28.7-	31.2-	39.3-

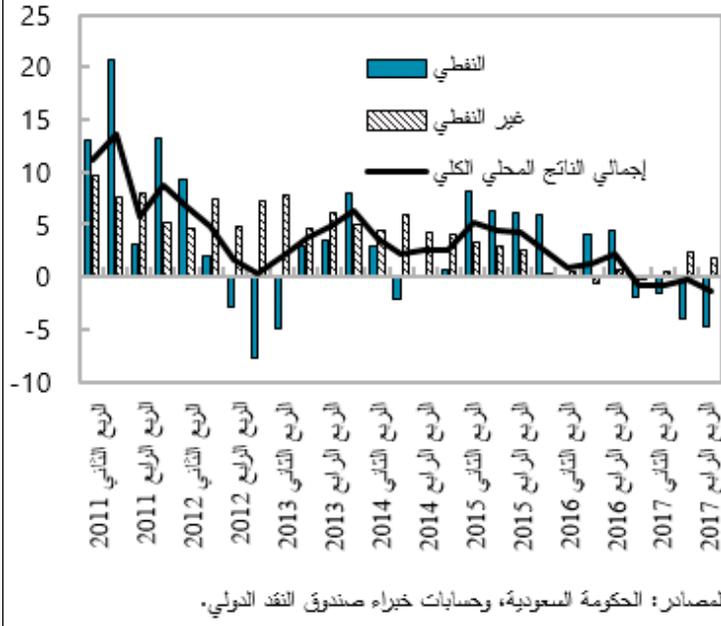
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ شهد عام 2017 بيع أراض بقيمة 70 مليار ريال سعودي (2.7% من إجمالي الناتج المحلي).

2/ الرصيد الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية بعد إعادة تخصيص متأخرات بقيمة 80 مليار ريال سعودي (3.3% من إجمالي الناتج المحلي) من 2016 إلى 2015، ومتأخرات بقيمة 32 مليار ريال سعودي (1.3% من إجمالي الناتج المحلي) من 2017 إلى 2016.

2016 إلى 2017.

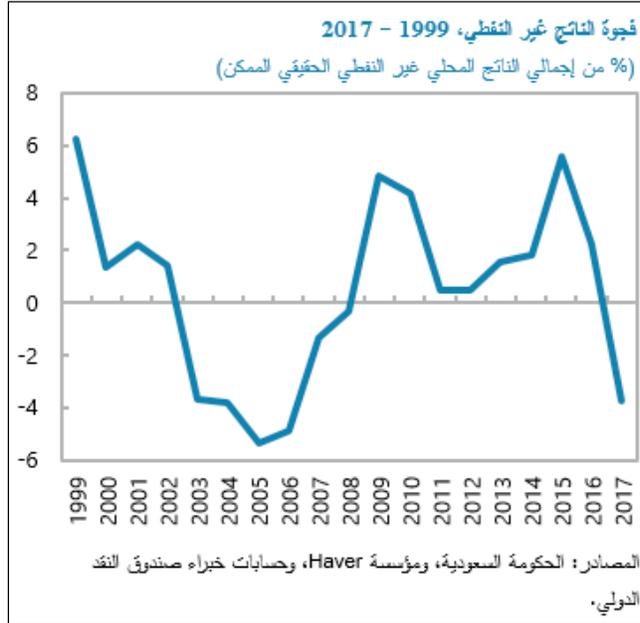
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، 2011 - 2017
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

٥- وتراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٠,٩% في عام ٢٠١٧، غير أن ذلك كان مدفوعاً بقطاع النفط، ولم يرتفع النمو غير النفطي سوى قليلاً (الشكل البياني ٢). وانخفض الناتج النفطي بنسبة ٣,١%، بينما ارتفع نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بنسبة ١,١% بعد أن كان قد توقف تقريباً في عام ٢٠١٦. وتراجع مستوى الناتج في قطاع البناء والتشييد للعام الثاني على التوالي. وتقدر فجوة الناتج غير النفطي بنسبة -٣,٧% في عام ٢٠١٧.

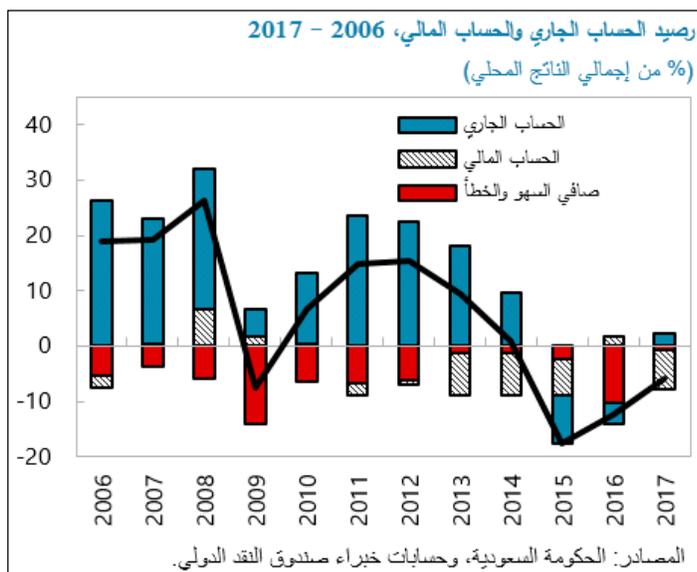
٦- وارتفعت معدلات توظيف المواطنين السعوديين، وخصوصاً النساء، في عام ٢٠١٧. فقد ارتفع معدل توظيف المواطنين بنسبة ٣,٣% (على أساس سنوي مقارن) في الربع الرابع من عام ٢٠١٧، وبرغم تراجع معدل توظيف الوافدين بنسبة ٤,٣%،



انخفض مجموع العاملين بنسبة ٢,٦%. وارتفع عدد النساء السعوديات العاملات بنسبة ٦,٣%، وانخفض معدل البطالة بينهن إلى ٣١% مقابل ٣٤,٥% في الربع الرابع من عام ٢٠١٦. غير أن معدل بطالة المواطنين بلغ ١٢,٨% مقابل ١٢,٣% في الربع الرابع من عام ٢٠١٦.

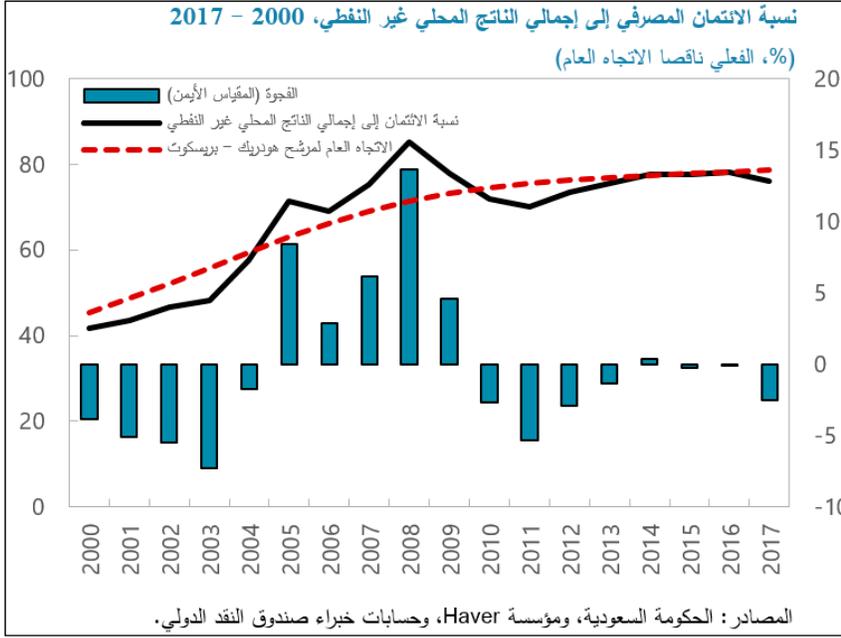
٧- وتراجعت أسعار المستهلكين (الشكل البياني ٣). فقد بلغ التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين -٠,٩% في عام ٢٠١٧ مقابل ٢% في عام ٢٠١٦ نظرا لانخفاض الأسعار على مستوى معظم المؤشرات الفرعية. وازدادت حدة تراجع التضخم خلال العام (-١,١%) (على أساس سنوي مقارن) في ديسمبر ٢٠١٧) بسبب قيام تجار التجزئة في قطاعي الملابس والأثاث بتخفيض الأسعار. ومع بدء تطبيق ضريبة القيمة المضافة (الإطار ١) وارتفاع أسعار البنزين والكهرباء في يناير، ارتفع التضخم وبلغ ٢,٣% في مايو ٢٠١٨.

٨- وقد ارتفعت أسعار الأسهم وازدادت أرباح الشركات، كما خفت حدة التراجع في أسعار العقارات. وظلت أسعار الأسهم دون تغير يُذكر خلال عام ٢٠١٧، ولكن الأسهم السعودية تجاوزت المؤشرات العالمية في عام ٢٠١٨، كما ازدادت التدفقات الأجنبية الداخلة إلى السوق. وارتفعت أرباح الشركات غير المالية المقيدة في البورصة بنسبة ١٢% (على أساس سنوي مقارن) في عام ٢٠١٧ تدفعا لشركات البتروكيماويات والطاقة والمرافق (الملحق ١). وشهدت شركات البناء والتشييد تراجعا كبيرا في أرباحها. وانخفضت أسعار العقارات بنسبة ٧% في عام ٢٠١٧، ولكن حدة هذا الانخفاض تراجعت ليصل إلى ١,٥% (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأول من عام ٢٠١٨.



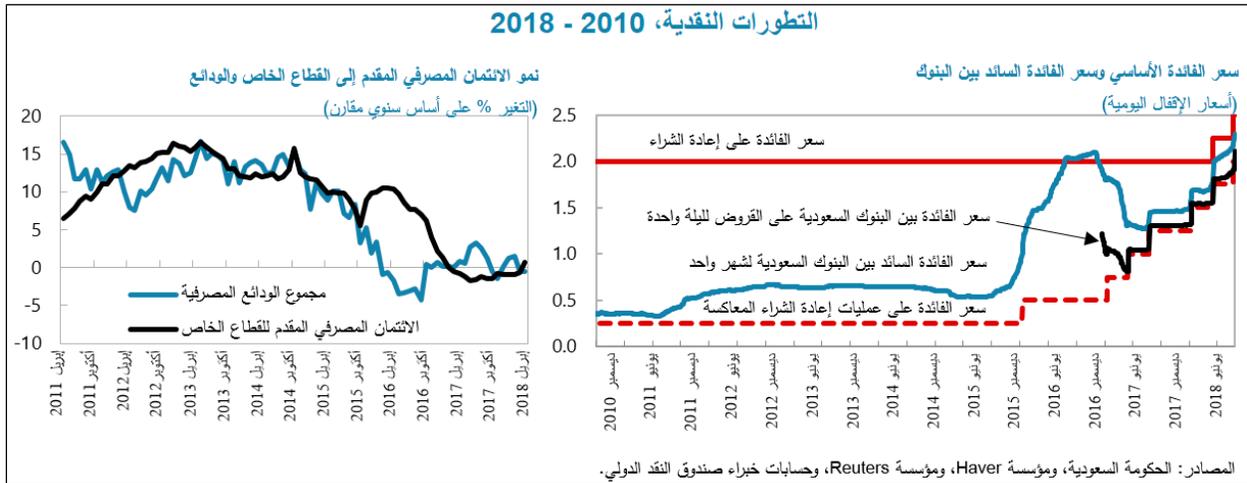
٩- وعاد الحساب الجاري إلى تسجيل فائض مجددا (٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي). فقد زادت الصادرات النفطية نتيجة ارتفاع الأسعار، بينما أدى الضبط المالي الجاري إلى تراجع الواردات والتدفقات من تحويلات العاملين إلى الخارج (الجدول ٤، والشكل البياني ٤). وسجل الحساب المالي تدفقات خارجة ضخمة من الأصول الاستثمارية الأخرى يدفعها أحد صناديق معاشات التقاعد وصندوق الاستثمارات العامة. وشهد بند السهو والخطأ تراجعا كبيرا في عام ٢٠١٧ نتيجة اتساع نطاق تغطية البيانات. وانخفض صافي الأصول المالية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمقدار ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧،

ولكنها ارتفعت بمقدار ١٠ مليارات دولار خلال الفترة المنتهية في آخر إبريل ٢٠١٨ لتصل إلى ٤٩٩ مليار دولار (٢٨,٢ شهر واردات). وانخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٣% (على أساس سنوي مقارن) في مايو ٢٠١٨.



١٠- ولا يزال نمو النقود والائتمان ضعيفا (الجدول ٥، والشكل البياني ٥). فقد تراجعت الودائع المصرفية بنسبة ٥,٥%، بينما سجل الائتمان المقدم للقطاع الخاص نموا بنسبة ٠,٧% (على أساس سنوي مقارن) في إبريل ٢٠١٨. وتراجع حجم الائتمان الممنوح لقطاع البناء والتشييد بنسبة ٧% (على أساس سنوي مقارن) في الربع الأول من عام ٢٠١٨، في حين ارتفعت القروض العقارية الممنوحة للعملاء الأفراد بحوالي ١١,٦%. وسجل ائتمان القطاع الخاص فجوة سالبة.

١١- وقد رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة الأساسية. وارتفع سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة ثلاث مرات في عام ٢٠١٧، وتقلص هامش التقلب بين سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة وسعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء إلى ٥٠ نقطة أساس. ورفعت مؤسسة النقد العربي السعودي أسعار الفائدة على عمليات إعادة الشراء المعاكسة وعمليات إعادة الشراء بمقدار ٢٥ نقطة أساس في مارس ويونيو ٢٠١٨. وخلال العام الماضي، تراجع الفرق بين سعر الفائدة السائد بين البنوك الأمريكية وسعر الفائدة السائد بين البنوك السعودية لثلاثة أشهر من ٥٠ نقطة أساس إلى ٢٠ نقطة أساس تقريبا.



١٢- أعلنت الحكومة في ميزانية عام ٢٠١٨ التي نشرت في ديسمبر ٢٠١٧ أنها تستهدف تحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٣ بدلا من عام ٢٠١٩ كما كان مقررا في برنامج تحقيق التوازن المالي. ويرجع تباطؤ وتيرة التصحيح المتوقعة إلى مد فترة تنفيذ إصلاحات أسعار الطاقة والمياه وزيادة الإنفاق.

الإطار ١: مستجدات تطبيق ضريبة القيمة المضافة^١

نجحت المملكة العربية السعودية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أول يناير ٢٠١٨. ويبلغ معدل الضريبة ٥%، مع منح إعفاءات محدودة للغاية.

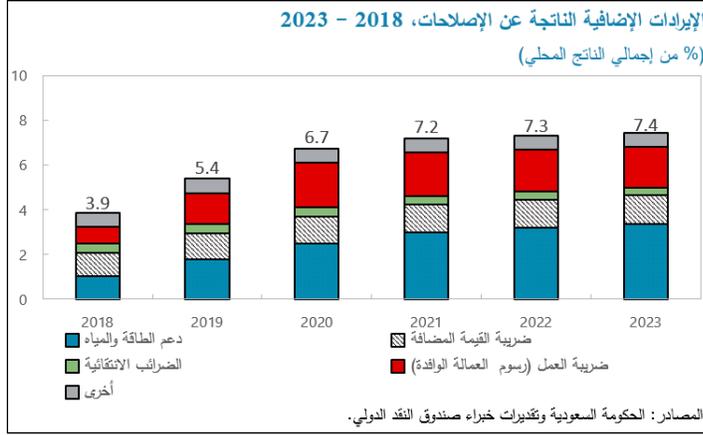
ومع البدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ظهرت مجموعة كبيرة من التحديات أمام هيئة الدخل التي نجحت في مواجهتها. وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية لم تطبق في السابق أي ضرائب واسعة النطاق على الاستهلاك، تمكنت الهيئة العامة للزكاة والدخل من التغلب على التحديات الناتجة عن تجربتها المحدودة في مجالات إدارة الضرائب الداخلية، والتنسيق بين الهيئات الحكومية (لا سيما مع الجمارك)، والتواصل والاستعداد لمواجهة التغيرات التي تطرأ على بيئة العمل، وتوعية المستهلكين. ولهذا الغرض، خصصت الهيئة فريقا واحدا للمشروع يظطلع بجميع المسؤوليات المرتبطة بتطبيق ضريبة القيمة المضافة. ويعمل هذا الفريق تحت الإشراف المباشر لمحافظ الهيئة، ويخضع لرقابة وزارة المالية. كذلك عينت الهيئة مستشارين خارجيين للمساعدة في وضع خطة التنفيذ، والتعاقد من الباطن مع المتخصصين لتقديم البرامج التدريبية المطلوبة وضمان توافر الخبرة اللازمة لدعم تنفيذ الخطة.

وقد قررت الهيئة تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نحو تدريجي للتغلب على التحدي الناتج عن الارتفاع الكبير في أعداد العملاء الخاضعين لها. فقد تقرر أن يكون حد التسجيل الإلزامي للتوريدات هو مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٨، وسيتم تخفيضه إلى ٣٧٥ ألف ريال سعودي على النحو المقرر في اتفاقية مجلس التعاون الخليجي (في يناير ٢٠١٩). وقد أدى ذلك إلى تخفيض عدد الخاضعين مبدئيا للضريبة من أكثر من ٤٠٠ ألف مكلف إلى حوالي ١١٠ ألف مكلف.

ولا تزال هناك تحديات بارزة. وتتضمن هذه التحديات (١) النجاح في إدارة ضريبة القيمة المضافة وضمان درجة كبيرة من الالتزام بمتطلبات تقديم الإقرارات في الوقت المحدد وسداد الضرائب ورد الضريبة، و(٢) تسجيل الشركات الأصغر البالغ عددها ٣٠٠ ألف التي يرجح أن تكون أقل قدرة من غيرها على الامتثال للمتطلبات المحاسبية وغيرها من متطلبات ضريبة القيمة المضافة.

أهم خصائص ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية	
معدل ضريبة القيمة المضافة	٥%
حد التسجيل الإلزامي	مليون ريال سعودي (٢٠١٨)، ٣٧٥ ألف ريال سعودي (٢٠١٩)
الإعفاءات ونسبة الصفر	تأجير العقارات السكنية، والخدمات المالية على أساس هوامش الربح، والأدوية والسلع الطبية التي تتوافر فيها شروط الإعفاء كما تحددها وزارة الصحة، وتصدير السلع والخدمات.

^١ أعد هذا الإطار نبيل بن لطيفة وتشارلز جنكينز (إدارة شؤون المالية العامة).



١٣- ومن المتوقع أن يتراجع عجز المالية العامة إلى ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨. وتأثير ارتفاع إيرادات تصدير النفط والطاقة المحلية والإيرادات غير النفطية قد فاق وتجاوز التأثير الناتج عن زيادة الإنفاق الرأسمالي، والمدفوعات التعويضية المقدمة للأسر من خلال "حساب المواطن"، والتكلفة المترتبة على الأمر الملكي الصادر في يناير الذي نص على صرف بدلات شهرية لموظفي القطاع العام والمتقاعدين والطلاب والمنتفعين من المزايا

الاجتماعية حتى نهاية ٢٠١٨ (١,٨% من إجمالي الناتج المحلي). ويُتوقع ارتفاع العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠١٨، ولكنه يظل على مسار هابط في حالة استبعاد بيع الأراضي في عام ٢٠١٧.

١٤- ويتوقع خبراء الصندوق انخفاض عجز المالية العامة إلى ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩، ليرتفع ارتفاعاً طفيفاً لاحقاً. ويعكس الانخفاض المتوقع في عجز عام ٢٠١٩ افتراض انتهاء البدلات التي تُمنح بموجب الأمر الملكي، واحتواء الإنفاق، وزيادة متحصلات ضريبة القيمة المضافة، ومزيداً من إصلاحات أسعار الطاقة. ولكن يُتوقع ارتفاع العجز على المدى المتوسط إلى ٣,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ بدلاً من التحول إلى وضع التوازن كما هو متوقع في ميزانية عام ٢٠١٨، وذلك بالرغم من استمرار تراجع العجز الأولي غير المرتبط بالصادرات النفطية طوال فترة التوقعات. ويتعين أن يصل سعر برميل النفط إلى ٧٣ دولاراً في عام ٢٠٢٣ بدلاً من ٥٩ دولاراً المتوقعة في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء بغرض تحقيق توازن الميزانية في عام ٢٠٢٣، وذلك في حالة تساوي جميع العوامل الأخرى^٢. وتتسق توقعات الخبراء بشأن الإنفاق عموماً مع توقعات السلطات على المدى المتوسط، وتفتقر تحقق الوفورات التي حددها مكتب ترشيد الإنفاق واحتواء نمو توظيف العمالة في الحكومة. ويُفترض كذلك تنفيذ الزيادات الإضافية المقررة في أسعار الطاقة ورسوم العمالة الوافدة التي أعلنتها الحكومة. ويتراجع مركز صافي الأصول المالية للحكومة المركزية من ٧,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧ إلى -١١,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣.

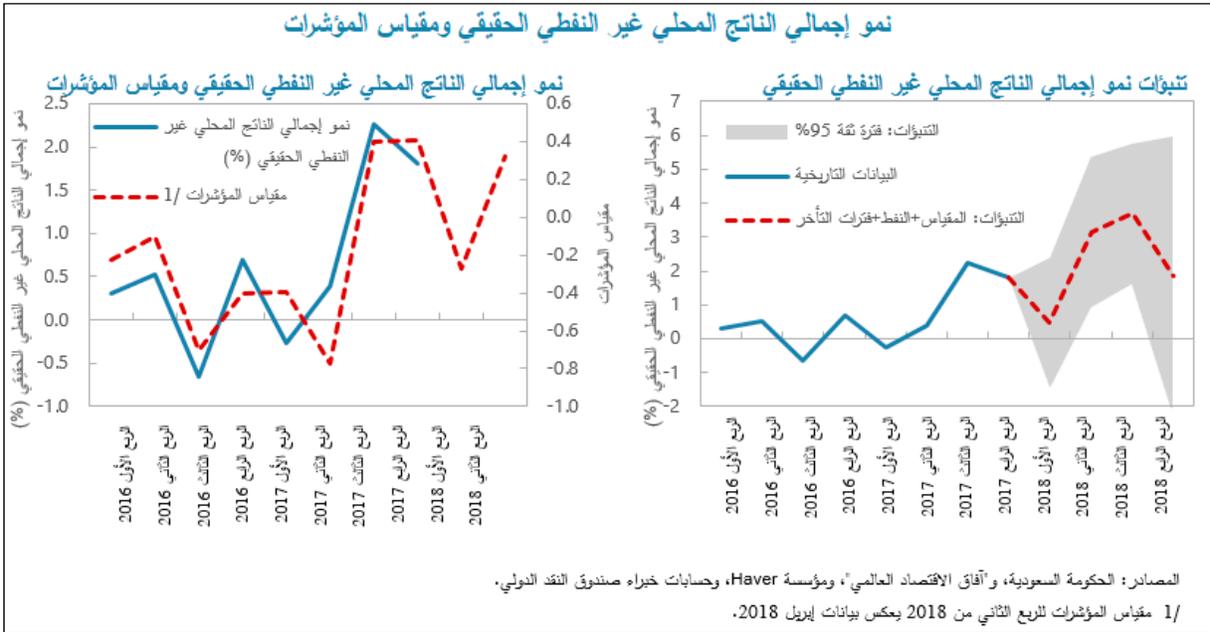
١٥- ووفقاً لخطة الحكومة، سيشهد عام ٢٠١٨ مصروفات/قروضاً مشتقة ضخمة خارج الميزانية، حيث تحول الحكومة جزءاً من ودائعها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي تصل إلى ١,٧% من إجمالي الناتج المحلي إلى مؤسسات الإقراض المتخصصة لأغراض الإقراض المشتق، كما يعتمد صندوق الاستثمارات العامة تنفيذ استثمارات محلية من موارده الخاصة بقيمة تصل إلى ٢,٨% من إجمالي الناتج المحلي.

^٢ ارتفعت أسعار النفط عما كانت عليه وقت إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧. غير أن الخبراء يفترضون حالياً استمرار الانخفاض خلال فترة التوقعات في نسبة إيرادات تصدير النفط إلى إيرادات المالية العامة الذي سجلته الميزانية في السنوات الأخيرة، بسبب ارتفاع الإنفاق الرأسمالي لشركة أرامكو والاستعدادات لعملية الطرح العام الأولي لأسهم الشركة. وتحديداً، من المفترض حسب توقعات السيناريو الأساسي أن تبلغ هذه النسبة ٦٨% مقابل نسبة ٧٩% المفترضة العام الماضي. لذلك فبرغم ارتفاع أسعار النفط، تتراجع إيرادات المالية العامة من تصدير النفط تراجعاً طفيفاً في نهاية فترة التوقعات عن مستواها في تقرير عام ٢٠١٧.

١٦- ومن المتوقع أن يرتفع النمو غير النفطي إلى ٢,٣% هذا العام، مدعوماً بزيادة الإنفاق المالي من داخل الميزانية وخارجها وارتفاع أسعار النفط، وإن كان ارتفاع أسعار الفائدة قد يشكل عبئاً (الإطار ٢).^٣ وسجلت المؤشرات الشهرية مستويات ضعيفة في بداية العام، ولكنها تشهد تحسناً في الوقت الحالي. ومن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي ١,٤% نتيجة زيادة حجم أنشطة تكرير البترول وإنتاج الغاز وارتفاع طفيف في إنتاج النفط الخام في النصف الثاني من العام حسب اتفاق أوبك+. وتشير التنبؤات إلى بلوغ النمو الكلي ١,٩%، أي أعلى قليلاً من التنبؤات الوسيطة المجمعة ولكنه أقل من توقعات الحكومة. وتشير التنبؤات إلى تراجع النمو غير النفطي في عام ٢٠١٩ إلى ٢,١% مع نهاية فترة التنشيط المالي، ليرتفع مجدداً على المدى المتوسط مع بدء جني ثمار الإصلاحات الهيكلية. وتشير التوقعات إلى بلوغ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي ١,٧% في عام ٢٠١٩، وحوالي ١% على المدى المتوسط.

الإطار ٢: التنبؤ بمستوى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي في المملكة العربية السعودية^١

يبدو أن هناك عدة مؤشرات شهرية (مبيعات الأسمنت، وخطابات اعتماد الاستيراد، وعمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي، ومكون الطلبات الجديدة ضمن مؤشر مديري المشتريات) تساعد في التنبؤ بمستوى النمو غير النفطي. ويمكن الحصول على معلومات مفيدة من هذه المؤشرات بعد تحديد أثر النمو غير النفطي خلال الفترة السابقة في السعودية والطلب العالمي خلال الفترة الماضية وأسعار النفط الحقيقية المتوقعة. أما المؤشرات الأخرى، مثل نمو الائتمان الخاص، فلا يبدو من الممكن الحصول منها على معلومات مفيدة.^٢



وقد تراجعت المؤشرات الشهرية في الربع الأول من عام ٢٠١٨، ولكنها تحسنت في شهر إبريل. ووضِع مقياس للمؤشرات يساوي متوسط المؤشرات الإرشادية (يساوي تباين كل منها واحد). وتعرض اللوحة في جهة اليسار النمو غير النفطي التاريخي ومقياس المؤشرات. ويرصد المؤشر النمو غير النفطي على نحو تقريبي على مدار العامين الماضيين. وتراجع المقياس تراجعاً ملحوظاً في الربع الأول من عام ٢٠١٨، ولكنه ارتفع في شهر إبريل. ويتضح من مستوى مقياس المؤشرات حتى نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨ وتوقعات أسعار النفط الواردة في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أن التنبؤات لعام ٢٠١٨ تتسق مع السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء. وتعرض اللوحة في جهة اليمين النمو غير النفطي التاريخي وتنبؤات تستند

^٣ يصعب من الناحية التجريبية إيجاد علاقة بين أسعار الفائدة ونمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المملكة العربية السعودية.

إلى مقياس المؤشرات، والسيناريو الأساسي لأسعار النفط الوارد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، والنمو والطلب العالمي المتأخرين. وتظهر حدود الثقة لهذه التنبؤات. وتبلغ النسبة وفق التنبؤ الضمني ٣,٢% في عام ٢٠١٨.

^١ هذا الإطار من إعداد ديفيا كيرتي.

^٢ تم استخدام مواصفات قائمة على التوقعات المحلية المعدة باستخدام بيانات ربع سنوية تبدأ من عام ٢٠١٠، كما تم استخدام المتوسطات ربع السنوية للمؤشرات الشهرية. ويبدو كذلك أن المؤشرات الكلية لمديري المشتريات، ومعاملات نقاط البيع، والصادرات غير النفطية، والفواتير المدفوعة من خلال برنامج "سداد" لن تفيد في إعداد التنبؤات.

١٧- **ويُتوقع ارتفاع نمو النقود والائتمان ارتفاعا طفيفا وكذلك ارتفاع التضخم في عام ٢٠١٨.** فمن المتوقع أن تؤثر زيادة الإنفاق الحكومي تأثيرا إيجابيا على الودائع وائتمان القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تزداد ربحية البنوك مع اتساع هوامش الفائدة، ومن المرجح أن يرتفع مستوى القروض المتعثرة ارتفاعا طفيفا ولكنه يظل منخفضا (المرفق ٢). وتشير التنبؤات إلى ارتفاع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٣% بسبب فرض ضريبة القيمة المضافة/ارتفاع أسعار الطاقة وتحقيق مزيد من النمو، ليستقر لاحقا عند مستوى ٢% تقريبا على المدى المتوسط.

١٨- **ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري إلى ٣,٩% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨.** وسوف يتجاوز الارتفاع في الإيرادات النفطية تأثير تعافي الودائع. وبالنسبة للحساب المالي، من المتوقع استمرار الاستثمارات الخارجية لصندوق معاشات التقاعد وصندوق الاستثمارات العامة، كما يُتوقع أن يبلغ مستوى الاقتراض الحكومي من الخارج ١٧ مليار دولار، وتشهد سوق الأسهم حاليا ارتفاعا في التدفقات الداخلة قبل إدراجها في مؤشر فاينانشيال تايمز/راسيل (اعتبارا من مارس ٢٠١٩) ومؤشر MSCI (اعتبارا من يونيو ٢٠١٩). ومع تراجع أسعار النفط واستمرار نمو الودائع، سيقترج فائض الحساب الجاري على المدى المتوسط. ومن المفترض استمرار التدفقات المالية الخارجة بوتيرة أبطأ، بينما تستمر التدفقات الداخلة الموجهة نحو الأسهم في عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ في ظل قيام المستثمرين العالميين بتعديل هيكل محافظتهم.^٤ ومن المتوقع ارتفاع صافي الأصول المالية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي حتى نهاية ٢٠٢٢.

جيم - المخاطر والتداعيات

١٩- **ثمة أوجه عدم يقين تحيط بالآفاق المستقبلية (مصنوفة تقييم المخاطر)، ولكن المخاطر متوازنة على المدى القريب.** وتمثل أسعار النفط محركا أساسيا للآفاق الخارجية والمالية (الشكلان البيانيان ٦ و ٧) وستؤثر على النمو من خلال الإنفاق الحكومي، والسيولة وجودة الأصول في القطاع المالي، وتوافر الائتمان، والثقة. وقد يؤدي تصاعد الاضطرابات الجغرافية السياسية في المنطقة إلى ارتفاع أسعار النفط، ولكنه من شأنه أيضا أن يؤثر سلبا على مستويات الثقة. ويصعب تقدير مردود الإصلاحات. فنجاح تنفيذ الإصلاحات قد يحقق مكاسب على جانب النمو غير النفطي تفوق توقعات الخبراء في السيناريو الأساسي.^٥ وعلى العكس، فإن ضعف النمو غير النفطي ومحدودية فرص التوظيف بالقطاع الخاص قد يصعب معها تنفيذ مزيد من إصلاحات المالية العامة وينتج عنهما عجز أكبر في المالية العامة. وقد تؤدي زيادة الاحتياجات التمويلية للحكومة بدورها إلى الحد من

^٤ لا تشمل توقعات السيناريو الأساسي البيع المرتقب لحصة في شركة أرامكو.

^٥ يفترض السيناريو الأساسي أن الإصلاحات الهيكلية تسهم في زيادة النمو غير النفطي بحوالي ربع نقطة مئوية سنويا بحلول ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ولكن نطاق عدم اليقين المحيط بهذه التقديرات كبير (راجع قسم الإصلاحات الهيكلية).

توافر الائتمان، مما يؤثر سلباً على نمو القطاع الخاص. كذلك فإن التأخر في تنفيذ عمليات التخصيص ونمو دور صندوق الاستثمارات العامة قد يؤديان إلى زيادة دور الحكومة في الاقتصاد، ومن ثم إزاحة القطاع الخاص.

٢٠- **وتنتقل التداعيات الإقليمية من المملكة العربية السعودية من خلال التجارة وتحويلات الوافدين والتدفقات المالية.** وارتفاع واردات المملكة العربية السعودية يدعم اقتصادات المنطقة إلى حد ما. فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، يظهر تأثير معدلات النمو التي تشهدها السعودية واضحا في البحرين، بينما يبدو أن لتطورات أسواق الأسهم السعودية انعكاسات على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

المناقشات حول السياسات

ركزت المناقشات على (١) سياسة المالية العامة التي تهدف إلى تحقيق توازن الميزانية بحلول عام ٢٠٢٣ وتجنب سياسات المالية العامة المسابرة للاتجاهات الدورية استجابة لارتفاع أسعار النفط، و(٢) الإصلاحات اللازمة لتعزيز نمو القطاع الخاص وزيادة توظيف المواطنين السعوديين، و(٣) تشجيع التطوير والشمول في القطاع المالي والحفاظ على الاستقرار المالي و(٤) الاستقرار الخارجي.

٢١- **رحب الخبراء بمواصلة الحكومة التزامها بتنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق.** ولا تزال إصلاحات المالية العامة مستمرة والجهود جارية من أجل تحسين بيئة الأعمال، وزيادة حيوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق الأسواق المالية، وزيادة مشاركة النساء في الاقتصاد، وتأسيس صناعات جديدة تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وتوفير فرص العمل. ويحقق النمو ارتفاعاً في الوقت الحالي، كما تزداد معدلات توظيف السعوديين في القطاع الخاص. وترى الحكومة أن على القطاع العام الاضطلاع بدور محفز على إنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، حيث يتطلب ذلك استثمارات ضخمة مقدماً أو لأن القطاع الخاص قد يعزف عن أداء هذا الدور بمفرده لأسباب سياسية أو ثقافية أو اجتماعية. ولكنها أوضحت أنها لا تنوي زيادة حجم مشاركة القطاع العام في الاقتصاد على المدى الطويل. ورأى الخبراء ضرورة النظر بدقة في دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد غير النفطي وتوضيح هذا الدور لضمان عدم مزاحمة القطاع الخاص، كما أشاروا إلى المخاوف من نمو دور الحكومة في الاقتصاد في ظل ارتفاع الإنفاق المالي هذا العام واتساع دور صندوق الاستثمارات العامة والتقدم المحدود المحرز حتى هذا الوقت في تنفيذ عمليات التخصيص/الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. وتساءل الخبراء كذلك عما إذا كان عدد المبادرات الجديدة المطروحة في ظل برامج تحقيق الرؤية سيفرض ضغوطاً مفرطة على الموارد المالية والقدرات المتاحة لتنفيذها. وأوضحت الحكومة أن أطر الحوكمة التي وضعتها ستنجح لها المضي في تنفيذ مبادرات برامج تحقيق الرؤية، بينما تتطوي خطط تنفيذ هذه المبادرات على قدر كاف من المرونة بما يسمح بتعديلها عند الضرورة، كما أن نفقات هذه البرامج مدرجة بالكامل في اعتمادات الإنفاق من الميزانية. واتفقت الحكومة مع الخبراء على أن التواصل بفعالية بشأن الإصلاحات أمر ضروري لنجاحها وعلى أنه يتعين مواصلة تحسين مدى توافر البيانات وجودتها للمساعدة في متابعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ والإعلان عنه. وأكدت الحكومة مجدداً أنها تهدف إلى الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات.

ألف - تحقيق استمرارية التصحيح المالي ووضع إطار قوي للمالية العامة

استمرارية التصحيح المالي

٢٢- أيد الخبراء تباطؤ وتيرة الضبط المالي المعنن في ميزانية عام ٢٠١٨. ففي ظل وجود احتياطات وقائية قوية في المالية العامة، وتوافر التمويل، وضعف النمو غير النفطي، يرى الخبراء وجود حيز مالي في الوقت الحالي وإمكانية مواصلة عملية الضبط المالي على نحو تدريجي (الإطار ٣، والملحق ٣). وبينما أوصى تقرير الخبراء بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧ بوضع هدف لتحقيق ميزانية متوازنة في عام ٢٠٢٢، فإن تحقيق هذا الهدف في عام ٢٠٢٣ بدلا من ذلك لن يكون له سوى تأثير محدود على مركز صافي الأصول المالية للحكومة. ومن شأن إبطاء وتيرة التصحيح المالي الحد من التأثير السلبي على النمو على المدى القصير والسماح للآثار الإيجابية من الإصلاحات الهيكلية الجارية بدعم النمو مع استمرار الضبط المالي على المدى المتوسط. وسوف يسهم نجاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في تعزيز النمو غير النفطي والإيرادات الحكومية، مما سيدعم بدوره التصحيح المالي.

٢٣- وأكد الخبراء أهمية تركيز السياسات على تحقيق التصحيح المالي المستهدف على المدى المتوسط. وأشارت الحكومة إلى أنها تواصل التقدم نحو تنفيذ التصحيح المالي المقرر، وتوقعت تحقيق أهداف ميزانية عام ٢٠١٨ - حيث كانت نتائج الربع الأول من ٢٠١٨ متسقة عموما مع الميزانية - وسوف تستمر عملية الضبط المالي في ميزانية ٢٠١٩ حسب الخطط المقررة في برنامج تحقيق التوازن المالي من أجل الوصول إلى ميزانية متوازنة في عام ٢٠٢٣. كذلك رأت الحكومة أن توقعات الخبراء بشأن أسعار النفط منشائمة للغاية على المدى المتوسط. ورأى الخبراء أن الإصلاحات التالية مهمة للغاية لاستمرار التصحيح المالي في ميزانية عام ٢٠١٩ وما بعده، وأكدوا أن تحقيق الأهداف المالية يقتضي عدم تحويل الإنفاق إلى خارج الميزانية:

- **الإيرادات غير النفطية:** يمثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إنجازا كبيرا في تعزيز الثقافة الضريبية والإدارة الضريبية في المملكة العربية السعودية. ويتمثل التحدي التالي في ضمان استعداد هيئة الدخل والخاضعين للضريبة لتخفيض حد التسجيل في أول يناير ٢٠١٩.

الإطار ٣: تحديث تحليل الحيز المالي^١

يتضمن هذا الإطار تحديثاً لتحليل الحيز المالي الذي أُجري في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٧. وفي حين تعكس المؤشرات المختلفة استنتاجات متباينة، يرى الخبراء عموماً أنه هناك حيز مالي متاح في الوقت الحالي.

وحسب تقييم الخبراء، هناك تشابه كبير بين مستويات توافر التمويل وديناميكية الدين هذا العام والعام الماضي. فمركز الأصول المالية الحكومية في البداية (ودائع الحكومة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي) أقل بمقدار ٥ نقاط مئوية تقريباً من إجمالي الناتج المحلي، وفروق أسعار الفائدة على السندات السيادية أعلى بمقدار ٣ نقاط أساس، ونسبة الدين العام بالعملة الأجنبية إلى مجموع الدين أعلى قليلاً. غير أن مؤشرات الدين تبدو أفضل إلى حد ما: فلا تزال نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي وسيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط أقل كثيراً عن الحدود المعيارية (وذلك دون الأخذ في الاعتبار الأصول المالية في حيازة الحكومة). وبالمثل، يتضح من مؤشر إجمالي احتياجات التمويل أن هذه الاحتياجات لا تزال أقل من الحد البالغ ١٥% من إجمالي الناتج المحلي في السيناريو الأساسي وسيناريوهات اختبار القدرة على تحمل الضغوط. ولكن مسارات الدين (وصافي الأصول المالية) غير مستقرة في السيناريو الأساسي. ويشير التحليل مجدداً إلى أن التصحيح المتوقع في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء كبير للغاية قياساً بتجارب التصحيح الدولية السابقة.

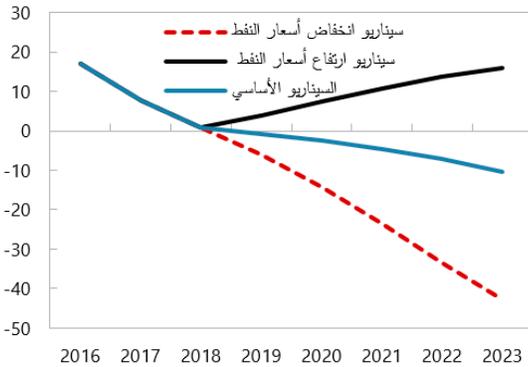
المملكة العربية السعودية: ديناميكيات الدين	
اختبارات القدرة على تحمل الضغوط	السيناريو الأساسي
القيمة	القيمة
وضع مؤشرات أعباء الدين	
23.6-	45.7-
مستوى الدين مقارنة بالمستوى القياسي خلال فترة التوقعات (المستوى القياسي: 70% من إجمالي الناتج المحلي)	
احتمالات تجاوز المستوى القياسي في نهاية فترة التوقعات	
2.9-	8.7-
إجمالي الاحتياجات من التمويل مقارنة بالمستوى القياسي خلال فترة التوقعات (المستوى القياسي: 15% من إجمالي الناتج المحلي)	
لا	لا
هل شهد مسار الدين استقراراً على الأقل خلال العامين الماضيين؟	
التصحيح المالي	
هل التصحيح المالي المقترض في السيناريو الأساسي واقعي؟	
1%	91%
تمديد الرصيد الأولي المعدل لمراعاة العوامل الدورية (المئين)	
متوسط مستوى الرصيد الأولي المعدل لمراعاة العوامل الدورية (المئين)	
المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.	

المملكة العربية السعودية: مصادر التمويل ومدى توافرها	
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	
126.4	خلال آخر 12 شهراً
مؤشرات خصائص الدين لا تتسق مع المقاييس المعيارية:	
41.5	نسبة الدين العام بالعملة الأجنبية
41.5	نسبة الدين العام في حيازة غير مقيمين
0.0	التغير في نسبة الدين قصير الأجل
3.6	مطالبات التمويل الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
24.9	الأصول المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.	

وعلى غرار الوضع العام الماضي، يتسع النطاق المعتاد لتحليل الحيز المالي ليشتمل بعض الخصائص التي تنفرد بها البلدان المصدرة للنفط. وتتضمن هذه الخصائص تأثير هذه البلدان بمخاطر تقلبات أسعار النفط والطبيعة غير المتجددة للموارد النفطية.

صافي الأصول المالية للحكومة I/

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
I/ يفترض سيناريو انخفاض أسعار النفط أنها تتخفف بنسبة 25% إلى 41% عن أسعار النفط الواردة في "أفاق الاقتصاد العالمي" للفترة 2019 - 2023. ويفترض سيناريو ارتفاع أسعار النفط أنها ترتفع بنسبة 25% إلى 41% عن أسعار النفط الواردة في "أفاق الاقتصاد العالمي" للفترة نفسها. ويفترض السيناريوهان عدم تغير مستوى الإنفاق الحكومي أو الافتراض الخارجي عن السيناريو الأساسي.

• **التعرض لمخاطر صدمات أسعار النفط:** بافتراض تراجع أسعار النفط بنسبة ٢٥% إلى ٤١% عن مستواها في السيناريو الأساسي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ (نفس حجم صدمة العام الماضي)، قد يؤدي ذلك إلى تقادم عجز المالية العامة في المتوسط بنسبة ٧% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. كذلك قد يتراجع صافي الأصول المالية للحكومة المركزية إلى -٣٥% و-٤٤% من إجمالي الناتج المحلي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ على الترتيب (مقابل -٥٠% من إجمالي الناتج المحلي عام ٢٠٢٢ وفق سيناريو صدمة النفط العام الماضي). ورغم ارتفاع أسعار النفط هذا العام، فإن تأثير صدمة أسعار النفط على إيرادات الميزانية من الصادرات النفطية يصبح أقل بسبب تغير الافتراضات في السيناريو الأساسي (راجع الحاشية رقم ٢ في متن النص).

• **اعتبارات العدالة بين الأجيال:** حتى مع تنفيذ التصحيح المالي المتوقع في السيناريو الأساسي، تظل هناك فجوة كبيرة بين مستوى رصيد المالية العامة الفعلي والمستوى الذي ينبغي أن يكون عليه لضمان عدالة توزيع الثروة النفطية عبر الأجيال محسوباً على أساس فرضية الدخل الدائم. وتزيد هذه الفجوة مقارنة بالعام الماضي، مما يعكس جزئياً التراجع المقترض في نسبة تحويل الإيرادات النفطية إلى الميزانية. ويشير هذا الأمر إلى أنه في حالة وجود مخاوف بشأن العدالة بين الأجيال، سيفرض ذلك مزيداً من القيود على استخدام الحيز المالي مقارنة مما تنطوي عليه المقاييس الأخرى.

^١ من إعداد نبيل بن لطيفة.

• **إصلاحات أسعار الطاقة:** رحب الخبراء بعزم الحكومة على الاستمرار في زيادة أسعار الطاقة تدريجياً لتصل إلى المستويات القياسية بحلول عام ٢٠٢٥ (الملحق ٤). غير أنهم أوصوا بأن تعلن الحكومة مزيداً من التفاصيل بشأن الزيادات المستقبلية في الأسعار بما يتيح للأسر والشركات الاستعداد للتكيف مع هذه الزيادات، وتطبيق آليات التسعير التلقائي بمجرد وصول الأسعار إلى المستويات القياسية، وزيادة الشفافية بشأن الأسعار المرجعية. ويتعين كذلك الإعلان عن آليات الدعم المتبادل في قطاع الطاقة بوضوح وشفافية. وأشارت الحكومة إلى أنها تتظر في إجراء تعديلات دورية في الأسعار تتسق مع المستويات القياسية، ولكنها لا تعتزم في الوقت الحالي إعلان أي تفاصيل إضافية عن أي زيادات مستقبلية في الأسعار بخلاف تلك الواردة في ميزانية عام ٢٠١٨ نظراً لأن توقيت الزيادات سيعتمد على الأوضاع الاقتصادية وعوامل أخرى. ويجري العمل حالياً أيضاً على تحديد وتوضيح آليات الدعم المتبادل في قطاع الطاقة.

• **فاتورة الأجور:** أكد الخبراء أهمية احتواء فاتورة الأجور نظراً لبلوغ حصتها حوالي نصف حجم الإنفاق الحكومي، وأشاروا إلى إمكانية تخفيض حجم العمالة تدريجياً من خلال التناقص الطبيعي (الشكل البياني ٨). وأوضحت الحكومة أنها تجري حالياً مراجعة لجهاز الخدمة المدنية بالتعاون مع البنك الدولي للمساعدة في تحديد الإصلاحات اللازمة لتحسين فعالية التكاليف في جهاز الخدمة المدنية وتحقيق توقعات الميزانية، وأشارت إلى تراجع معدل التوظيف في جهاز الخدمة المدنية خلال السنوات الماضية.

• **الإنفاق الرأسمالي:** تخطط الحكومة لزيادة الإنفاق الرأسمالي لدعم رؤية ٢٠٣٠. ورحب الخبراء بالآليات التي يجري وضعها حالياً لمراجعة المشروعات الرأسمالية القائمة والجديدة قبل تمويلها، ولكنهم أشاروا إلى أن الوقت لا يزال مبكراً للغاية لمعرفة ما إذا كانت عملية إدارة الاستثمارات العامة قد تحسنت بدرجة كافية لضمان تحقيق النتائج المرجوة من المشروعات بكفاءة. ومن ثم، اقترح الخبراء اتباع منهج حذر في زيادة الإنفاق الرأسمالي.

٢٤- **وأكدت الحكومة ضرورة تقديم تعويضات فعالة للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل وتوفير مساعدات مؤقتة للشركات لدعم إصلاحات الإيرادات غير النفطية وأسعار الطاقة.** ورحب الخبراء ببرنامج "حساب المواطن" الذي يحقق النجاح. ووفقاً لتحليل الخبراء، فإن متوسط التعويضات المدفوعة من خلال الحسابات يكفي لتغطية تكلفة الإصلاحات التي تتحملها الأسر (الملحق ٣)، ولكن لم تتوافر لهم بيانات تفصيلية للتأكد من كفاية التعويضات المقدمة للمواطنين في الطرف الأدنى من منحنى توزيع الدخل. ويتعين أن تتحقق الحكومة من ذلك. وبعد التأكد من حصول المواطنين على التعويض الكافي من خلال "حساب المواطن"، ستكون الحكومة على يقين من أن الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل لن تواجه أي مصاعب عند انتهاء مدة البدلات المقررة بموجب الأمر الملكي في نهاية عام ٢٠١٨. وتؤثر هذه البدلات تأثيراً سلبياً على حوافز التوظيف بالقطاع الخاص، وعلى خطة الحكومة بشأن استخدام "حساب المواطن" باعتباره الآلية الأساسية لتقديم المزايا الاجتماعية والدعم. وينبغي التواصل بوضوح مع الجمهور حول أسباب فتح "حساب المواطن"، وأهدافه، ومستويات التعويضات المقدمة (بما في ذلك تفاصيل عن كيفية حسابها). وأوضحت الحكومة أن الشركات تحصل حالياً على دعم مؤقت لمساعدتها في التكيف مع ارتفاع أسعار الطاقة من خلال عدة برامج في إطار خطة تحفيز القطاع الخاص.

٢٥- **وتعتمد قدرة الحكومة على تحقيق أهداف المالية العامة بدرجة كبيرة على المسار المستقبلي لأسعار النفط.** ونظراً لعدم اليقين بشأن آفاق أسعار النفط، أوصى الخبراء بأن تضع الحكومة خططا وفق سيناريوهات مختلفة. فإذا ارتفعت أسعار النفط عن مستواها في الميزانية، سيتيح ذلك فرصة لزيادة الوفورات (أي أن مستوى الرصيد غير النفطي المستهدف ينبغي ألا يتغير) وإعادة بناء الهوامش الوقائية من خلال السياسات والتي أخذت تتضبط منذ عام ٢٠١٤. ولكن في حالة تراجع أسعار

النفط عن مستواها في الميزانية كما توقع الخبراء في السيناريو الأساسي، ينبغي أن تكون الحكومة مستعدة لتنفيذ الإجراءات الطارئة المحددة سابقا حتى تصل إلى الهدف المحدد لتحقيق ميزانية متوازنة في عام ٢٠٢٣ والحفاظ على استقرار نسبة صافي الأصول المالية الحكومية. ومن المحتمل أن تتضمن هذه الإجراءات: (١) رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى ١٠% (١,٣%) من إجمالي الناتج المحلي)، و (٢) تجميد فاتورة الأجور (١% من إجمالي الناتج المحلي)، و (٣) مواصلة ترتيب المشروعات الاستثمارية حسب الأولوية (١,٣% من إجمالي الناتج المحلي). ورغم اتفاق الحكومة مع الخبراء على أهمية وضع خطط حسب السيناريوهات المختلفة وتحديد المخاطر على المالية العامة، أعربت عن رأيها أن مسار أسعار النفط الوارد في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء متشائم للغاية، وعن ثقتها في أن السياسات الحالية من شأنها تحقق هدف موازنة الميزانية في عام ٢٠٢٣.

٢٦- **ويتعين أن تظل الميزانية قوية في مواجهة الانخفاضات الحادة وغير المتوقعة في أسعار النفط.** فنظرا لزيادة الإنفاق في عام ٢٠١٨، أصبحت الميزانية أكثر عرضة لمخاطر الانخفاضات غير المتوقعة في أسعار النفط، وستزداد حدة هذه المخاطر في حالة ارتفاع الإنفاق نتيجة الزيادة الأخيرة في أسعار النفط. وأكد الخبراء أهمية ضمان بقاء الإنفاق ضمن حدود قابلة للاستمرار في ظل مختلف سيناريوهات أسعار النفط وتجنب تطبيق سياسات المالية العامة المسايمة للاتجاهات الدورية التي من شأنها أن تؤدي إلى تقلب النشاط الاقتصادي دونما داع. غير أن الحكومة كانت أقل تحوفا، حيث رأت أن ارتفاع أسعار النفط قد يتيح الحيز اللازم لتعجيل وتيرة تنفيذ بعض النفقات ذات الأولوية القصوى، مع التأكيد على أن ذلك لن يؤثر على إجمالي اعتمادات الإنفاق في الميزانية على المدى المتوسط.

تعزيز إطار المالية العامة

٢٧- **أحرز تقدم كبير نحو تعزيز عملية إعداد الميزانية، وتطوير إطار المالية العامة متوسط الأجل، وزيادة الشفافية، وتحسين تحليل المالية العامة الكلية.** وأشارت الحكومة إلى أن الإعدادات اللازمة لوضع ميزانية عام ٢٠١٩ وتحديث إطار المالية العامة متوسط الأجل بدأت مبكرا هذا العام لإتاحة فرصة أفضل لتقييم مختلف الخيارات على مستوى السياسات وإجراء مفاوضات أكثر فعالية مع الوزارات التنفيذية في ضوء حدود الإنفاق القصوى المقررة. وقد تم اتخاذ خطوات إيجابية لتحسين إمكانات إعداد التقارير المالية من خلال نشر معلومات أكثر تفصيلا في ميزانية عام ٢٠١٨، بما في ذلك عن إطار المالية العامة متوسط الأجل، وصدور تقارير مالية ربع سنوية، ونشر بيانات عن ميزانية الحكومة المركزية وفق الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. وأشارت الحكومة إلى أنها تعترن نشر تقرير عن الميزانية في منتصف العام وإعلان بيان سابق على الميزانية هذا العام، مما سيضيف مزيدا من الشفافية. وفي الوقت الحالي، تقوم وحدة السياسة المالية الكلية بعرض تحليل شهري على لجنة المالية العامة مما يسمح بمتابعة تطورات المالية العامة وتحليلها على نحو أفضل. وأكدت الحكومة مجددا أنها تتوي الالتزام بمعايير شفافية المالية العامة في ظل مؤشر الميزانية المفتوحة.

٢٨- **ورحب الخبراء بالإصلاحات الجارية لإطار المالية العامة.** وأشاروا إلى أنه قد يكون من المفيد النظر في وضع قاعدة للمالية العامة في نهاية المطاف، ولكن يجب أن يظل التركيز منصبا حاليا على مواصلة تعزيز إطار المالية العامة. ويتضح من تجارب البلدان الغنية بالموارد أن فرصة النجاح في تنفيذ قاعدة مالية تكون أفضل عند وجود أطر قوية للمالية العامة^٦. وينبغي أن تتضمن الإصلاحات المستقبلية:

^٦ راجع تقرير قضايا مختارة بعنوان "Fiscal Frameworks and Fiscal Anchors: The Experiences in Commodity Exporting Countries and Implications for Saudi Arabia".

- **تحسين إدارة النفقات:** بالرغم من الإصلاحات التي تم تنفيذها لتعزيز عملية تنفيذ الميزانية، ارتفع الإنفاق في الربع الرابع من عام ٢٠١٧، حيث تجاوز مستواه في الميزانية بمقدار ٥% في عام ٢٠١٧، واستمر تراكم المتأخرات. وأقرت الحكومة بأنه يتعين إدارة النفقات على نحو أفضل، وأشارت إلى المنصة الإلكترونية الجديدة "اعتماد" التي أطلقتها لتعزيز الضوابط والشفافية في عملية الإنفاق وتجنب تراكم أي متأخرات حكومية جديدة (الإطار ٤). وأشارت الحكومة أيضا إلى أن الميزانية استهدفت مزيدا من تمهيد الإنفاق ربع السنوي في عام ٢٠١٨ مقارنة بالسنوات السابقة، كما تم إنشاء لجنة لتقييم باقي المطالبات المقدمة من المقاولين، وأشارت الحكومة إلى أن هذه المطالبات أقل من العام الماضي ومرتبطة في معظمها بمدفوعات متنازع بشأنها.
- **وضع إطار للنفقات أكثر تفصيلا وتكاملا:** ينبغي وضع إطار متوسط الأجل للنفقات أكثر تفصيلا وتكاملا في عام ٢٠١٩، لا سيما بغرض تحديد المشروعات والمبالغ المخصصة لها من الميزانية. وسيتيح ذلك أيضا قدرا أكبر من الوضوح للقطاع الخاص بشأن حجم الإنفاق الحكومي على المشروعات.
- **إعداد التقارير المالية والشفافية ونطاق تغطية بيانات المالية العامة:** ينبغي توسيع نطاق تغطية المالية العامة بحيث لا تقتصر على الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، وذلك بغرض إتاحة صورة أكمل وأكثر شفافية عن تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد. وينبغي أن تتضمن بيانات المالية العامة مصروفات شركة أرامكو وصندوق الاستثمارات العامة نيابة عن الحكومة والروابط المالية بينهما وبين الحكومة.

الإطار ٤: منهج جديد في إدارة النفقات العامة وفاتورة الأجور في المملكة العربية السعودية^١

أطلقت وزارة المالية منصة رقمية جديدة هي "اعتماد" بغرض تعزيز عملية تنفيذ الميزانية. وكانت وزارة المالية قد واجهت في السابق صعوبات في رصد الإنفاق الحكومي نظرا لأن المعاملات كانت تقيد يدويا، وكانت الوزارات التنفيذية والهيئات الحكومية (يشار إليها معا لاحقا باسم الوزارات) تطبق نظما لتنفيذ المعاملات المالية غير متكاملة مع وزارة المالية، ولم يكن لدى وزارة المالية سجل شامل بالمشروعات التي تنفذها الوزارات. وقد ساهمت مواطن الضعف تلك بشكل جزئي في تراكم المتأخرات خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.

وتحقق منصة "اعتماد" أربعة أهداف رئيسية: زيادة الشفافية وتحسين آليات المتابعة، وتوحيد إجراءات الخدمات المالية، وضمان الانتظام في أداء المدفوعات، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في المناقصات العامة. وتتألف المنصة من أربعة عناصر أساسية تتاح للوزارات ومقدمي الخدمات (القطاع الخاص)، كل حسب صلاحياته/احتياجاته: (١) إدارة الميزانية لتمكين الوزارات من مراجعة/إدارة ميزانياتها، و(٢) المناقصات والمشتريات لتمكين الوزارات من إدارة مناقصاتها، وكذلك تمكين مقدمي الخدمات من المشاركة فيها، و(٣) إدارة العقود لتمكين الوزارات من إدارة العقود (بالتنسيق مع وزارة المالية)، وذلك لأسباب منها ضمان الاتساق مع الميزانية المعتمدة، و(٤) إدارة المنفوعات لتمكين القطاع الخاص من تقديم مطالباته المالية لاعتمادها وسدادها.

كذلك أنشأت وزارة المالية نظاما مركزيا لصرف الرواتب. ومن خلال نظام إدارة الحقوق المالية للموظفين، ستحصل وزارة المالية على معلومات مفصلة - لا تتوافر حاليا - عن رواتب ومزايا العاملين في كل وزارة. وبمجرد تشغيل المنصة الجديدة بالكامل، ستتمكن وزارة المالية من دفع مستحقات الموظفين الحكوميين مباشرة بناء على المعلومات المقدمة من الوزارات - بما في ذلك المعلومات الخاصة بالأجور الأساسية والبدلات وأجر العمل الإضافي. كذلك سيتيح النظام لوزارة المالية معلومات أدق عن عدد موظفي الحكومة.

وقد استخدمت منصة "اعتماد" بشكل تجريبي في بعض الهيئات الحكومية (حوالي ٢٥ من بين أكثر من ٤٠٠ هيئة حكومية، أو حوالي ٢٠٠٠ عقد). ومن المتوقع أن تلزم وزارة المالية جميع المشروعات الحكومية باستخدام منصة "اعتماد" اعتبارا من عام ٢٠١٩. وبالمثل، لا يستخدم نظام الأجور الجديد إلا عدد قليل من الوزارات، ولكن هذا العدد سيزيد مستقبلا.

^١ أعد الإطار نبيل بن لطيفة.

٢٩- وأكد الخبراء أهمية وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم. وقد تم إحراز تقدم كبير نحو وضع الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق الاستثمارات العامة (الإطار ٥) وتحديد منهج قوي وأكثر شفافية لإدارة الدين الحكومي. غير أن الخبراء أشاروا إلى أنه لا يزال هناك افتقار للوضوح في طريقة تمويل الالتزامات الاستثمارية الكبيرة التي أعلن عنها صندوق الاستثمارات العامة، وكذلك طبيعة الربط بين صندوق الاستثمارات العامة ومكتب إدارة الدين واستراتيجيات إدارة الاحتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في الإطار الكلي لإدارة الأصول والخصوم. وأوضحت الحكومة أنها تعمل حالياً على وضع إطار لإدارة الأصول والخصوم السيادية. وتواصل الحكومة خططها لبيع حصة في شركة أرامكو - وأشارت مؤخراً إلى أنه من المرجح تنفيذ عملية البيع في عام ٢٠١٩، مع إدراج جزء من الأسهم على الأقل في بورصة تداول. وينبغي اتخاذ قرار بشأن كيفية تخصيص أسهم رأس المال تلك من خلال إطار إدارة الأصول والخصوم الذي يجري العمل على وضعه حالياً.

الإطار ٥: برنامج صندوق الاستثمارات العامة^١

تأسس صندوق الاستثمارات العامة في عام ١٩٧١. وفي عام ٢٠١٥، انتقلت مسؤولية الإشراف على الصندوق من وزارة المالية إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. وفي إطار رؤية ٢٠٣٠، يوظف صندوق الاستثمارات العامة بمسؤولية المساهمة في تنمية الاقتصاد المحلي وتنويعه من خلال تطوير قطاعات الاقتصاد الاستراتيجية والاستثمار في القطاعات والأسواق العالمية وإنشاء شركات استراتيجية. كذلك يوظف الصندوق في حدود اختصاصاته بتحقيق الحد الأقصى من العائدات القابلة للاستمرار. وفي حيازة صندوق الاستثمارات العامة أصول ضخمة. ففي نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٧، أعلن الصندوق أن أصوله بلغت ٨٤٠ مليار ريال سعودي (بخلاف الأراضي) أو ٣٣% من إجمالي الناتج المحلي. ويتوقع الصندوق أن يرتفع حجم أصوله إلى ١,٥ تريليون ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٠ (٥٢% من إجمالي الناتج المحلي الذي يتوقعه الخبراء).

ومنذ أن وُكِّل الصندوق بمهامه الجديدة، التزم بتنفيذ استثمارات كبيرة في الخارج (الجدول).^٢ ووفقاً للمعلومات المتاحة، تشير تقديرات الخبراء إلى أن الالتزامات الاستثمارية الخارجية للصندوق منذ عام ٢٠١٦ بلغت في مجموعها ٣٦٠ مليار ريال سعودي (١٤% من إجمالي الناتج المحلي).

وللصندوق استثمارات محلية ضخمة، ففي حيازته حصص ملكية كبيرة في أهم القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك البتروكيماويات والخدمات المالية والتعدين والاتصالات والمرافق. كذلك أنشأ الصندوق شركات للمساعدة في تنمية القطاعات التي ترى الحكومة أنها تتيح فرصاً كبيرة للنمو. على سبيل المثال، كان الصندوق هو المستثمر الرئيسي في شركة التعدين العربية السعودية عندما تأسست عام ١٩٩٧. وتتضمن الشركات التي ساهم الصندوق فيها مؤخراً الشركة السعودية للصناعات العسكرية، وشركة الترفيه للتطوير والاستثمار، وشركة نون دوت كوم (منصة تجارة إلكترونية). كذلك سيشترك الصندوق في إنشاء نيوم ومشروع البحر الأحمر. وفي عام ٢٠١٧، قام الصندوق بشراء أرض من الحكومة (بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي) لدعم مشروعه الهادف إلى زيادة الطاقة الاستيعابية لقطاع الفنادق والإسكان في مكة، ومن المتوقع في عام ٢٠١٨ أن يستثمر الصندوق ٨٣ مليار ريال سعودي في الاقتصاد المحلي.

وليس من الواضح كيف سيتم تمويل استثمارات الصندوق مستقبلاً أو حجم التمويل الذي تم توفيره للوفاء بالالتزامات الأخيرة. ويمكن أن يأتي تمويل الصندوق من خلال ضخ رؤوس الأموال وتحويل الأصول من جانب الحكومة، ومن الاقتراض، والأرباح المحتجزة. ويمكن كذلك تمويل الاستثمارات الجديدة من خلال بيع الأصول الموجودة. وكانت الحكومة قد حولت ١٠٠

مليار ريال سعودي إلى صندوق الاستثمارات العامة في أواخر عام ٢٠١٦. ولا يتم الإفصاح عن الأرباح المحتجزة، ولكن إذا كان الصندوق قد حقق عائداً بنسبة ٥% على أصوله، فإن الأرباح المحققة في عام ٢٠١٧ تكون قد بلغت حوالي ٤٠ مليار ريال سعودي تم تحويل ٢٠ مليار ريال سعودي منها إلى الميزانية.

ورغم أن هذه الحسابات ليست كاملة، فإنها تشير إلى أن الصندوق سيحتاج إلى تمويل إضافي لتحقيق خطته الطموحة في السنوات القادمة. ومن المتوقع أن تحول الحكومة إيرادات بيع شركة أرامكو ومعظم إيرادات برنامج التخصيص الوطني إلى الصندوق، ولكن لا توجد معلومات مؤكدة عن توقيت التحويلات وحجمها. لذلك قد تكون هناك حاجة إلى توفير تمويل لبعض الاستثمارات من حسابات الاحتياطيات الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي أو من خلال الاقتراض. وهذه بعض الخيارات بالطبع، ولكن هذه القرارات ينبغي اتخاذها من خلال إطار شامل لإدارة الأصول والخصوم بغرض تقييم مزايا هذه الاستراتيجية وتكلفتها ومخاطرها.

^١ أعد الإطار تيم كالن.

^٢ معظم المبالغ الواردة في الجدول تعبر عن "الحد الأقصى" لتلك الالتزامات، لذلك فإن هذه الأرقام قد تتجاوز حجم الاستثمارات النهائية.

باء - الإصلاحات الهيكلية الكلية لزيادة معدلات النمو وتوظيف العمالة

٣٠- رحب الخبراء بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وأكدوا أهمية مواصلة هذه الإصلاحات بالتشاور مع القطاع الخاص. ورغم وجود درجة كبيرة من عدم اليقين بشأن تأثير الإصلاحات على معدلات النمو وتوظيف العمالة بسبب الخصائص الفريدة للاقتصاد السعودي، أشارت التقديرات الواردة في تقرير مشاورات المادة الرابعة للعام الماضي إلى أن تنفيذ مزيج من الإصلاحات الهيكلية من شأنه زيادة النمو غير النفطي بما يصل إلى نقطتين مؤبقتين على مدى فترة الإصلاحات بالمقارنة مع مستواه في سيناريو لا يتضمن تنفيذ أي إصلاحات، وإن كانت بعض الإصلاحات لن توتي ثمارها إلا بعد سنوات طويلة. وغالبا ما تكون إصلاحات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية مكملتا لبعضهما، ومن المفيد المضي قدما في تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية جنبا إلى جنب. على سبيل المثال، فإن تخفيض تكاليف ممارسة الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية والإدارية سيساعد على موازنة ارتفاع تكلفة الطاقة والعمالة الناتج عن مبادرات إصلاح المالية العامة وسوق العمل.

الإصلاحات الهيكلية: يوليو ٢٠١٧ - الوقت الحاضر		
التاريخ التنفيذي	التدابير الإصلاحية	الفئة
يناير ٢٠١٨	تخفيض الحد الأدنى لحجم الأصول التي يجب أن يمتلكها المستثمرون الأجانب للسماح لهم بالتداول في السوق	الأسواق المالية
أغسطس ٢٠١٧	قيام صندوق الاستثمارات العامة بإنشاء شركة لإعادة تمويل الرهون العقارية	
إبريل ٢٠١٨	تداول السندات الحكومية في بورصة تداول	
أغسطس ٢٠١٧	الترخيص للشركات الأجنبية التي تتوفر فيها الشروط بامتلاك شركات هندسية بالكامل	الاستثمار الأجنبي المباشر/السياحة
فبراير ٢٠١٨	إصدار تراخيص للاستثمار الأجنبي مدتها خمس سنوات (كانت سنة واحدة في السابق)	
إبريل ٢٠١٨	إقرار لوائح لإصدار تأشيرات سياحية	
ديسمبر ٢٠١٧	إقرار مجلس الوزراء لنظام الإفلاس الجديد	الإطار القانوني
المراحل النهائية من عملية التشريع	نظام المشتريات الحكومية	بدء/ممارسة أنشطة الأعمال
المراحل النهائية من عملية التشريع	تحديث نظام المنافسة	
المراحل النهائية من عملية التشريع	تحديث نظام الشركات	
المراحل النهائية من عملية التشريع	نظام الامتياز التجاري	
يناير ٢٠١٨	وضع نظام يلزم الشركة السعودية للكهرباء بتعويض المستهلكين عن عدم الالتزام بالمعايير	
يونيو ٢٠١٨	السماح للمرأة بقيادة السيارات	تمكين المرأة
فبراير ٢٠١٨	السماح للمرأة ببدء مشروع أعمال دون الحاجة لموافقة ولي الأمر	
فبراير ٢٠١٨	الاشتغال بوظائف عسكرية معينة	
أغسطس ٢٠١٧ - سبتمبر ٢٠١٨	منع إصدار تأشيرات عمل جديدة لتسع عشرة مهنة مقصورة على السعوديين. وإصدار قرار وزاري لقصر العمل في ١٢ وظيفة في مجال المبيعات على السعوديين اعتبارا من سبتمبر ٢٠١٨. وأدخلت تعديلات على برنامج نطاقات لزيادة نسبة التوظيف الإلزامية للعمالة المواطنة إلى العمالة الوافدة.	سوق العمل
أكتوبر - ديسمبر ٢٠١٧	أنشأ صندوق الاستثمارات العامة صندوق الصناديق للاستثمار في رأس المال المخاطر وصناديق الأسهم الخاصة. كذلك أعيدت هيكلة برنامج الضمان الجزئي لقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة (برنامج كفاءة)، وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.	المنشآت الصغيرة والمتوسطة

توفير فرص عمل للسعوديين

٣١- أكدت الحكومة أن توفير فرص عمل جديدة للمواطنين، لا سيما الشباب والنساء، في القطاع الخاص يمثل أولوية أساسية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد السكان في سن العمل (الشكل البياني ٩). لذلك تركز السياسات على تعزيز

القدرة التنافسية للعاملين السعوديين في القطاع الخاص بتخفيض فرق التكلفة/الأجور بين المواطنين والوافدين من خلال فرض رسوم الوافدين وتقديم دعم مؤقت لتشجيع توظيف المواطنين، والحد من توظيف الوافدين من خلال الحصص المقررة في برنامج نطاقات، وحظر توظيف الوافدين في بعض قطاعات التجزئة، والتشجيع على توظيف الإناث (الإطار ٦). ويرحب الخبراء بتركيز الحكومة على توفير فرص عمل جديدة، ولكنهم أشاروا إلى أنه ينبغي إجراء الإصلاحات بالتدرج لأنها ستتطوي على صعوبات تواجه بعض الشركات في التكيف وقد تؤدي إلى تراجع النمو في الأجل القصير حتى مع زيادة معدل توظيف المواطنين.^٧

٣٢- ويرى الخبراء أن إصلاحات سوق العمل ينبغي أن تركز على زيادة جذب وظائف القطاع الخاص للسعوديين وجعل العمالة السعودية أكثر جذباً للشركات الخاصة. وسيتطلب ذلك تحقيق تكافؤ الفرص بين السعوديين والوافدين من حيث الأجور والمزايا وظروف العمل في القطاعات التي يود السعوديون العمل بها، والحد من الحوافز التي تؤدي إلى التزامم على الوظائف الحكومية، وتنمية مهارات العاملين السعوديين بشكل أكبر. وستكون هناك حاجة إلى منهج شامل يركز على السياسات التالية:

- **تحديد توقعات واضحة بشأن الآفاق المستقبلية المحدودة للوظائف العامة:** يتعين التواصل بصفة مستمرة للتأكيد على أن فرص العمل المستقبلية بالقطاع الحكومي محدودة. وسيساعد ذلك على تخفيض أجر قبول وظائف القطاع الخاص، كما سيشجع المواطنين على تلقي التعليم والتدريب في المجالات التي تركز على المهارات المطلوبة في القطاع الخاص.
- **زيادة حرية انتقال العمالة الوافدة من خلال إصلاح نظام التأشيرات:** أشارت الحكومة إلى أنها ستعلن قريباً عن إصلاحات بهدف إتاحة مزيد من حرية الحركة للوافدين عند انتهاء عقودهم. ومن المتوقع أن يساعد ذلك بمرور الوقت في رفع أجور الوافدين وزيادة الإنتاجية. ويمكن تنفيذ إصلاحات إضافية للحد تدريجياً من عدد التأشيرات المتاحة وتوجيهها بشكل أكبر إلى العمالة الأعلى مهارة. ويمكن تنظيم مزادات لبيع التأشيرات لجذب العمالة الوافدة لشغل وظائف أكثر إنتاجية وتوفير إيرادات للحكومة.
- **الاستمرار في معالجة القيود المفروضة على توظيف الإناث:** ينبغي أن تركز الإصلاحات على إزالة القيود المتبقية (الصرحة والضمنية) التي تعوق توظيف الإناث، والنظر في تقديم دعم مالي لمساعدة الشركات في إعادة تصميم أماكن العمل لمراعاة التقاليد الاجتماعية (وهو الأمر الذي سنترتب عليه تكلفة مالية)، ووضع برامج لرائدات الأعمال في إطار المبادرات الحالية المخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **تعزيز برامج التدريب والتعليم لتزويد السعوديين بالمهارات المطلوبة في القطاع الخاص:** إن مستوى الإنفاق على التعليم مرتفع، ولكن النتائج منخفضة على المستوى الدولي المقارن، وتشير بعض شركات القطاع الخاص إلى أن عدم توافر عمالة وطنية ماهرة يشكل قيدا أمامها. ورحب الخبراء بالجهود الجارية للنهوض ببرامج تدريب المعلمين، وتحديث وتعديل المناهج، وتولي القطاع الخاص إدارة بعض المدارس من خلال برامج تدريبية، وتعزيز التدريب المهني، وهي أمور من شأنها تحسين النتائج دون زيادة النفقات.

^٧ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "التأثير الاقتصادي لسياسات زيادة توظيف المواطنين السعوديين".

وقد طبقت الحكومة سياسات تهدف إلى زيادة نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة ورفع معدلات توظيفهن. ويشمل ذلك دعم وسائل المواصلات (دعم وسائل المواصلات التي تستغلها الإناث من خلال تطبيقات إلكترونية)، وتغطية تكلفة رعاية الأطفال، والتوسع في دور رعاية الأطفال (بما في ذلك التشجيع على فتح حضانات في المنازل خاضعة للتنظيم)، وتشجيع العمل من بُعد. وتستطيع النساء في الوقت الحالي قيادة السيارات مما ينبغي أن يحد من قيود التنقل، كما يمكنهن الآن الاستفادة بشكل أكبر من الخدمات الحكومية وبدء مشروعات خاصة بهن دون الحاجة إلى موافقة ولي الأمر. وسوف يتسنى زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة ورفع معدلات توظيفهن بدعم من هذه السياسات إلى جانب مواصلة الاستثمار في تعليم الإناث، ودعم الشركات بغرض توظيف نساء بمساعدة فريق التعيين والموارد البشرية، والمساعدة في تحمل التكلفة اللازمة لإعادة تصميم أماكن العمل لمراعاة الشروط التنظيمية والتقاليد الاجتماعية. ومن المهم أيضا أن تضمن الحقوق القانونية توافر نفس الفرص الاقتصادية للنساء والرجال على حد سواء.

^١ أعدت هذا الإطار أننا أندوي.

^٢ يشير اندثار قطري مقارن آخر، لا يشمل المملكة العربية السعودية بسبب عدم توافر البيانات، إلى أن معاملات الاستثمارات في وسائل النقل والاتصالات تكون موجبة وذات دلالة إحصائية بالنسبة لحجم مشاركة الإناث في القوى العاملة، كما هو الحال بالنسبة لإمكانية الحصول على خدمات الإنترنت.

مناخ الأعمال

٣٣- رجب الخبراء بالإصلاحات الهادفة إلى تحسين مناخ الأعمال. فقد تم إحراز تقدم كبير على صعيد الإصلاحات القانونية خلال العام الماضي. ومن المتوقع بدء تطبيق نظام الإعسار الجديد في شهر أغسطس، وتوشك الحكومة على الانتهاء من إعداد نظامي المنافسة وحقوق الامتياز. وأوضحت الحكومة أنه يجري حاليا مراجعة جميع متطلبات إصدار التراخيص والشروط التنظيمية الأخرى وتبسيطها وجعلها إلكترونية، بما في ذلك إتاحة إمكانية تقديم الطلبات إلكترونيا بدلا من التقدم بها شخصيا.

٣٤- ويمكن أن تؤدي سياسات مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة إلى تحقيق مكاسب على جانب النمو (الإطار ٧). وأكدت الحكومة أن مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة من العناصر المهمة في جدول أعمالها الإصلاحي، وسوف تضطلع اللجنة العليا لمكافحة الفساد التي تأسست العام الماضي بالإشراف على هذا العمل. ويرى الخبراء أن نظام المشتريات الحكومية الجديد الذي ستنتهي الحكومة من إعداده قريبا سيكون له دور مهم - فالنظام الجديد سيحد من فرص الفساد نظرا لأنه يغطي جميع عمليات الشراء الحكومية بشفافية، بما في ذلك شروط المحتوى المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبالمثل، فإن الجهود الجارية لتبسيط الإطار التنظيمي وإطار إصدار التراخيص ستساهم في الحد من الفساد، كذلك سيؤدي القرار الصادر مؤخرا حول وضع إطار لحماية "المبلغين عن حالات الفساد" إلى تشجيع الإبلاغ عن السلوكيات الفاسدة بصورة أكثر تواترا. وينبغي النظر في تطبيق نظام لإقرار كبار المسؤولين بالأصول التي يمتلكونها.

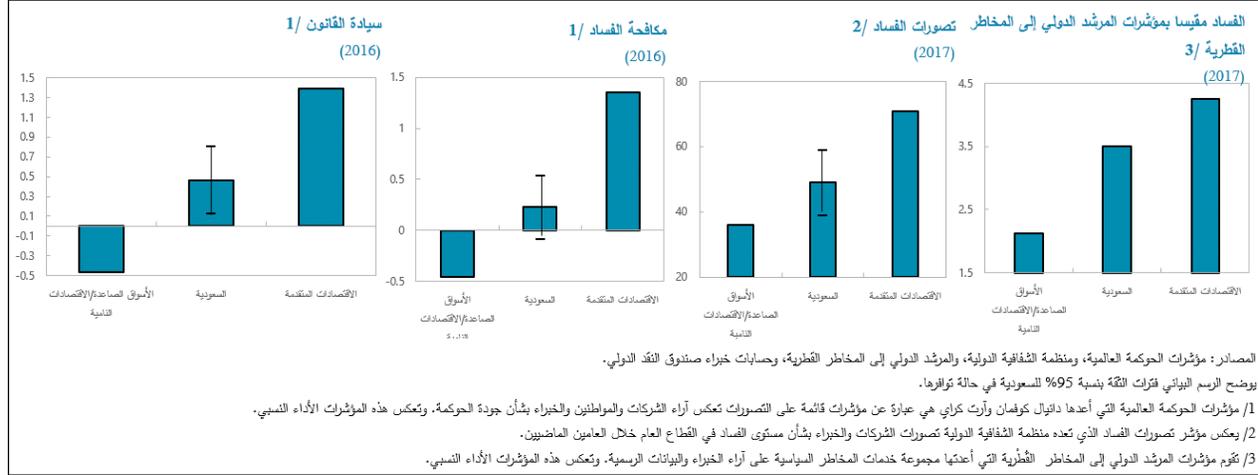
٣٥- وتتوقع الحكومة تعجيل وتيرة صفقات التخصيص/الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وأوضحت الحكومة إلى أن إعداد الإطار القانوني والتنظيمي ووضع هياكل حوكمة القطاعات استغرق وقتا أطول من المتوقع، ولكن التجارب الدولية التي اطلعت عليها أكدت لها ضرورة بذل هذه الجهود لنجاح برنامج التخصيص/الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويجري حاليا العمل على إقرار نظام التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، كما تأسست اللجنة الوطنية للتخصيص و١٢ لجنة متخصصة في القطاعات المختلفة. وأشار الخبراء إلى أن برنامج التخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنه المساعدة في تعزيز كفاءة الحكومة وإفساح المجال للقطاع الخاص، وأكدوا أن إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص ينبغي أن يحمي الحكومة بدرجة كافية من أي مخاطر مالية مستقبلية.

٣٦- وسيكون من الضروري تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمساعدة في نقل التكنولوجيا والمهارات. وفي عام ٢٠١٦، تم تصنيف نظام الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية بأنه الأشد تقييدا بين بلدان مجموعة العشرين حسب منظمة

التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل البياني ١٠). ويرحب الخبراء بالخطوات التي اتخذت نحو تقليص القائمة السلبية (من ١٣ قطاعا إلى ٩ قطاعات)، وزيادة مدة التراخيص (من عام واحد إلى ٥ أعوام)، والتخفيف من قيود الشريك المحلي في بعض القطاعات. وأوصى الخبراء بمراجعة سياسات وممارسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنتها بأفضل الممارسات الدولية.

الإطار ٧: التكاليف الناجمة عن الفساد – دروس مستفادة للمملكة العربية السعودية^١

يفرض الفساد تكاليف ضخمة، ويُفوّض النمو الاحتوائي القوي والمستمر. ومن الصعب قياس الفساد، الذي يعرف بأنه "سوء استغلال الوظيفة العامة لتحقيق كسب خاص". وعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية في وضع أفضل من مجموعة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية وفق مؤشرات مختلفة للفساد قائمة على تصورات، نجد أنها متأخرة في الاقتصادات المتقدمة حتى مع مراعاة أخطاء القياس (الشكل البياني^٢). وقد وضع العديد من الدراسات الفُطرية المقارنة تقديرات للعلاقة بين الفساد والنمو، وأشار إلى أن الإصلاحات التي تتصدى للفساد يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي كلي كبير. على سبيل المثال، فإن تحسين مؤشرات الفساد في المملكة العربية السعودية بحيث تصل إلى متوسط المستوى المُشاهد في الاقتصادات المتقدمة قد يؤدي إلى زيادة معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٠,٥% إلى ١%. وتشير الدراسات كذلك إلى أن الحد من الفساد قد يؤدي إلى زيادة الاستثمار والاستثمارات الأجنبية المباشرة ونسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج المحلي، كما قد يساعد في تحقيق نمو أكثر احتواء للجميع^٣.



وتطبيق استراتيجية فعالة لمكافحة الفساد يقتضي توافر التزام طويل الأجل بتنفيذ مجموعة كبيرة من التغييرات. وتتضمن أهم عناصر هذه التغييرات زيادة الشفافية في عملية صنع القرارات الحكومية وسياسة المالية العامة، وإنفاذ إطار قانوني قوي وواضح بشكل فعال ومحدد، وإلغاء القيود التنظيمية المفرطة التي قد تفتح المجال أمام ممارسة الفساد. وتضطلع المؤسسات ذات المصداقية بدور مهم في هذا الصدد – فاستراتيجية مكافحة الفساد تستمد قوتها من قوة المؤسسات التي تدعمها. وتعكف الحكومة السعودية على مراجعة نظام المشتريات الحكومية، وبدأت في اتخاذ خطوات نحو زيادة شفافية المالية العامة، ولكن لا يزال يتعين اتخاذ مزيد من الخطوات. كذلك ستساعد الجهود الجارية لتبسيط اللوائح التنظيمية الحكومية في الحد من فرص ممارسة الفساد، وينبغي النظر في تطبيق نظام للإقرار بالأصول من جانب كبار المسؤولين في الحكومة. وتتضمن أفضل الممارسات الدولية تطبيق شروط شاملة تركز على كبار المسؤولين، والنشر على شبكة الإنترنت، وفرض عقوبات رادعة على حالات عدم الامتثال. ويمكن أيضا دعم الجهود الحكومية من خلال مواصلة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال ونظام جرائم الإرهاب وتمويله واستخدام أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية.

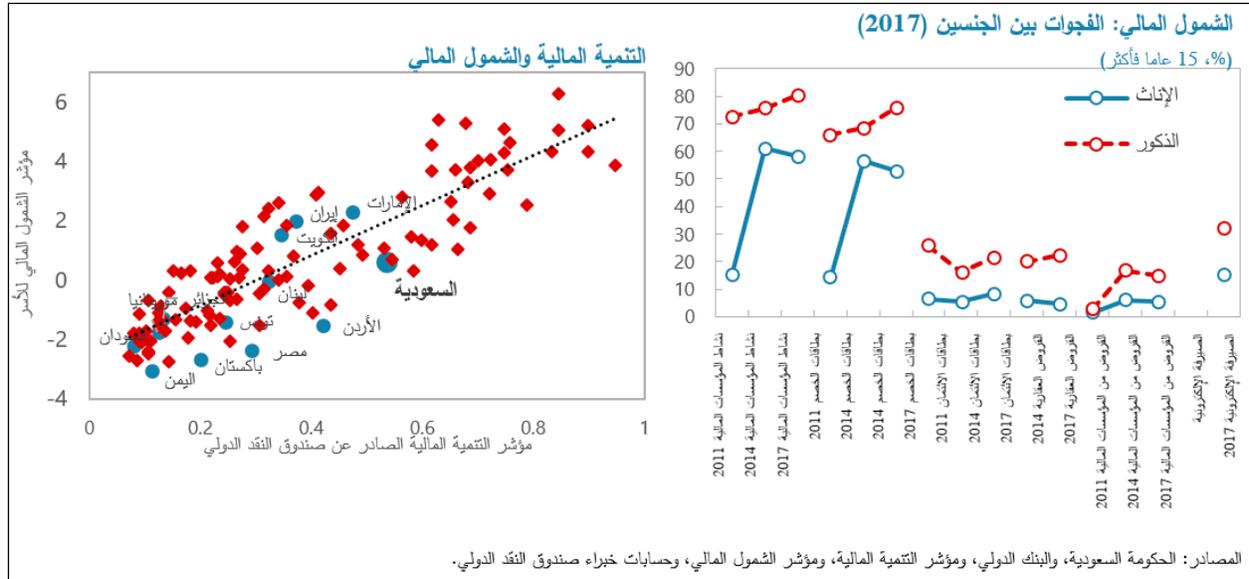
^١ هذا الإطار من إعداد ديفيدا كيرتي.

^٢ هذه المؤشرات غير الصادرة عن صندوق النقد الدولي تتيح معلومات نوعية عن الفساد، وقد تستغرق وقتاً طويلاً لرصد التحولات الهيكلية المهمة. ولا تعكس هذه المؤشرات تقدير الصندوق لمستوى الفساد في المملكة العربية السعودية.

^٣ راجع "Corruption: Costs and Mitigating Strategies," IMF Staff Discussion Note 16/05, and "Review of 1997 Guidance Note on Governance—A Proposed Framework for Enhanced Fund Engagement," (www.imf.org).

جيم - الاستقرار والتطوير والشمول في القطاع المالي

٣٧- رحب الخبراء بتركيز الحكومة على دعم التطوير والشمول في القطاع المالي على النحو الوارد في برنامج تطوير القطاع المالي الذي أعلن عنه مؤخرا^٨. وأكدوا على أهمية دور الإصلاحات في إزالة القيود والمعوقات الأساسية التي تنهت المؤسسات المالية عن دخول الأسواق الجديدة أو استحداث منتجات جديدة، بدلا من إلزامها بإقراض فئة محددة من المقترضين، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلبا على جودة أصولها بمرور الوقت. لذلك بينما تهدف الحكومة إلى استيفاء معايير معينة في إطار برنامج تطوير القطاع المالي، مثل زيادة حجم الإقراض المتاح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من حوالي ٢% إلى ٥% من مجموع القروض المصرفية بحلول عام ٢٠٢٠، ينبغي أن تركز على تحسين البنية التحتية للائتمان وتجنب التدخل المباشر في سوق الائتمان. وقد اتفقت مؤسسة النقد العربي السعودي تماما مع ذلك، وأكدت أن تعزيز التطوير والشمول في القطاع المالي لن يأتي على حساب تقليل التركيز على الاستقرار المالي. وبوجه أعم، أوضحت الحكومة أن الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الوطنية للاستقرار المالي (التي تتألف من وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية) تتيح إطارا جيدا لمناقشة ومتابعة قضايا الاستقرار المالي بين الجهات التنظيمية الرئيسية. وأشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقييم استقرار القطاع المالي لعام ٢٠١٧ (الملحق ٥).



٣٨- وتشجع الحكومة البنوك على إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تمثل حوالي ٩٥% من الشركات المسجلة وتوفر ٣٨% من الوظائف (٨٠% منها يشغلها وافدون) وتبلغ مساهمتها ٢٠% من إجمالي الناتج المحلي ولا تحصل إلا على نحو ٢% من الإقراض المصرفي. وسوف يعزز نظام الإفلاس الجديد حقوق المقترضين والدائنين، كما سيتضمن نظام الرهن التجاري الذي تم تحديثه مؤخرا توسيع نطاق تغطية سجل الضمانات ليشمل الأصول المنقولة، مما سيسمح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من أصولها في الاستثمارات. وستزداد فرص حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل نتيجة للتوسع في نشاط التأجير وشراء الديون التجارية وفي استخدام حصص الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر، بما في ذلك من

^٨ راجع تقرير القضايا المختارة بعنوان "ما مدى تطور وشمول القطاع المالي في المملكة العربية السعودية؟"

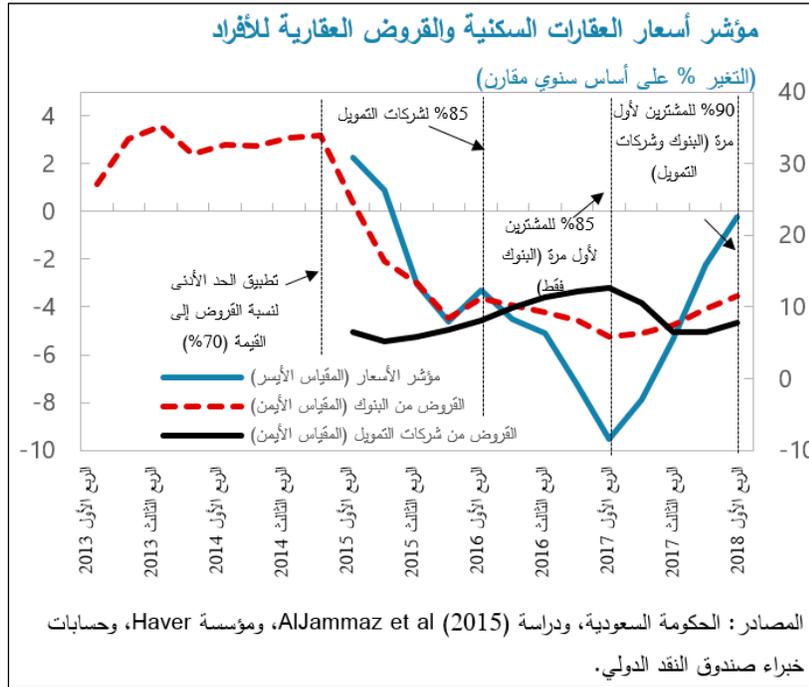
خلال صندوق الصناديق وصندوق الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة اللذين تم إنشاؤهما مؤخرا، وإعادة هيكلة برنامج ضمان القروض "كفالة". وخلال الفترة المقبلة، ينبغي أن تقوم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بمساعدة الشركات على فهم مزايا تحسين ممارسات الحوكمة لتسهيل حصولها على تمويل.

٣٩- ومن الممكن تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية، لا سيما بالنسبة للنساء. وقد يساعد في هذا الصدد وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تركز على النساء وسكان المناطق النائية. وتشكل التقنية المالية وبرامج التثقيف المالي أحد أهم الأدوات المساعدة في التغلب على المعوقات المرتبطة بالحصول على الخدمات المالية من خلال القنوات المادية المعتادة والتقاليد الاجتماعية. وأشارت الحكومة إلى أن هذين المجالين يمثلان أحد مواضع التركيز المهمة في برنامج تطوير القطاع المالي، وأكدت الدور الكبير للتقاليد الاجتماعية في تفسير انخفاض نسبة النساء المستفيدات من الخدمات المالية، وتتوقع الحكومة ارتفاع هذه النسبة مع زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة. وأشار الخبراء إلى أن ربط الاستفادة من برامج المساعدة الاجتماعية بفتح حسابات مصرفية (على غرار برنامج حافز) قد يساعد في زيادة الشمول المالي. ورحب الخبراء بالمنهج الاستباقي الذي اتبعته مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية في استخدام التقنية المالية من خلال المختبرات التنظيمية.

٤٠- وقد نفذت هيئة السوق المالية إصلاحات مهمة في سوق الأسهم، وتعمل الحكومة حاليا على تطوير سوق سندات الدين المحلية. ورحب الخبراء بإصلاحات سوق الأسهم التي ساهمت في تخفيف القيود المفروضة على المستثمرين الأجانب، وتعزيز البنية التحتية لعمليات التداول، وإنشاء سوق للشركات الأصغر حجما، وتعزيز الحوكمة. وقد أدت هذه الإصلاحات إلى إعلان إدراج السعودية في مؤشر فاينانشيال تايمز/راسيل ومؤشر MSCI للأسواق الصاعدة. وعلى صعيد سوق سندات الدين، رحب الخبراء بالخطوات التي تم اتخاذها لإنشاء نظام للمتعاملين في السوق الأولية، وزيادة المرونة في تسعير إصدارات الدين الحكومي، وتيسير تداول سندات الدين في بورصة تداول. وأوضح مكتب إدارة الدين العام أنه يعتزم مد منحنى العائد من خلال إصدار سندات أقصر وأطول أجلا، كما سيعلن قريبا عن جدول زمني للإصدارات الدورية. وتم تخفيف شروط الإفصاح عن إصدارات سندات الدين للشركات الكبرى المدرجة في البورصة، والسماح ببرامج لإصدار أذون متوسطة الأجل. ومن المتوقع أن تساعد الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري التي تأسست مؤخرا في إنشاء سوق ثانوية للأوراق المالية العقارية، كما سيساهم إنشاء الكيانات ذات الغرض الخاص في إصدار أدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتعين معالجة أوجه عدم اليقين المتعلقة بمعاملة الزكاة على الأدوات والمؤسسات المالية.

٤١- وتواصل مؤسسة النقد العربي السعودي تعزيز إدارة السيولة. فقد ازدادت السيولة لدى البنوك مع ارتفاع أسعار النفط، وأوقفت مؤسسة النقد العربي السعودي العمل بانفاقيات إعادة الشراء لأجل وتوقفت عن تجديد الودائع المنتهية التي تحتفظ بها منذ عام ٢٠١٦ لدى البنوك التجارية عند حلول أجل استحقاقها. وتواصل مؤسسة النقد العربي السعودي إعداد إطار للتنبؤ بالسيولة، وتتظر حاليا في استخدام عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة بشكل أفضل. وأيد الخبراء هذه التغييرات، وأشاروا إلى أن وجود إطار قوي للتنبؤ بالسيولة وزيادة فعالية عملية إدارة السيولة من شأنهما المساعدة في الحد من تقلبات أسعار الفائدة قصيرة الأجل. كذلك أشار الخبراء إلى أنه ينبغي السماح للبنوك بحساب الاحتياطي الإلزامي النقدي على أساس متوسط لإدارة سيولتها بشكل أفضل والمساعدة على إنشاء سوق للمعاملات بين البنوك، مما قد يحد من الضغوط على العمليات النقدية.

٤٢- وقد استخدمت مؤسسة النقد العربي السعودي أدوات السلامة الاحترازية الكلية بفعالية. وأشارت إلى أنها استخدمت نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة القرض إلى القيمة، وأوزان مخاطر القروض العقارية لتجنب تشديد أوضاع الائتمان الغير ضرورية من وجهة نظرها. واتفق الخبراء على أن أدوات السلامة الاحترازية الكلية ينبغي أن تُستخدم بشكل معاكس للاتجاهات الدورية من خلال إطار واضح، ولكنهم تساءلوا عن أسباب الزيادة الأخيرة في نسبة القرض إلى القيمة المفروضة والتي طُبقت على مشتري المنازل للمرة الأولى إلى ٩٠% (من ٨٥%)، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بالمعايير الدولية، في وقت يشهد نموا كبيرا في حجم القروض العقارية للأفراد. وأجابت مؤسسة النقد العربي السعودي أن المخاطر على الاستقرار المالي الناتجة عن هذا التغيير محدودة للغاية بسبب انخفاض متوسط نسبة القرض إلى القيمة، وكذلك انخفاض نسبة الإقراض العقاري في محافظ البنوك، وتدني معدلات التعثر في سداد القروض العقارية.



٤٣- واتفق الخبراء مع مؤسسة النقد العربي السعودي على أن البنوك قادرة على مواجهة صدمات جودة الأصول والسيولة السلبية. فحسب التقارير الصادرة، لم ترتفع القروض المتعثرة سوى ارتفاعا طفيفا خلال عام ٢٠١٧ لتصل إلى ١,٦% من القروض (١,٤% في نهاية عام ٢٠١٦)، كما ارتفعت نسبة رأس المال المرجح بالمخاطر إلى ما يزيد على ٢٠%، وارتفع كذلك العائد على الأصول وحصل الملكية مع زيادة هامش الفائدة (الجدول ٦). وسوف يؤدي تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى زيادة معقولة في المخصصات لدى البنوك، وسيتعين على

مؤسسة النقد العربي السعودي الاستمرار في إحكام الرقابة على المنهج الذي تتبعه البنوك في تصنيف القروض. وهناك مجال واسع أمام البنوك لزيادة الائتمان المقدم مع تحسن أداء الاقتصاد غير النفطي في السنوات القليلة القادمة. وفي ظل ارتفاع هوامش الفائدة التي تستند إليها البنوك في تحقيق ربحية قوية ومستمرة، أشار الخبراء إلى إمكانية إعادة النظر في درجة المنافسة في القطاع المالي لضمان كفايتها لتحقيق ما جاء في برنامج تطوير القطاع المالي من نتائج ومنتجات جديدة.

٤٤- وصدر نظام مكافحة غسل الأموال ونظام جرائم الإرهاب وتمويله الجديدان في نوفمبر ٢٠١٧ وتم إجراء التقييم الوطني للمخاطر. ويطبق حاليا إطار رقابي قائم على المخاطر. وحُدّد النقد باعتباره أحد العناصر المهمة التي تمكن من ممارسة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لذلك يتمثل أحد أهداف سياسة مؤسسة النقد العربي السعودي في الحد من استخدام النقود من خلال تشجيع التوسع في إتاحة وقبول المدفوعات غير النقدية. وستجري مناقشة تقرير التقييم المشترك الصادر عن فرقة العمل للإجراءات المالية وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الاجتماع العام لفرقة العمل للإجراءات المالية في شهر يونيو. وأوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن البنوك السعودية

لم تواجه أي تراجع في حجم علاقات المراسلة المصرفية، وأنها لا تزال تعمل بفعالية مع البنوك والشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف لضمان استمرار هذه العلاقات.

دال - سعر الصرف والاستقرار الخارجي

٤٥- اكتسب المركز الخارجي للمملكة العربية السعودية قوة كبيرة. فعقب تراجع الاحتياطيات لدى مؤسسة النقد العربي السعودي مجدداً في عام ٢٠١٧، ارتفعت في الشهور الأخيرة ولا تزال مرتفعة مقارنة بالمقاييس المعيارية لتغطية الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. ووفقاً لتقييم الخبراء، كان المركز الخارجي في عام ٢٠١٧ أضعف من المستوى الذي حددته سياسة المالية العامة على المدى المتوسط (الملحق ٦). ويتعين الاستمرار في ضبط أوضاع المالية العامة من أجل تحسين وضع الحساب الجاري مقارنة بمستواه في عام ٢٠١٧ ثم البدء في نهاية الأمر في التوفير للأجيال المستقبلية.

٤٦- واتفقت الحكومة والخبراء على أن نظام ربط سعر الصرف يفيد المملكة العربية السعودية بشكل جيد نظراً لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. وأشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن قرارها في مارس بزيادة أسعار الفائدة الأساسية قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي يدل على التزامها بربط سعر الصرف. وفيما يتعلق بنظام سعر الصرف، فإن زيادة مرونة سعر الصرف ستتيح تحقيق إيرادات مالية أكثر استقراراً بالريال السعودي في حالة تغير سعر الصرف مع تغير أسعار النفط، وقد تدعم بمرور الوقت تطوير قطاع التجارة غير النفطية، كما ستمكن مؤسسة النقد العربي السعودي من تطبيق سياسة أكثر استقلالية على أسعار الفائدة. أما تراجع سعر العملة، فقد يؤدي إلى القضاء على ركيزة نقدية ذات مصداقية ومن المرجح أن ينتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم، وربما زاد من درجة عدم اليقين المرتفعة بالفعل، وليست له سوى مزايا بالنسبة للقدرة التنافسية في الأجل القريب. وينبغي إعادة النظر في نظام ربط سعر الصرف بصفة دورية للتأكد من أنه لا يزال ملائماً.

تقييم الخبراء

٤٧- تحقق الحكومة تقدماً جيداً نحو تنفيذ برنامجها الإصلاحي. ومن المتوقع أن يرتفع النمو هذا العام وعلى المدى المتوسط مع ترسخ الإصلاحات. وتتمثل أهم أولويات الحكومة في مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الجريئة الجارية بفعالية، وتحقيق أهداف المالية العامة التي حددتها على المدى المتوسط، ومقاومة زيادة التوسع في الإنفاق الحكومي نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

٤٨- ويعتمد النجاح في تنفيذ الإصلاحات اعتماداً كبيراً على تحديد أولوياتها وتنفيذها على نحو متسلسل، وضمان عدالتها واتساقها وشفافيتها والوضوح في التواصل بشأنها. ويجري حالياً إطلاق كثير من المبادرات، مما يثير احتمال الإفراط في التوسع. لذلك يتعين أن تكون أهداف الإصلاح مركزة وقابلة للتنفيذ وتوحي الوضوح في التواصل بشأنها ودعمها ببيانات عالية الجودة.

٤٩- والهدف المحدد لتحقيق ميزانية متوازنة في ٢٠٢٣ هو هدف ملائم، وينبغي أن تضمن الحكومة تحقيقه. ومن شأن تباطؤ وتيرة ضبط أوضاع المالية العامة أن يساعد على دعم النمو وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية. وتحقيق هدف توازن الميزانية يقتضي تنفيذ إصلاحات الإيرادات وأسعار الطاقة بشكل كامل والحد من نمو الإنفاق الحكومي مستقبلاً. وينبغي وضع سيناريوهات لمواجهة حالات الطوارئ نظراً لأجواء عدم اليقين المحيطة بأسعار النفط المستقبلية. وفي حالة ارتفاع أسعار النفط عن المفترض

في الميزانية، ينبغي ادخار الإيرادات الإضافية - أي أنه ينبغي الحفاظ على مسار العجز الأولي غير النفطي. وفي حالة تراجع أسعار النفط عن مستواها في الميزانية، ينبغي تنفيذ التدابير الطارئة المحددة على المدى المتوسط لتحقيق هدف توازن الميزانية.

٥٠- وقد تحقق تقدم كبير نحو تنفيذ مبادرات جديدة على جانب الإيرادات، إذ يمثل تطبيق ضريبة القيمة المضافة إنجازا كبيرا على طريق تعزيز الثقافة الضريبية وإدارة الضرائب في البلاد، وينبغي مواصلة الإعدادات الخاصة بخفض حد التسجيل اعتبارا من عام ٢٠١٩. وينبغي زيادة أسعار الطاقة تدريجيا حسب الخطة لحين بلوغها المستويات القياسية.

٥١- ومن الضروري تقديم تعويضات للأسر منخفضة ومتوسطة الدخل من أجل دعم الإصلاحات. ويرحب الموظفون ببرنامج "حساب المواطن" الذي يتسم بكفاءة التشغيل. ويبدو أن متوسط التعويضات المدفوعة من خلال الحساب كافيا، ولكن يتعين التأكد من كفاية التعويضات المقدمة للمواطنين في الطرف الأدنى من منحنى توزيع الدخل. وينبغي كذلك التواصل والإفصاح عن معلومات أكثر حول "حساب المواطن".

٥٢- ومن الضروري الحد من نمو الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف المالية العامة وضمان استمرار قوة الميزانية في مواجهة تقلبات أسعار النفط. وسوف يساعد تثبيت الإنفاق من خلال إطار للنفقات متوسط الأجل في مقاومة ضغوط زيادة الإنفاق التي قد تنشأ نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع أن تساعد المراجعة الحالية لجهاز الخدمة المدنية في تحديد الإصلاحات اللازمة لاحتواء فاتورة الأجور. وينبغي توخي الحرص عند إعادة التوسع في الاستثمارات العامة لحين اختبار العملية الجديدة لإدارة المشروعات. وينبغي مع حلول نهاية العام إلغاء البدلات التي صدر بشأنها أمر ملكي في شهر يناير الماضي، على نحو ما أعلن سابقا.

٥٣- ويتحقق في الوقت الحاضر تقدم جيد نحو تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز الميزانية وإطار المالية العامة متوسط الأجل، وزيادة شفافية المالية العامة، وتطوير تحليل المالية العامة الكلية. ومن المتوقع أن تسهم منصة "اعتماد" في تعزيز الإدارة المالية العامة بمرور الوقت للحد من تجاوز حدود الإنفاق وتجنب تراكم متأخرات جديدة. ويمكن زيادة شفافية المالية العامة بدرجة أكبر. وينبغي أيضا توسيع نطاق تغطية المالية العامة ليتجاوز هيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية ويشمل تأثير كيانات مثل صندوق الاستثمارات العامة وأرامكو ويتيح صورة أكمل وأكثر شفافية عن تأثير سياسة المالية العامة على الاقتصاد.

٥٤- ومن الضروري توفير إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم للاسترشاد به في اتخاذ القرارات الحكومية بشأن الاقتراض والاستثمار. وسيتيح هذا الإطار إمكانية تقييم المفاضلات بين المخاطر والعائد وإجراء تقييم كامل لتأثير القرارات المتخذة داخل وخارج الميزانية على الميزانية العمومية للقطاع العام، بما في ذلك الاستثمارات المحلية والخارجية لصندوق الاستثمارات العامة.

٥٥- وينبغي النظر بدقة في دور القطاعين العام والخاص في تنمية الاقتصاد غير النفطي. ففي حين يمكن للقطاع العام أن يقوم بدور محفز على إنشاء قطاعات جديدة، من الضروري ألا يؤدي ذلك إلى مزاحمة القطاع الخاص، وألا يظل القطاع العام عنصرا فاعلا على المدى الطويل في الأسواق التي يمكن للمؤسسات الخاصة النجاح فيها بمفردها. وفي نفس السياق، ينبغي العمل في الوقت الحالي على تسريع تنفيذ برنامج التخصيص/الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

٥٦- وينبغي أن تركز السياسات الهادفة إلى توفير وظائف للمواطنين، لا سيما النساء، على ضمان تكافؤ الفرص بين السعوديين والوافدين من حيث الأجور والمزايا وظروف العمل في القطاعات التي يرغب السعوديون في العمل بها. وسينطوي ذلك على صعوبات في التكيف أمام الشركات التي تعتمد على العمالة الوافدة وينبغي بالتالي تنفيذ هذه السياسات تدريجيا. وينبغي

أن تركز السياسات على تحديد توقعات واضحة بشأن الآفاق المستقبلية للوظائف العامة، وإصلاح نظام التأشيرات للسماح للعمالة الوافدة بمزيد من حرية الحركة، ومعالجة القيود التي تعوق توظيف النساء، والنهوض بالتدريب والتعليم، ومراجعة وضممان فعالية عمليات التدخل في سوق العمل، مثل دعم الأجور.

٥٧- وتكتسب الإصلاحات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال أهمية بالغة في سياق الضبط المالي وإصلاحات سوق العمل وانخفاض النمو. وتقلص تكلفة ممارسة الأعمال من خلال الإصلاحات التنظيمية والإدارية سيساعد على موازنة ارتفاع تكلفة الطاقة والعمالة الناتج عن المبادرات الإصلاحية الأخرى. ونظرا لإقرار كثير من الإصلاحات القانونية بالفعل أو لا تزال في المراحل الأخيرة من عملية الموافقة التشريعية، سيتحول التركيز الآن إلى تمكين المؤسسات من تنفيذ النظم الجديدة بشكل واضح وشفاف لتشجيع الشركات على الاستثمار وكذلك تشجيع المؤسسات المالية على الإقراض. وسيكون لنظام المشتريات الحكومية الجديد دور كبير في سياق تنفيذ سياسات مكافحة الفساد.

٥٨- ومن أهم الأولويات على صعيد السياسات تعزيز التطور والشمول والحفاظ على الاستقرار في القطاع المالي. وقد تحقق تقدم كبير في تطوير سوق الأسهم. وينبغي في الوقت الحالي التركيز على زيادة التمويل المقدم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير سوق سندات الدين الخاصة، وزيادة إمكانات الاستفادة من خدمات القطاع المالي، لا سيما بالنسبة للنساء. وينبغي أن تركز الإصلاحات على إزالة المعوقات الهيكلية التي تثني المؤسسات المالية عن دخول هذه الأسواق. ويجدر الترحيب بالجهود الهادفة إلى تعزيز إدارة السيولة واستخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية، ولكن ينبغي معايرة هذه الأدوات بدقة لإدارة المخاطر المحتملة. وينبغي مواصلة تحسين فعالية نظام مكافحة غسل الأموال ونظام جرائم الإرهاب وتمويله استجابة للتوصيات المقرر تضمينها في تقرير التقييم المشترك الذي ستصدره قريبا فرقة العمل للإجراءات المالية وفرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٥٩- ونظام ربط سعر الصرف يفيد المملكة العربية السعودية بشكل جيد نظرا لهيكل اقتصادها في الوقت الحالي. ووفقا لتقييم فريق الخبراء، كان المركز الخارجي في عام ٢٠١٧ أضعف من المستوى الذي حددته سياسة المالية العامة على المدى المتوسط.

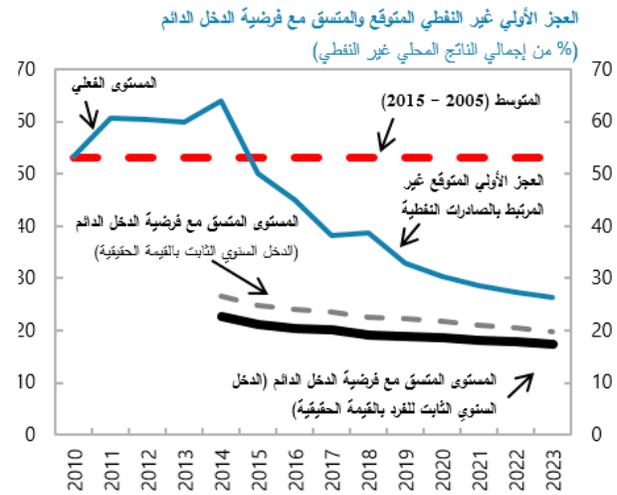
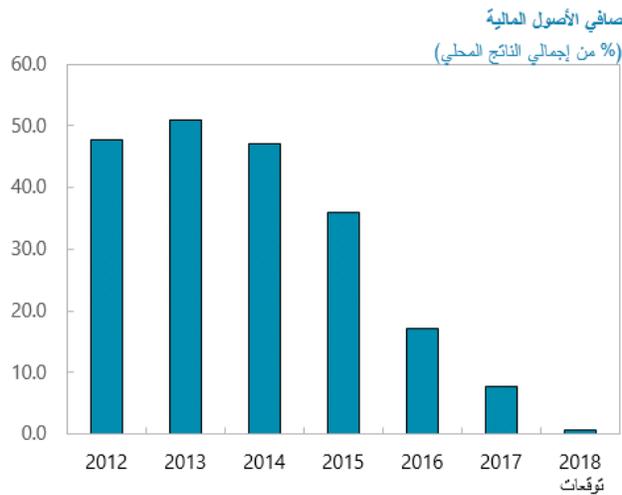
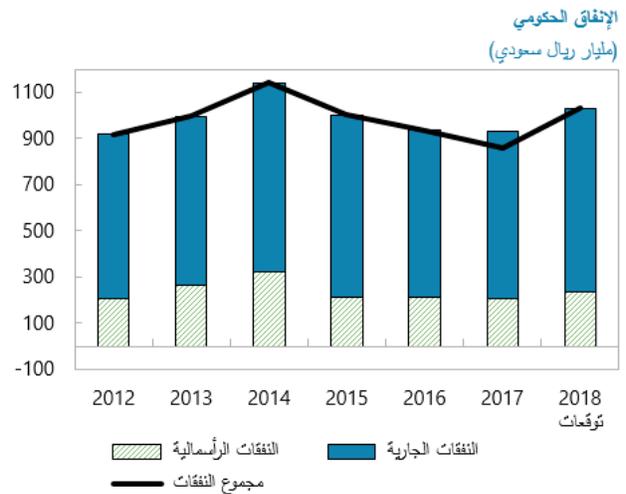
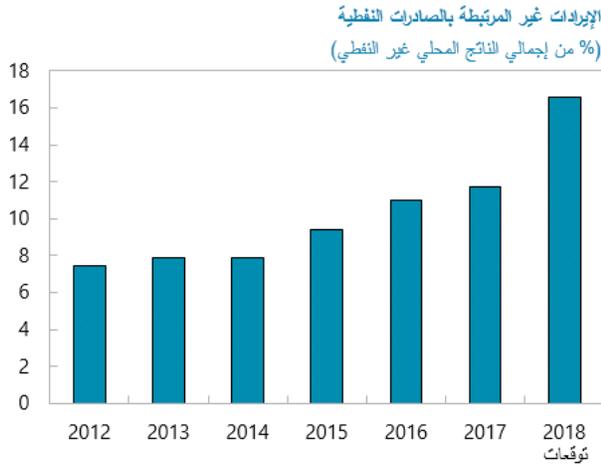
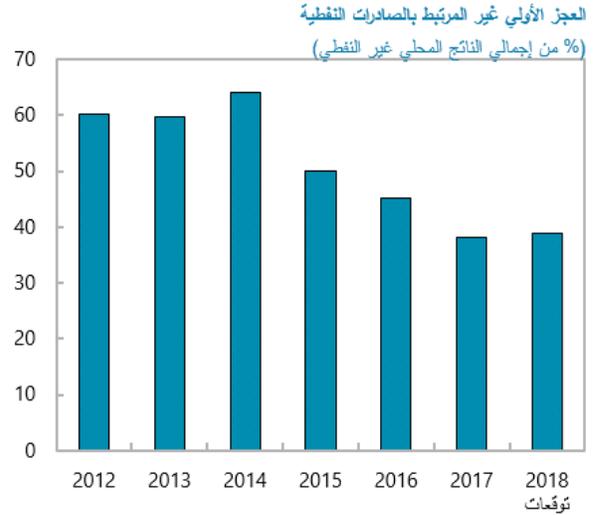
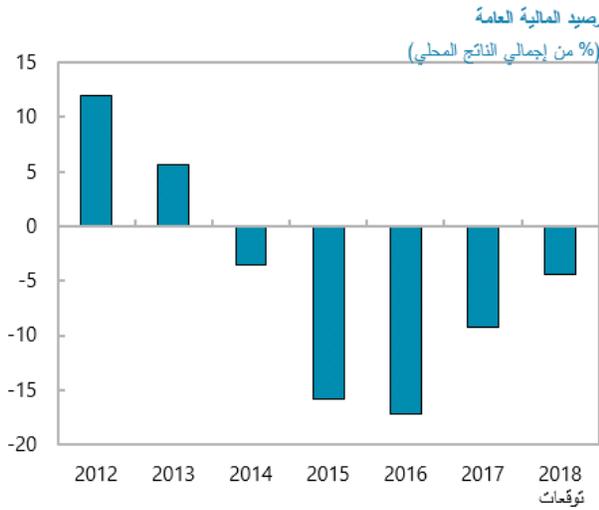
٦٠- ويوصى بإجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة على أساس الدورة الاعتيادية البالغة ١٢ شهرا.

مصنوفة تقييم المخاطر^١

الاستجابة من خلال السياسات	درجة التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر	احتمالية تحقق المخاطر/نطاقها الزمني	طبيعة/مصدر المخاطر الرئيسية
	مرتفعة	منخفضة/ على المدى القصير إلى المتوسط	انخفاض أسعار الطاقة
سوف يتعين إجراء تعديلات في سياسة المالية العامة للحد من مخاطر المالية العامة والحساب الخارجي على المدى المتوسط. ويمكن الاستعانة بالاحتياطات الوقائية المتوفرة إلى جانب الاقتراض الخارجي للتخفيف من آثار هذه التعديلات. وسوف يتعين على الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان سيولة الجهاز المصرفي ومتابعة أوضاع البنوك بدقة لكشف بوادر الضغوط. وعلى صناع السياسات تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية المقررة للحد من تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد على المدى الأطول.	أي تراجع كبير في أسعار النفط عن مستواها في السيناريو الأساسي الذي يتوقعه الخبراء سيؤدي إلى زيادة عجز المالية العامة وفرض ضغوط على الحكومة لتسريع وتيرة التصحيح المالي، وستكون له انعكاسات سلبية على النمو وتوظيف العمالة. وقد يؤدي التأثير السلبي على الثقة في القطاع الخاص وانخفاض السيولة في الجهاز المصرفي إلى تقلص حجم الائتمان المتاح وتعظيم التداعيات السلبية. وقد تتدهور جودة الأصول في القطاع المصرفي.		
	متوسطة / منخفضة	مرتفعة/على المدى القصير إلى المتوسط	عدم اليقين بشأن السياسات والأوضاع الجغرافية-السياسية: تزايد مخاطر التشنث / الاختلال الأمني في أجزاء من الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا وأوروبا
الاستجابة اللازمة من خلال السياسات تتوقف على طبيعة الصدمة. ففي حالة تجاوز أسعار النفط المستويات المفترضة في الميزانية، ينبغي ادخار الإيرادات الإضافية، مع الحفاظ على نفس المسار المستهدف لرصيد المالية العامة غير النفطي. وسوف يتعين على مؤسسة النقد العربي السعودي إدارة مستويات السيولة في الجهاز المصرفي بفعالية لضمان بقاء الفرق بين سعر الفائدة بين البنوك السعودية وسعر الفائدة بين بنوك لندن ضمن نطاق لا يشجع على تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج. وسوف يتعين مواصلة الإصلاحات الهيكلية الطموحة.	التأثير على الاقتصاد السعودي يتوقف على طبيعة الحدث. وستنتقل هذه الآثار على الأرجح من خلال التأثير على أسعار النفط، حيث يترتب على ارتفاع أسعار النفط زيادة أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي. وقد ترتفع مستويات الثقة أيضاً مع ارتفاع أسعار النفط، ولكنها قد تتأثر سلباً كذلك حسب طبيعة الحدث. وقد تؤدي كثافة أجواء عدم اليقين بشأن الأوضاع الجغرافية-السياسية في منطقة الشرق الأوسط إلى فرض ضغوط مستمرة على نفقات الدفاع والأمن.		
	مرتفعة	متوسطة/ على المدى المتوسط	مكاسب الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية أكبر من المتوقع
حتى إذا كان النمو أقوى من المتوقع، يتعين مواصلة الإصلاحات لضمان استمرار التعافي.	نظراً للخصائص التي ينفرد بها الاقتصاد السعودي، يصعب للغاية تحديد تأثير الإصلاحات الجارية على النمو غير النفطي. فإذا نجحت الإصلاحات في تحفيز زيادة كبيرة في الاستثمار المحلي والأجنبي ورفع مستوى الإنتاجية ومعدل توظيف المواطنين، ربما يكون التأثير على النمو غير النفطي أكبر من المفترض في السيناريو الأساسي الذي وضعه الخبراء.		
	مرتفعة	منخفضة/ على المدى المتوسط	الانحرافات عن مسار جدول أعمال الإصلاح قد تحد من توقعات زيادة النمو والتوظيف على المدى المتوسط
ينبغي توخي الدقة في ضبط السياسات الحكومية والأثر المرجو منها لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتعزيز دوره في النمو وتوظيف العمالة. ويجب أن يكون ذلك مدعوماً بإصلاحات هيكلية لإعطاء دفعة للنمو غير النفطي. ومن الضروري إجراء مزيد من إصلاحات سوق العمل لزيادة قدرة المواطن السعودي على المنافسة في القطاع الخاص. ويتعين كذلك تنفيذ إصلاحات هيكلية بغرض تعزيز النمو غير النفطي.	عدم متابعة الإصلاحات في ضبط أوضاع المالية العامة، واتساع دور الحكومة، والتأخر في تنفيذ جدول أعمال الخصخصة/الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وغير ذلك من الإصلاحات الهيكلية قد تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، مما يؤثر سلباً على النمو وتوظيف العمالة ويفوض جهود الإصلاح. وفي حالة عدم القدرة على ترجمة هذه الإصلاحات إلى تحقيق النمو وفي آخر المطاف توفير فرص العمل للسعوديين في القطاع الخاص فإن ذلك سيؤدي إلى أحد أمرين إما تزايد البطالة والضغط الاجتماعية أو تزايد التوظيف في القطاع العام مما سينعكس سلباً على المالية العامة.		
كما في مخاطر "انخفاض أسعار الطاقة" أعلاه.	مرتفعة	متوسطة/ على المدى القصير إلى المتوسط	التراجع عن التكامل عبر الحدود
الحفاظ على قوة الأساسيات الاقتصادية سيحول على الأرجح دون حدوث تقلبات مفرطة في الأسواق المالية السعودية. وتوجد حالياً احتياطات مالية وقائية كبيرة للتخفيف من حدة هذا التأثير.	منخفضة	مرتفعة/ على المدى القصير إلى المتوسط	تشديد أوضاع الأسواق المالية العالمية

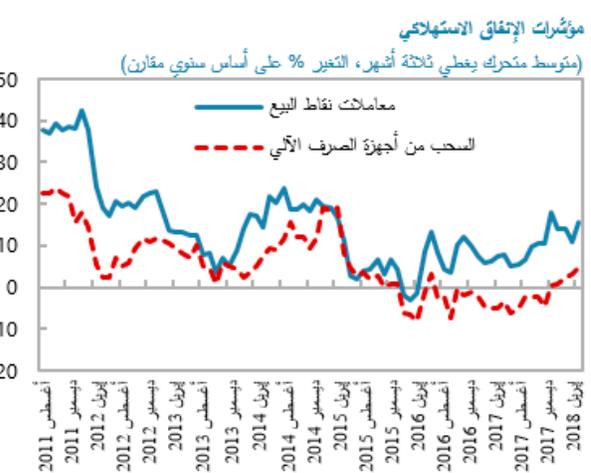
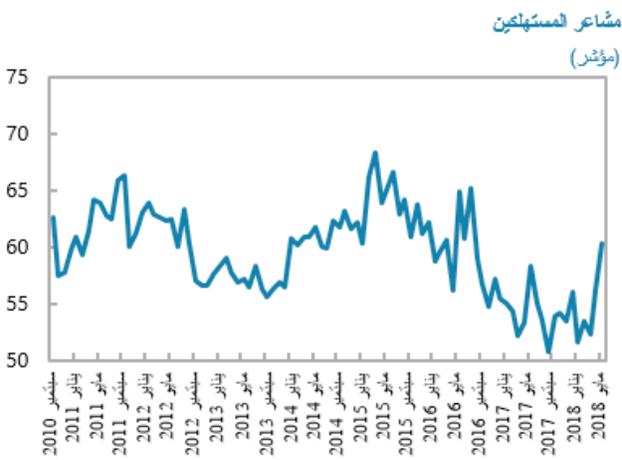
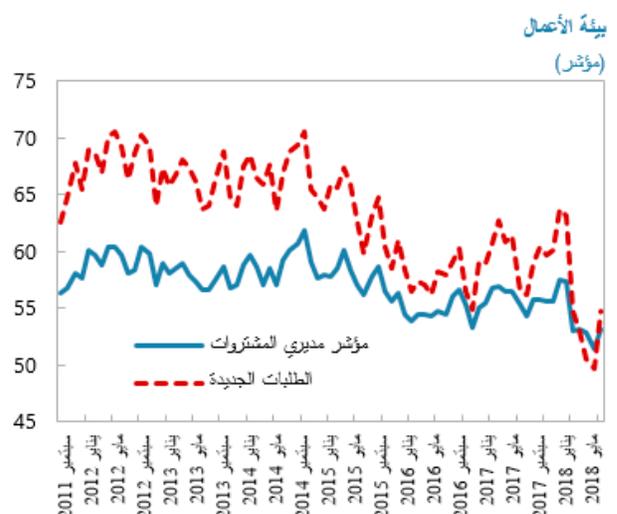
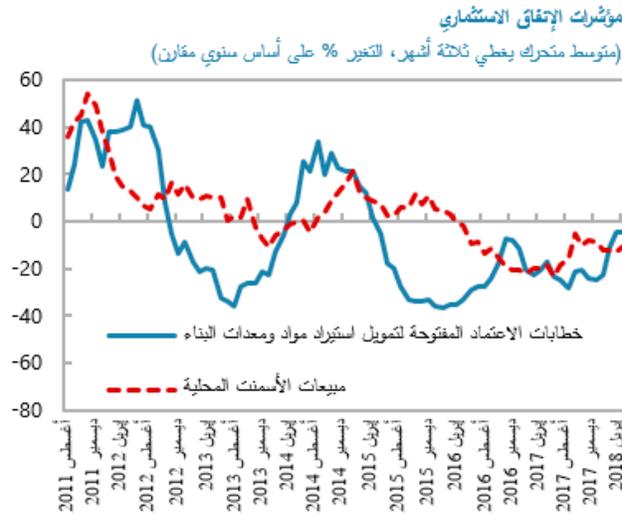
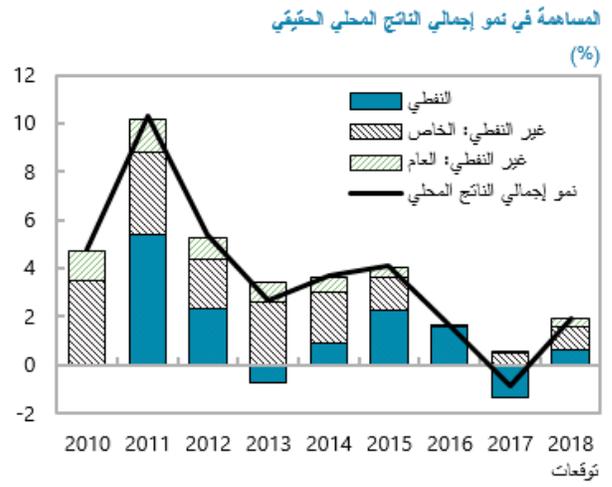
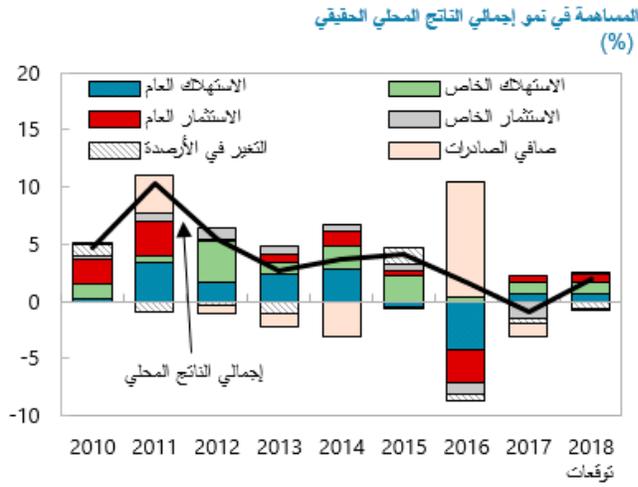
^١ توضح مصنوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تحدث تغييراً جوهرياً في مسار السيناريو الأساسي (السيناريو المرجح تحققه من وجهة نظر خبراء الصندوق). والاحتمالية النسبية لتحقق المخاطر هي التقييم الذاتي للخبراء للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي (وتشير كلمة "منخفضة" إلى احتمالية أقل من ١٠%، و"متوسطة" إلى احتمالية بين ١٠% و ٣٠%، و"مرتفعة" إلى احتمالية تتراوح بين ٣٠% و ٥٠%). وتبين هذه المصنوفة آراء الخبراء بشأن مصدر المخاطر والمستوى الكلي للمخاطر عند إجراء المناقشات مع السلطات. وبالنسبة للمخاطر التي لا يتتأفي وقوع أحدها مع وقوع الآخر، فمن الممكن أن تتفاعل وتتضاعف معاً.

الشكل البياني ١: تطورات المالية العامة



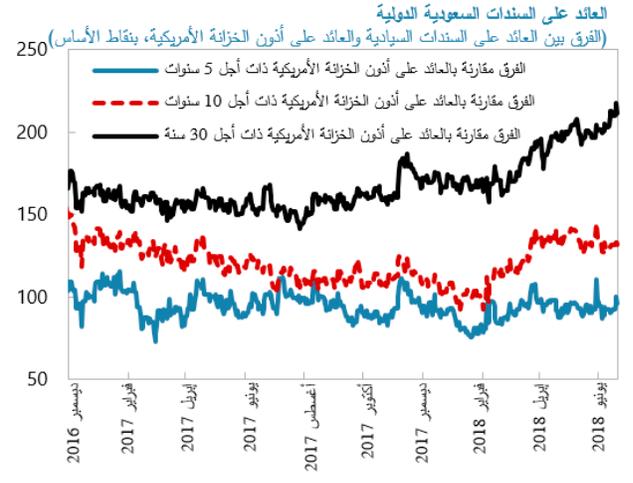
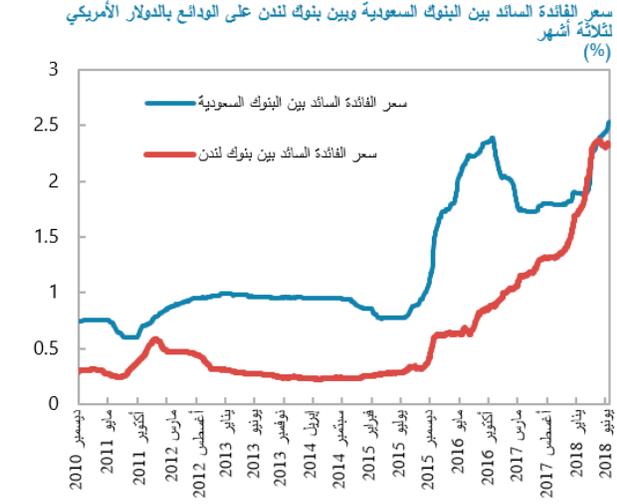
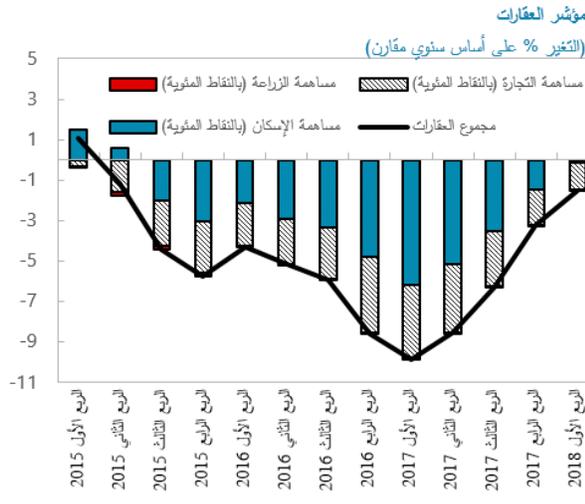
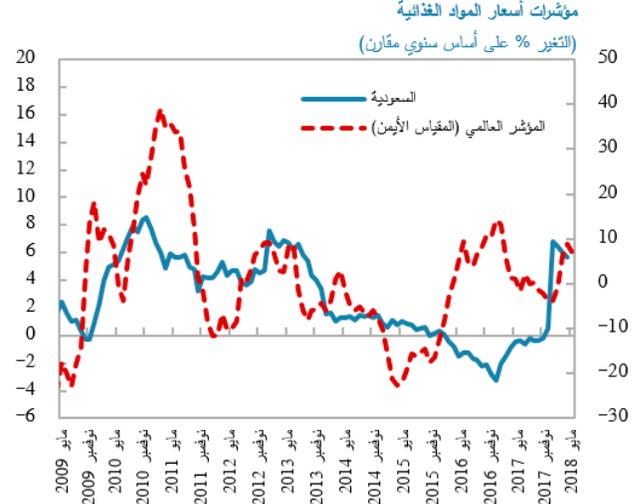
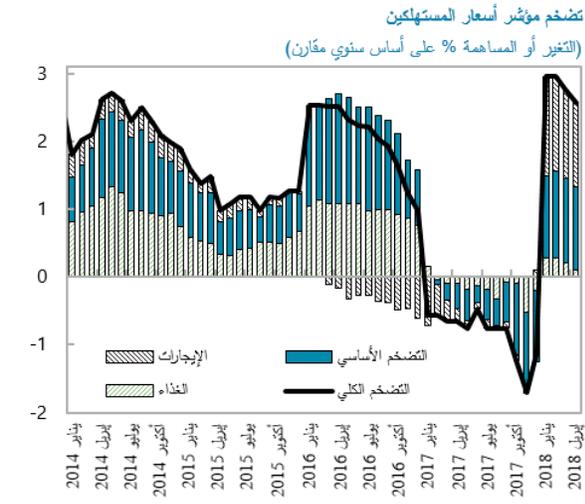
المصادر: الحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢: تطورات القطاع الحقيقي



المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver، ومؤسسة Markit، والاتحاد العالمي للصلب، ومؤسسة Thomson Reuters، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

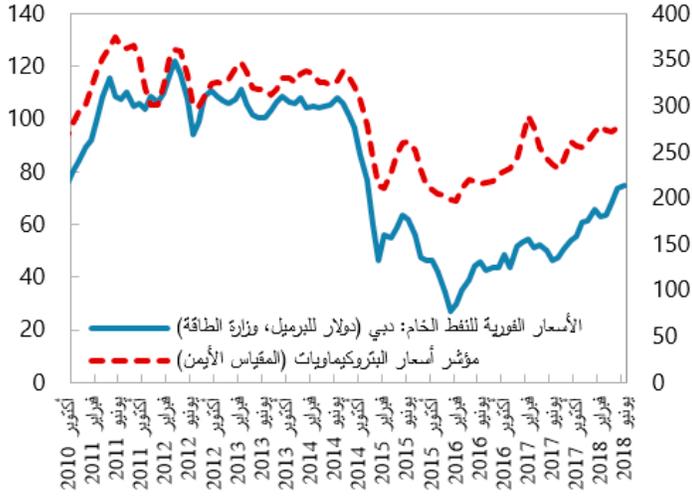
الشكل البياني ٣- التضخم وتطورات السوق المالية



المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، ومؤسسة Markit، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

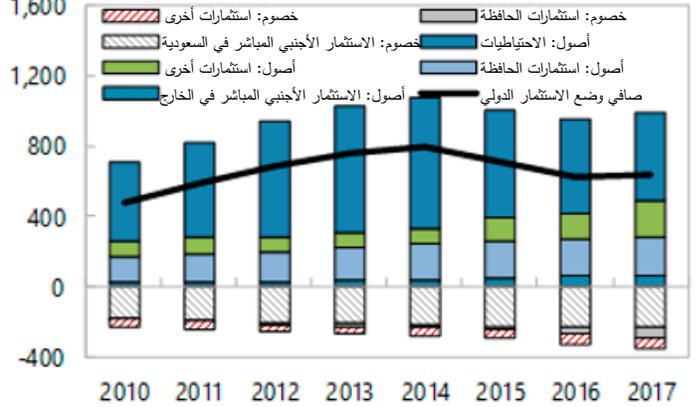
الشكل البياني ٤ - تطورات القطاع الخارجي

أسعار النفط والبتروكيماويات



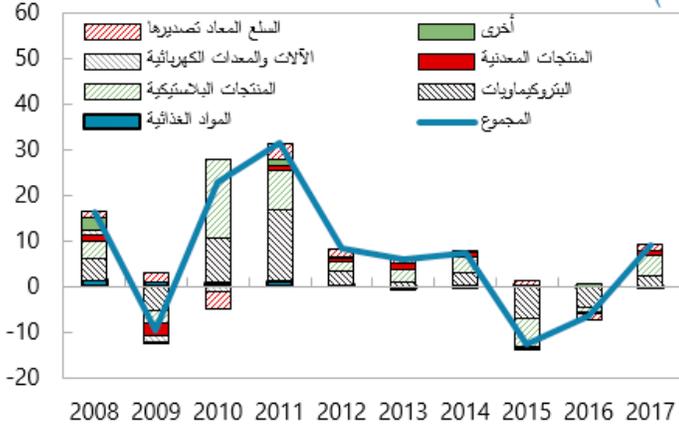
وضع الاستثمار الدولي

(بمليارات الدولارات الأمريكية)



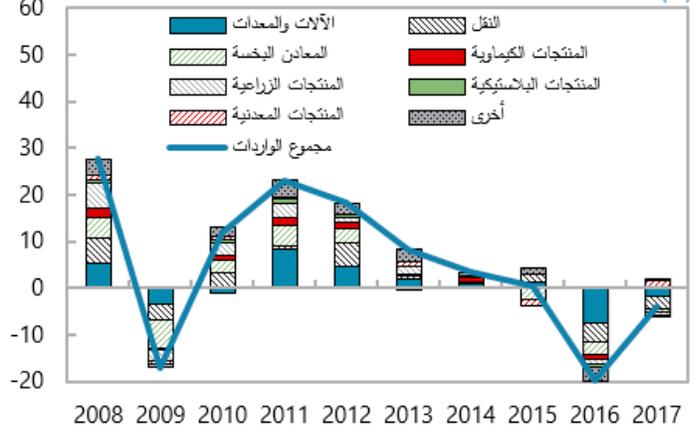
المساهمة في نمو الصادرات غير النفطية

(%)



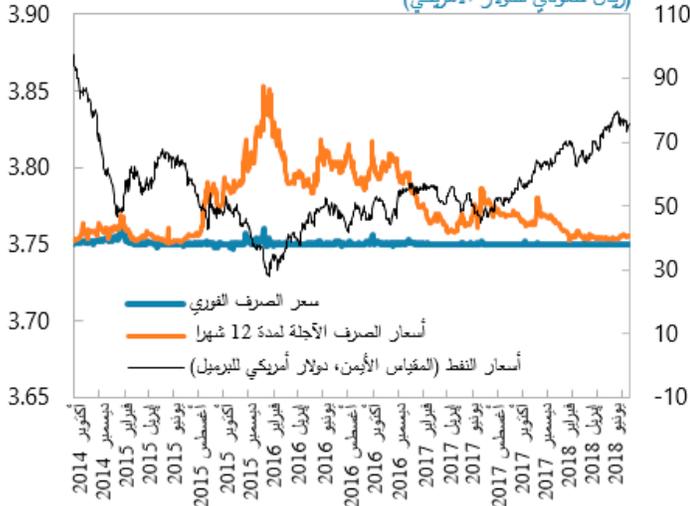
المساهمة في نمو الواردات

(%)



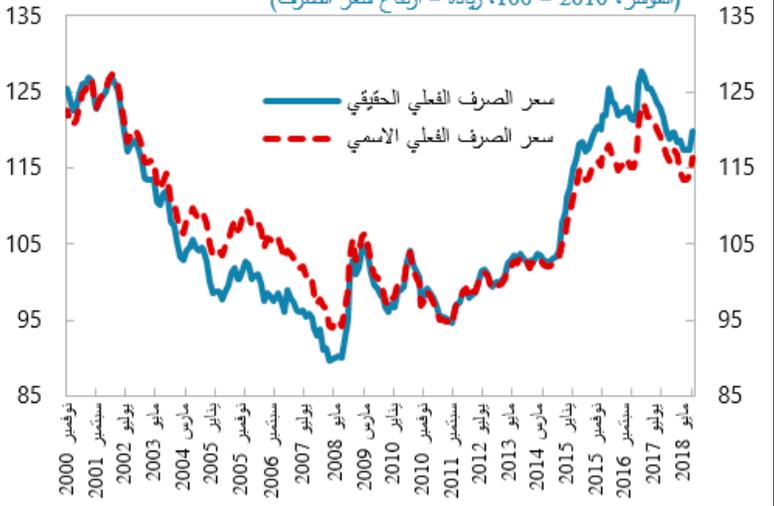
أسعار الصرف الفورية والأجلة وأسعار النفط

(ريال سعودي للدولار الأمريكي)



أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية

(المؤشر، 2010 = 100، زيادة = ارتفاع سعر الصرف)

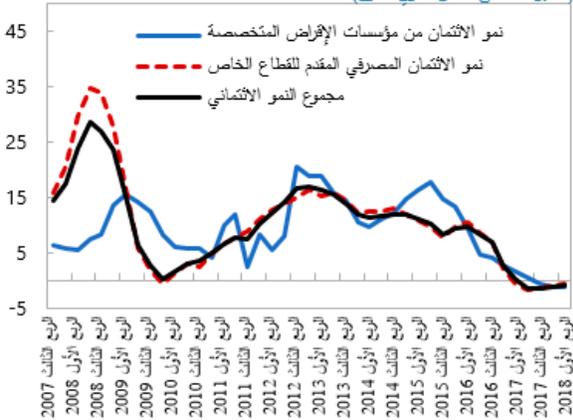


المصادر: مؤسسة Haver، ومؤسسة ICIS، ومؤسسة Bloomberg، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٥: التطورات النقدية

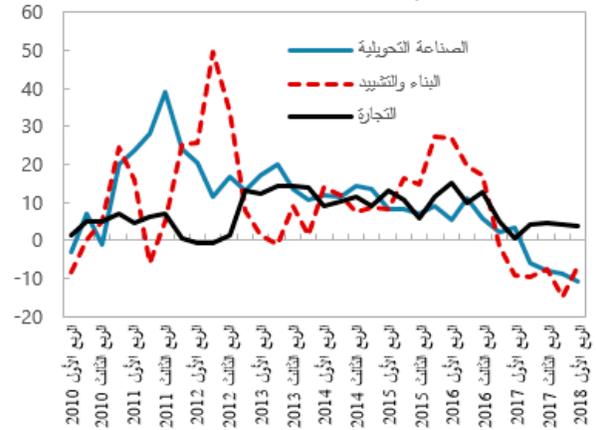
نمو الائتمان

(التغير % على أساس سنوي مقارن)

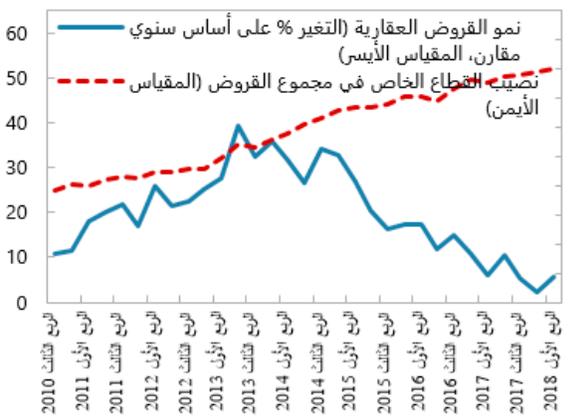


نمو الائتمان المصرفي في مجموعة مختارة من القطاعات

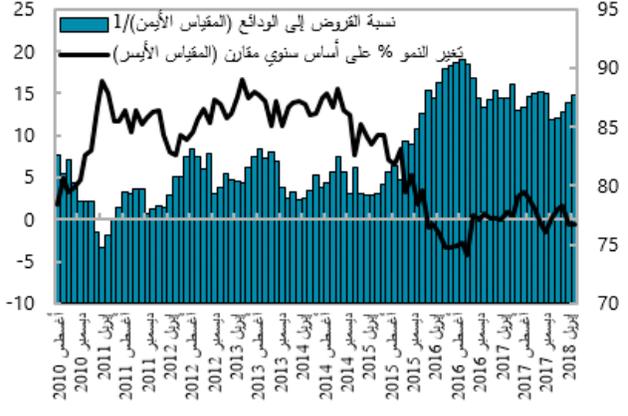
(التغير % على أساس سنوي مقارن)



القروض العقارية

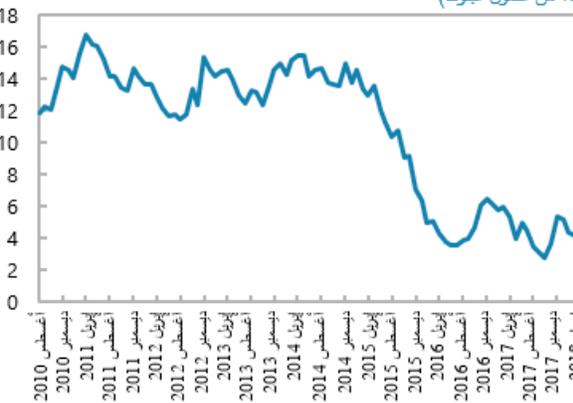


الودائع في البنوك التجارية



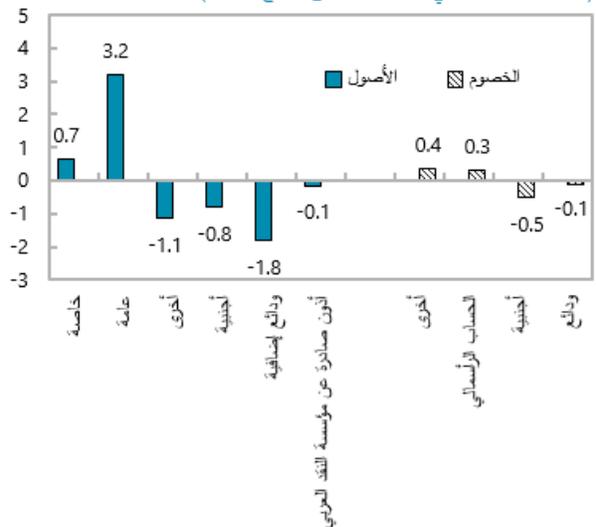
الميوّلة الفائضة في القطاع المصرفي

(% من أصول البنوك)



التغير في عناصر الميزانيات العمومية للبنوك، إبريل 2017-2018

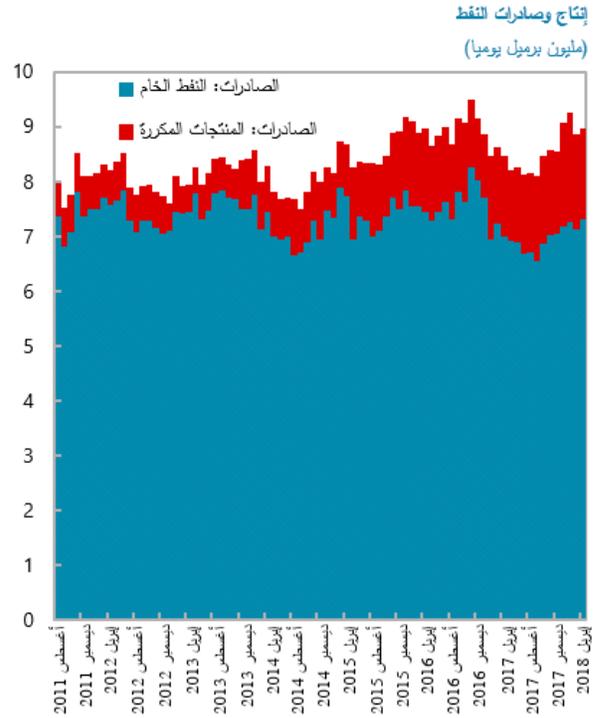
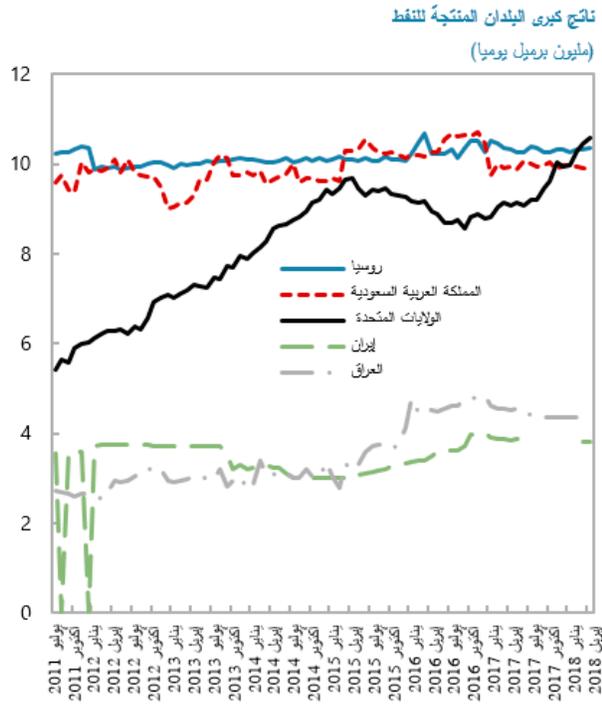
(التغير بالنقاط المئوية في نسبة العناصر إلى مجموع الأصول)



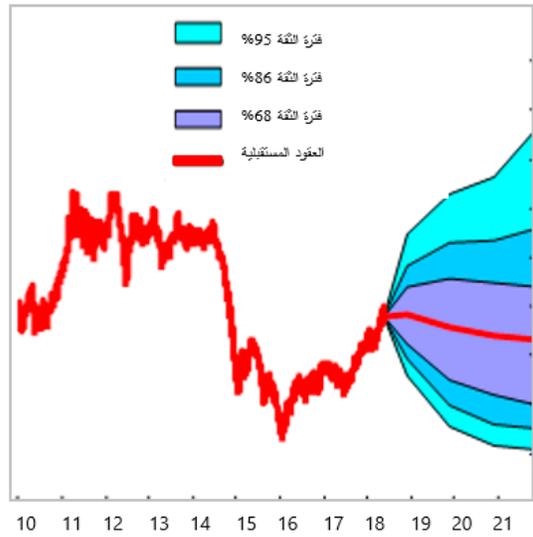
المصادر: مؤسسة Haver، ومؤسسة Reuters، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يحسب الخبراء نسبة القروض إلى الودائع على أساس نسبة مجموع الائتمان المصرفي إلى مجموع الودائع المصرفية.

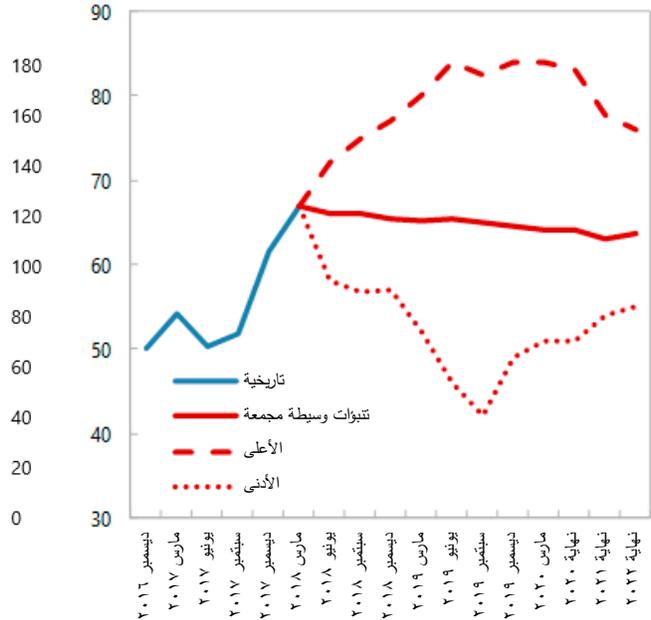
الشكل البياني ٦- تطورات سوق النفط



نفت خام برنت 1/ (دولار أمريكي للبرميل)

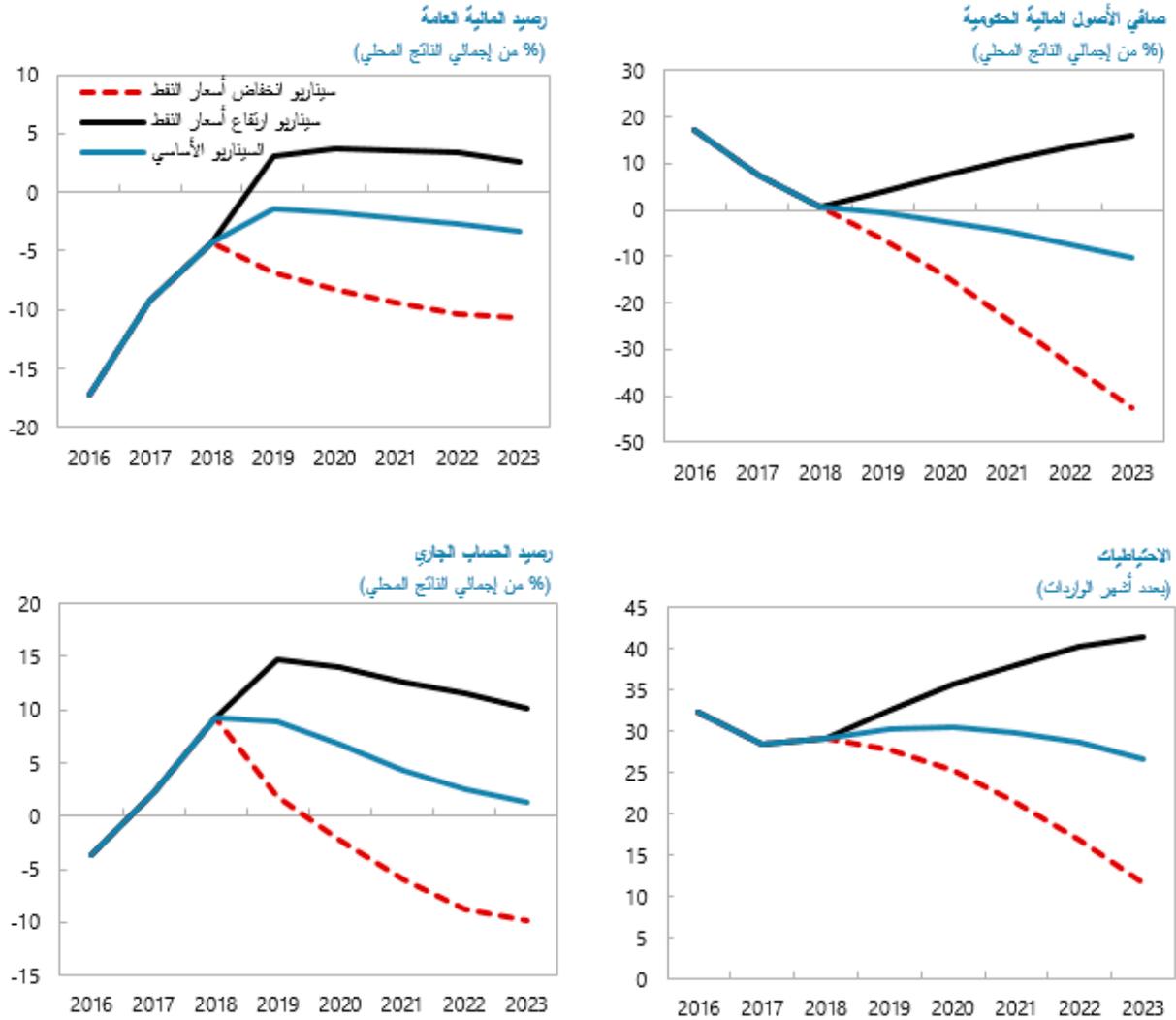


التنبؤات الوسيطة لمجموعة أسعار النفط (تنبؤات نفط خام برنت، دولار أمريكي للبرميل)



المصادر: مبادرة بيانات النفط المشتركة، ومؤسسة Bloomberg، والوكالة الدولية للطاقة، والتنبؤات الوسيطة لمجموعة للطاقة، ووحدة السلع الأولية بإدارة البحوث، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. 1/ مشتقة من أسعار عقود الخيار المستقبلية في 29 مايو 2018.

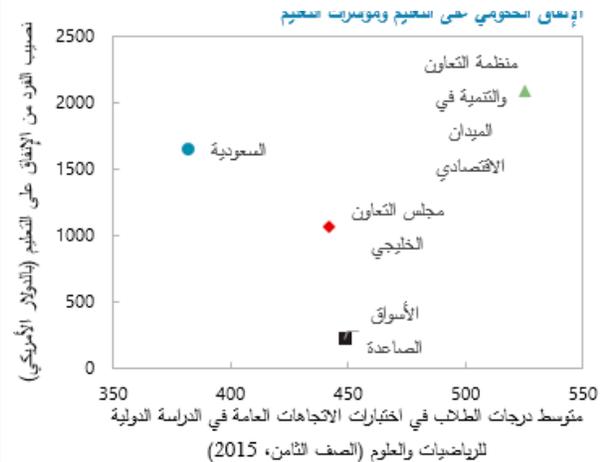
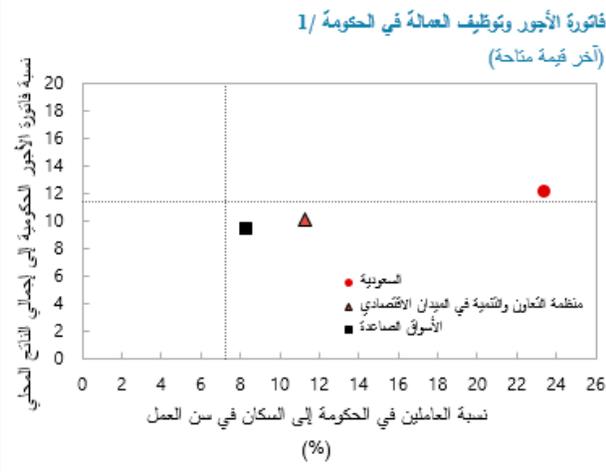
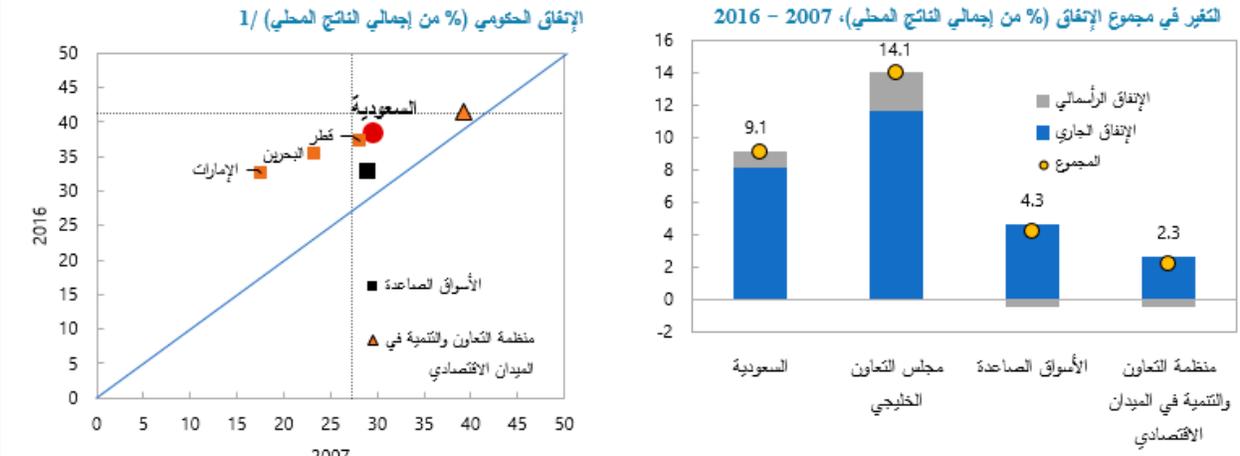
الشكل البياني ٧ - سيناريوهات ارتفاع / انخفاض أسعار النفط ١/



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يفترض سيناريو انخفاض أسعار النفط تراجع سعر النفط بنسبة 25% إلى 41% عن مستواه في "آفاق الاقتصاد العالمي" للفترة 2019-2023. ويفترض سيناريو ارتفاع أسعار النفط زيادة سعر النفط بنسبة 25% إلى 41% عن مستواه في "آفاق الاقتصاد العالمي" للفترة نفسها. ويفترض السيناريوهان عدم تغير مستوى الإنفاق الحكومي أو الافتراض الخارجي مقارنة بالسيناريو الأساسي.

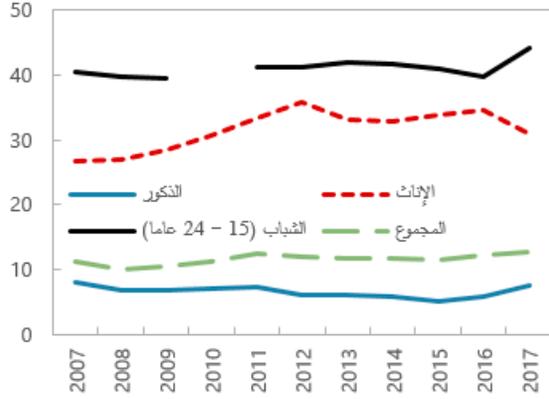
الشكل البياني ٨ - هيكل الإنفاق الحكومي



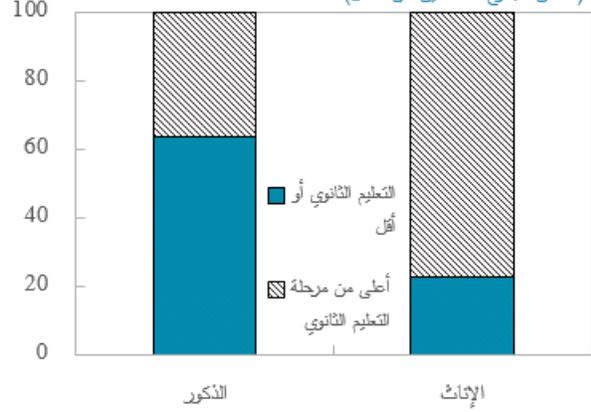
المصادر: أداة تقييم النفقات لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، ومجموعة بيانات فاتورة الأجر وتوظيف العمالة في الحكومة لدى إدارة شؤون المالية العامة في الصندوق، ومجموعة بيانات الاستثمار ورصيد رأس المال لدى صندوق النقد الدولي، وآفاق الاقتصاد العالمي، والمنندى الاقتصادي العالمي، والبنك الدولي.
 1/ تشير الخطوط المنقطعة إلى متوسط دول مجلس التعاون الخليجي.
 2/ جزء من الإنفاق على الحماية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية يأتي أيضا من خلال كيانات حكومية خارج نطاق هيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية.

الشكل البياني ٩: تطورات سوق العمل

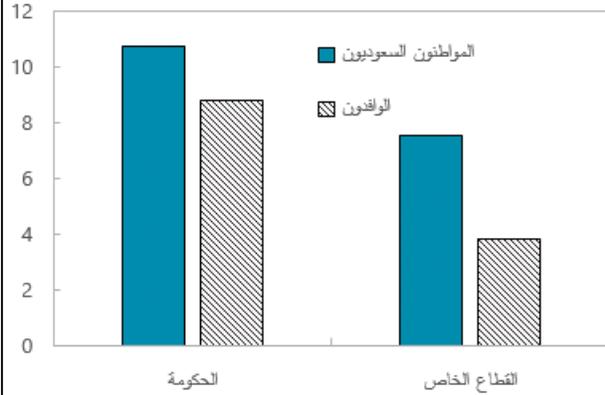
معدلات البطالة بين المواطنين السعوديين (%)



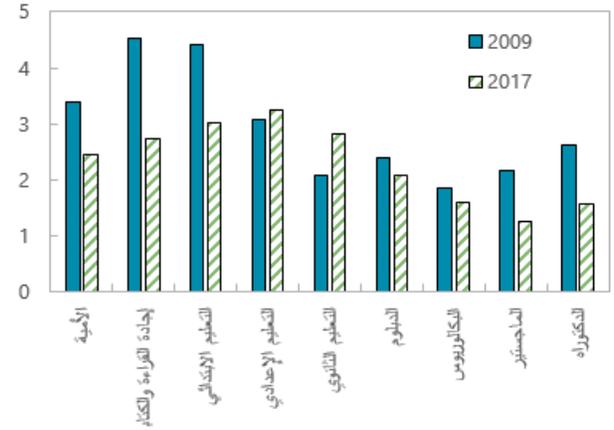
المواطنون السعوديون المتطلون عن العمل حسب النوع ومستوى التعليم (% من مجموع المتطلين عن العمل)



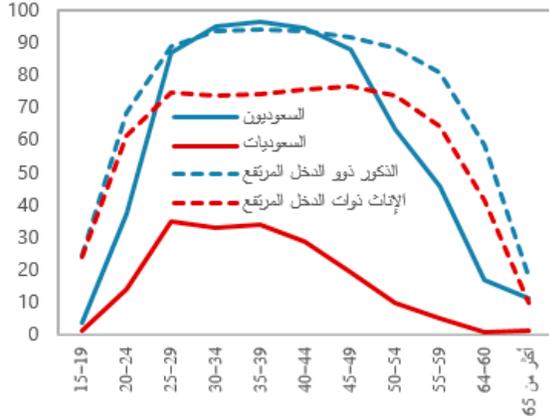
متوسط الأجر الشهري حسب القطاع والجنسية، 2017 (ألف ريال سعودي)



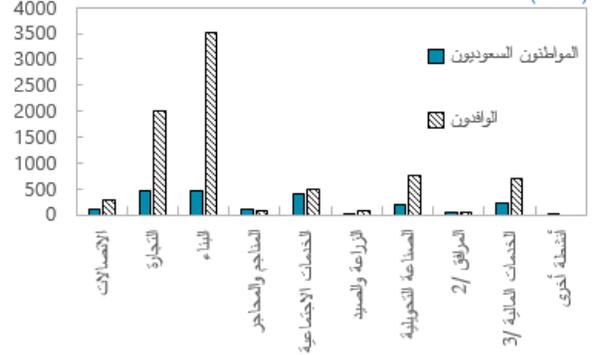
نسبة الأجر الشهرية للسعوديين إلى غير السعوديين حسب التعليم (النسبة)



المشاركة في سوق العمل حسب النوع والعمر، 1/ 2017 (النسبة المئوية % من القوى العاملة)



توظيف العمالة حسب القطاع، 2017 (بالآلاف)



المصدر: مسح القوى العاملة الذي أجرته الهيئة العامة للإحصاء، ومنظمة العمل الدولية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ بيانات البلدان مرتفعة الدخل المتوفرة في 2015.

2/ تشمل الكهرباء والغاز والمياه.

3/ تشمل الخدمات المالية وخدمات التأمين والمعارف والأعمال.

الجدول 1: المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2015-2023

توقعات								
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
10.5	10.4	10.3	10.3	10.2	10.1	10.0	10.5	10.2
59.2	60.5	62.5	65.4	69.5	70.7	53.2	41.5	50.4
3,326	3,218	3,124	3,050	3,005	2,925	2,575	2,419	2,454
887	858	833	813	801	780	687	645	654
2,420	2,303	2,192	2,087	1,996	1,916	1,819	1,797	1,768
24,196	23,875	23,646	23,544	23,660	23,488	21,096	20,318	21,095
2.4	2.2	2.1	2.0	1.9	1.9	0.9-	1.7	4.1
1.1	1.1	1.1	1.1	1.7	1.4	3.1-	3.6	5.3
3.2	3.1	2.9	2.6	2.1	2.3	1.1	0.2	3.2
1.3	1.4	1.4	1.6	1.2	1.8	0.7	0.6	2.7
4.0	3.8	3.6	3.0	2.5	2.5	1.2	0.1	3.4
2.1	2.1	2.2	2.2	2.0	3.0	0.9-	2.0	1.3
0.8-	1.4-	3.0-	4.5-	0.6-	29.3	20.4	9.8-	40.6-
1.6-	2.4-	3.9-	5.5-	0.9-	34.9	25.0	11.0-	46.3-
2.0	2.5	0.3	0.6-	0.6	10.4	7.3	6.3-	12.6-
4.9	5.1	5.6	5.0	4.6	6.3	6.7-	19.7-	0.5
1.2	2.5	4.3	6.7	8.8	9.3	2.2	3.7-	8.7-
1.4	1.8	1.0	0.6	1.0	0.6	1.0-	4.3	2.8
4.8	4.6	4.2	4.0	3.2	3.0	9.4-	16.2-	6.5
2.5-	3.9-	5.7-	6.8-	3.1-	29.0	22.2	12.2-	44.5-
3.5-	0.0	1.2	5.0	6.4	5.7	6.9-	15.2-	12.7-
69.4-	28.2-	12.3-	4.2-	5.7-	24.3-	29.9-	41.1-	29.3-
5.0	4.5	4.1	3.4	2.2	2.0	0.8-	2.4	9.2
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	4.7-	26.3	15.3-
4.7	4.2	3.9	3.5	2.8	2.3	0.2	0.8	2.5
...	2.6	1.8	2.1	0.9
(من إجمالي الناتج المحلي)								
29.9	30.6	31.5	32.0	31.7	30.6	24.1	21.5	25.0
19.2	19.8	20.5	21.1	21.8	21.7	16.9	13.8	18.2
33.4	33.6	34.0	34.0	33.4	35.2	33.4	38.7	40.8
26.0	25.9	26.0	25.9	25.5	27.2	28.0	30.0	32.2
7.5	7.7	7.9	8.1	7.9	8.0	5.4	8.6	8.6
3.6-	3.0-	2.5-	2.0-	1.7-	4.6-	9.3-	17.2-	15.8-
22.8-	22.8-	23.0-	23.1-	23.4-	26.3-	26.2-	31.0-	34.0-
32.1-	33.0-	34.1-	35.3-	36.9-	41.7-	39.7-	45.7-	50.0-
26.7-	27.6-	28.9-	30.7-	33.2-	39.1-	38.6-	44.6-	50.0-
12.6	15.8	18.4	18.8	19.1	19.6	24.9	30.2	41.7
24.3	24.2	24.0	22.0	20.3	19.1	17.2	13.1	5.8
11.7-	8.4-	5.6-	3.2-	1.2-	0.5	7.7	17.1	35.9
بنود للتذكير:								
585.6	605.2	602.5	592.5	560.3	521.8	488.9	528.6	608.9
26.6	28.6	29.7	30.5	30.2	29.2	28.4	32.3	36.9
28.6	28.3	28.0	27.4	26.7	26.4	28.6	30.7	37.8
...	117.3	119.6	127.9	122.1
...	3.75	3.75	3.75	3.75
36.7	35.9	35.2	34.5	33.9	33.2	32.6	31.7	31.0
...	12.8	12.3	11.5
...	6.0	5.6	5.6
...	2.6-	1.4	3.8
...	8342	7226	7210	6912
المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.								
1 يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة.								
2 يشمل المنتجات المكررة.								
3 اثنا عشر شهرا الفاصلة.								
4 أحدث البيانات المتاحة لعام 2018.								

الجدول 2 - المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، 2015-2023

		توقعات		البيانات							
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2018	2017	2016	2015		
(مليارات الريالات السعودية)											
994	986	984	977	954	896	783	622	519	613	الإيرادات	
638	637	641	645	654	636	492	436	334	446	النفطية	
506	514	527	548	580	586	...	416	314	446	الإيرادات النفطية من الصادرات	
132	123	114	96	74	50	...	20	19	0	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة	
356	349	343	332	300	260	291	186	186	166	غير النفطية	
174	166	159	152	148	138	142	87	82	82	الإيرادات الضريبية	
22	21	20	19	20	18	15	14	15	15	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	
105	101	97	93	89	82	85	38	25	32	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	
27	26	25	23	22	21	25	20	26	22	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	
20	19	18	17	16	16	17	15	17	14	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)	
182	183	184	180	153	123	149	99	104	84	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	
49	52	56	55	50	41	...	57	77	52	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	
30	28	27	26	25	24	...	22	15	15	عمليات بيع السلع والخدمات	
22	21	20	20	19	18	...	12	8	9	غرامات وجزاءات ومصادرات	
81	81	80	79	59	39	...	7	5	8	إيرادات أخرى	
1,113	1,083	1,061	1,037	1,004	1,030	978	860	936	1,001	التفقات	
865	835	813	789	766	795	773	722	726	791	المصروفات	
471	460	449	439	429	461	438	420	439	455	تحويلات العاملين ¹	
181	172	164	156	149	143	143	136	150	145	استخدام السلع والخدمات ²	
28	27	27	23	19	12	14	9	5	3	مدفوعات الفائدة	
17	16	15	14	12	9	...	5	5	3	محلية	
11	11	12	9	7	3	...	4	0	0	خارجية	
5	5	5	5	5	5	14	5	7	20	الدعم ³	
97	93	90	86	83	85	65	48	41	31	المزايا الاجتماعية ⁴	
8	8	7	7	7	6	3	6	5	33	الضخ	
74	69	71	72	75	83	95	98	78	105	مصروفات أخرى	
248	248	248	248	238	235	205	138	209	210	صافي اقتناء الأصول غير المالية	
119-	97-	77-	61-	51-	134-	195-	238-	416-	389-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	
(من إجمالي الناتج المحلي)											
29.9	30.6	31.5	32.0	31.7	30.6	29.3	24.1	21.5	25.0	الإيرادات	
19.2	19.8	20.5	21.1	21.8	21.7	18.4	16.9	13.8	18.2	النفطية	
15.2	16.0	16.9	18.0	19.3	20.0	...	16.1	13.0	18.2	الإيرادات النفطية من الصادرات	
4.0	3.8	3.6	3.2	2.4	1.7	...	0.8	0.8	0.0	الإيرادات النفطية الناتجة عن إصلاحات أسعار الطاقة	
10.7	10.8	11.0	10.9	10.0	8.9	10.9	7.2	7.7	6.8	غير النفطية	
5.2	5.2	5.1	5.0	4.9	4.7	5.3	3.4	3.4	3.3	الإيرادات الضريبية	
0.7	0.6	0.6	0.6	0.7	0.6	0.6	0.5	0.6	0.6	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	
3.2	3.1	3.1	3.0	3.0	2.8	3.2	1.5	1.0	1.3	الضرائب على السلع والخدمات (بما في ذلك الضرائب الانتقائية)	
0.8	0.8	0.8	0.8	0.7	0.7	0.9	0.8	1.1	0.9	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية	
0.6	0.6	0.6	0.6	0.5	0.5	0.6	0.6	0.7	0.6	ضرائب أخرى (بما في ذلك الزكاة)	
5.5	5.7	5.9	5.9	5.1	4.2	5.6	3.8	4.3	3.4	الإيرادات غير الضريبية غير النفطية	
1.5	1.6	1.8	1.8	1.7	1.4	...	2.2	3.2	2.1	دخل الممتلكات (ما عدا النفط)	
0.9	0.9	0.9	0.8	0.8	0.8	...	0.9	0.6	0.6	عمليات بيع السلع والخدمات	
0.7	0.7	0.7	0.6	0.6	0.6	...	0.5	0.3	0.4	غرامات وجزاءات ومصادرات	
2.5	2.5	2.6	2.6	2.0	1.3	...	0.3	0.2	0.3	إيرادات أخرى	
33.4	33.6	34.0	34.0	33.4	35.2	36.6	33.4	38.7	40.8	التفقات	
26.0	25.9	26.0	25.9	25.5	27.2	28.9	28.0	30.0	32.2	المصروفات	
14.2	14.3	14.4	14.4	14.3	15.8	16.4	16.3	18.2	18.5	تحويلات العاملين ¹	
5.4	5.4	5.2	5.1	5.0	4.9	5.4	5.3	6.2	5.9	استخدام السلع والخدمات ²	
0.9	0.8	0.9	0.8	0.6	0.4	0.5	0.3	0.2	0.1	مدفوعات الفائدة	
0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	0.3	...	0.2	0.2	0.1	محلية	
0.3	0.3	0.4	0.3	0.2	0.1	...	0.1	0.0	0.0	خارجية	
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.5	0.2	0.3	0.8	الدعم ³	
2.9	2.9	2.9	2.8	2.8	2.9	2.4	1.9	1.7	1.3	المزايا الاجتماعية ⁴	
0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	1.3	الضخ	
2.2	2.1	2.3	2.4	2.5	2.8	3.6	3.8	3.2	4.3	مصروفات أخرى	
7.5	7.7	7.9	8.1	7.9	8.0	7.7	5.4	8.6	8.6	صافي اقتناء الأصول غير المالية	
3.9	4.7	5.5	6.1	6.2	3.4	7.3-	3.9-	8.6-	7.3-	إجمالي رصيد التشغيل	
3.6-	3.0-	2.5-	2.0-	1.7-	4.6-	7.3-	9.3-	17.2-	15.8-	صافي الإقراض (+)/الاقتراض (-)	
22.8-	22.8-	23.0-	23.1-	23.4-	26.3-	25.7-	26.2-	31.0-	34.0-	(بما عدا الإيرادات النفطية)	
المصادر: وزارة المالية، وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.											
¹ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقاً للتقويم الهجري في عام 2016.											
² إعادة تخصيص 70 مليار ريال سعودي في عام 2014 و44 مليار ريال سعودي في عام 2015 من مشتريات السلع والخدمات إلى النفقات الرأسمالية.											
مما يعكس النفقات الرأسمالية للمشاريع التوسعية في مكة المكرمة والمدينة المنورة.											
³ يشمل دعم التوادر الاجتماعية والرياضية، والتعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وأوجه الدعم الأخرى للقطاع الزراعي.											
⁴ تشمل تحويلات لمواول الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن عمل (برنامج حافئ).											

الجدول 2- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية، 2015-2023 (تتمة)

		توقعات					الميزانية			
		2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(بمليارات الريالات السعودية)										
صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)										
		-119	-97	-77	-61	-51	-134	-238	-416	-389
التمويل										
		119	97	77	61	51	134	224	367	454
	صافي اقتناء الأصول المالية	-90	-66	0	0	0	-18	-98	-193	-356
	المحلية	-90	-66	0	0	0	-18	-98	-193	
	الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (+، تراكم)	-90	-66	0	0	0	-68	-89	-293	-356
	القروض وحصص الملكية الأجنبية	0	0	0	0	0	50	-9	100	0
	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	المحلية	29	31	77	61	51	117	126	174	98
	البنوك	71	71	70	68	36	56	58	97	98
	المؤسسات غير المصرفية الأجنبية	36	36	35	34	18	28	40	91	39
	استهلاك النيون المحلية	36	36	35	34	18	28	18	6	59
	الأجنبية	49	49	33	38	17	64	81	103	0
	صافي إقراض الفجوة (+ = إقراض في التمويل)	-91	-89	-26	-44	-2	-3	-13	-26	0
	المحلية	-20	-72	-5	-44	-2	-3	-13	-26	0
	الأجنبية	-71	-17	-21	0	0	0	0	0	0
	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إقراض في التمويل)	0	0	0	0	0	0	-14	-49	65
(من إجمالي الناتج المحلي)										
صافي الإقراض (+)/الإقراض (-)										
		-3.6	-3.0	-2.5	-2.0	-1.7	-4.6	-9.3	-17.2	-15.8
التمويل										
		3.6	3.0	2.5	2.0	1.7	4.6	8.7	15.2	18.5
	صافي اقتناء الأصول المالية	-2.7	-2.1	0.0	0.0	0.0	-0.6	-3.8	-8.0	-14.5
	المحلية	-2.7	-2.1	0.0	0.0	0.0	-0.6	-3.8	-8.0	
	الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (+، تراكم)	-2.7	-2.1	0.0	0.0	0.0	-2.3	-3.5	-12.1	-14.5
	القروض وحصص الملكية الأجنبية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	-0.3	4.1	0.0
	صافي تحمل الخصوم (- = السداد)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المحلية	0.9	1.0	2.5	2.0	1.7	4.0	4.9	7.2	4.0
	البنوك	2.1	2.2	2.2	2.2	1.2	1.9	2.3	4.0	4.0
	المؤسسات غير المصرفية الأجنبية	1.1	1.1	1.1	1.1	0.6	1.0	1.6	3.8	1.6
	استهلاك النيون المحلية	1.1	1.1	1.1	1.1	0.6	1.0	0.7	0.2	2.4
	الأجنبية	1.5	1.5	1.1	1.2	0.6	2.2	3.1	4.3	0.0
	صافي إقراض الفجوة (+ = إقراض في التمويل)	-2.7	-2.8	-0.8	-1.5	-0.1	-0.1	-0.5	-1.1	0.0
	المحلية	-0.6	-2.3	-0.2	-1.5	-0.1	-0.1	-0.5	-1.1	0.0
	الأجنبية	-2.1	-0.5	-0.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	القيمة المتبقية/الفجوة (+ = إقراض في التمويل)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.6	-2.0	2.7
بنود للتذكير:										
	الرصيد الكلي غير النفطي	-757	-734	-718	-705	-704	-770	-674	-750	-835
	الرصيد الأولي غير النفطي	-777	-759	-747	-737	-736	-800	-722	-821	-885
	الإيرادات غير النفطية (ما عدا دخل الاستثمار)/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	12.7	12.9	13.1	13.3	12.5	11.4	7.1	6.1	6.5
	الرصيد الجاري	129	151	171	187	187	101	-100	-207	-178
	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي	-32.1	-33.0	-34.1	-35.3	-36.9	-41.7	-39.7	-45.7	-50.0
	إجمالي الدين المحلي/الحكومي/إجمالي الناتج المحلي	14.6	13.5	13.9	12.1	11.5	10.7	10.1	8.8	5.8
	الدين الخارجي الحكومي	9.7	10.8	10.1	9.9	8.8	8.5	7.1	4.3	0.0
	إجمالي الدين الحكومي/إجمالي الناتج المحلي	24.3	24.2	24.0	22.0	20.3	19.1	17.2	13.1	5.8
	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي/إجمالي الناتج المحلي	12.6	15.8	18.4	18.8	19.1	19.6	24.9	30.2	41.7
	صافي الأصول المالية الحكومية/إجمالي الناتج المحلي	-11.7	-8.4	-5.6	-3.2	-1.2	0.5	7.7	17.1	35.9
	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بمليارات الريالات السعودية)	418	508	574	574	574	574	641	731	1,023
	إجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق (بمليارات الريالات السعودية)	3,326	3,218	3,124	3,050	3,005	2,925	2,575	2,419	2,454
	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)	2,420	2,303	2,192	2,087	1,996	1,916	1,819	1,797	1,768
	متوسط سعر تصدير النفط (مليون برميل يومياً)	59.2	60.5	62.5	65.4	69.5	70.7	53.2	41.5	50.4

المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 3 - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة لهيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية والمؤسسات الحكومية المستقلة وصندوق الاستثمارات العامة، 2011-2017
(% من إجمالي الناتج المحلي)

2017 ¹	2016 ¹	2015 ¹	2014	2013	2012	2011
أولاً - هيئات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية						
24.1	21.5	25.0	36.7	41.2	45.2	44.4
33.4	38.7	40.8	40.2	35.5	33.2	32.8
9.3-	17.2-	15.8-	3.5-	5.6	11.9	11.6
8.9-	17.0-	15.7-	3.4-	5.8	12.2	11.9
ثانياً - المؤسسات الحكومية المستقلة						
المؤسسة العامة للتقاعد						
3.3	2.9	1.3	2.0	3.3	3.2	1.4
2.6	2.7	2.2	1.8	1.6	1.6	1.5
0.6	0.2	0.9-	0.2	1.6	1.6	0.2-
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
2.4	2.1	2.0	1.7	1.3	1.0	1.0
1.0	0.9	0.8	0.6	0.7	0.5	0.4
1.4	1.2	1.2	1.1	0.7	0.5	0.6
ثالثاً - صندوق الاستثمارات العامة						
....	1.4	0.7	0.7	0.6
....	0.0	0.04	0.1	0.2
....	1.4	0.6	0.6	0.4
رابعاً - المجموع (= أولاً + ثانياً + ثالثاً)						
....	0.9-	8.6	14.7	12.4
....	0.7-	8.8	14.9	12.7
بنود للذكرة: صافي الأصول (+)/الديون (-)						
17.2-	13.1-	5.8-	1.6-	2.1-	3.0-	5.4-
39.8	39.2	37.6	34.4	33.6	30.4	31.0
18.3	19.1	19.4	18.5	18.6	17.2	17.1
21.5	20.1	18.2	15.8	15.0	13.2	13.9
....	11.0	9.8	9.3	8.3
....	43.8	41.2	36.6	33.9
5- ودائع الحكومة المركزية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
24.9	30.2	41.7	48.6	53.0	50.8	43.0
....	92.4	94.2	87.4	76.9
6- صافي الأصول (5 + 4)						
¹ بيانات صندوق الاستثمارات العامة غير متاحة للفترة 2015 - 2017 نظراً لعدم استكمال الحسابات بسبب التحول الجاري من المحاسبة على الأساس النقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق.						
² لا يعكس هذا البند خصوم معاشات التقاعد المستقبلية.						
المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.						

الجدول 4 - المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، 2013-2023
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

		توقعات							
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
10.8	21.5	35.7	54.6	70.6	72.7	15.2	-23.9	-56.7	الحساب الجاري
1.2	2.5	4.3	6.7	8.8	9.3	2.2	-3.7	-8.7	(% من إجمالي الناتج المحلي)
95.2	104.9	116.0	131.9	151.4	159.0	101.7	55.7	44.3	الميزان التجاري
257.4	259.4	263.1	271.2	284.0	285.8	221.1	183.6	203.5	الصادرات
198.5	201.7	206.7	215.0	227.6	229.7	170.2	136.2	153.0	الصادرات النفطية
58.9	57.7	56.3	56.1	56.5	56.1	50.8	47.4	50.6	الصادرات الأخرى
-162.2	-154.5	-147.0	-139.3	-132.7	-126.8	-119.3	-127.8	-159.3	الواردات (فوب)
-66.6	-65.0	-63.5	-62.3	-61.3	-60.4	-58.8	-53.0	-73.6	الخدمات
-9.3	-9.6	-9.9	-10.2	-10.5	-10.9	-11.2	-12.0	-17.2	النقل
-1.0	-2.0	-2.8	-3.6	-4.5	-5.0	-5.3	-5.6	-9.2	السفر
-56.2	-53.5	-50.9	-48.5	-46.4	-44.6	-42.3	-35.5	-47.1	خدمات خاصة أخرى
22.1	21.4	22.8	24.3	19.7	13.3	11.8	15.7	17.3	الدخل
22.5	21.8	23.3	24.8	20.2	13.8	12.3	16.3	18.0	منه: الدخل من الاستثمار ¹
-39.9	-39.8	-39.6	-39.3	-39.1	-39.2	-39.5	-42.3	-44.7	التحويلات الجارية
-35.7	-35.6	-35.4	-35.1	-34.9	-35.0	-35.3	-37.0	-37.8	منها: تحويلات العاملين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.8	-0.9	-1.1	الحساب الرأسمالي
-30.4	-18.8	-25.6	-22.5	-32.0	-39.8	-49.8	10.7	-42.9	الحساب المالي
-5.0	-5.0	-4.9	-4.7	-4.7	-4.7	-4.2	-1.5	2.8	الاستثمار المباشر
-7.1	-6.9	-6.8	-6.5	-6.4	-6.3	-5.6	-8.9	-5.4	في الخارج
2.0	1.9	1.8	1.8	1.7	1.6	1.4	7.5	8.1	في الاقتصاد السعودي
-2.2	-4.2	-8.0	9.0	7.7	7.4	10.2	11.4	-10.8	استثمارات الحافظة
-7.2	-7.7	-8.3	-9.0	-9.8	-10.6	-10.2	-5.4	-10.4	الأصول
5.0	3.5	0.3	18.0	17.5	18.0	20.4	16.8	-0.3	الخصوم
-23.2	-9.6	-12.7	-26.8	-35.0	-42.6	-55.8	0.8	-34.8	استثمارات أخرى
-12.2	-14.6	-17.7	-31.8	-40.0	-47.6	-59.7	-8.2	-38.7	الأصول
-11.0	5.0	5.0	5.0	5.0	5.0	3.8	9.0	3.9	الخصوم
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-4.0	-66.6	-15.3	صافي السهو والخطأ
-19.6	2.7	10.1	32.2	38.6	32.9	-39.4	-80.6	-115.9	الرصيد الكلي
19.6	-2.7	-10.1	-32.2	-38.6	-32.9	39.4	80.6	115.9	التمويل
19.6	-2.7	-10.1	-32.2	-38.6	-32.9	39.7	78.3		التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)
									بنود للتذكير:
585.6	605.2	602.5	592.5	560.3	521.8	488.9	528.6	608.9	مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
26.6	28.6	29.7	30.5	30.2	29.2	28.4	32.3	36.9	(محصوباً بأشهر الواردات) ²
92.6	94.5	94.7	92.6	87.2	80.5	81.3	92.6	105.4	صافي وضع الاستثمار الدولي (% من إجمالي الناتج المحلي)
-21.2	-21.0	-20.5	-19.7	-19.6	-20.1	-22.6	-24.8	-32.1	الحساب الجاري غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي
58.8	60.1	62.1	65.0	69.0	70.2	52.8	42.8	50.8	سعر النفط حسب توقعات أسواق العقود المستقبلية (دولار أمريكي/برميل)
59.2	60.5	62.5	65.4	69.5	70.7	53.2	41.5	50.4	متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل) ³
10.3	10.3	10.3	10.3	10.2	10.1	10.0	10.5	10.2	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)
9.2	9.1	9.1	9.0	9.0	8.9	8.8	9.0	8.3	صادرات النفط (مليون برميل يومياً)
77.1	77.7	78.6	79.3	80.1	80.4	77.0	74.2	75.2	صادرات النفط/مجموع الصادرات
18.3	18.0	17.6	17.1	16.6	16.3	17.4	19.8	24.3	واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي
887.0	858.1	833.2	813.3	801.3	779.9	686.7	644.9	654.3	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
86.3	92.3	83.8	80.5	70.5	66.0	49.0	27.5	0.0	الدين الخارجي على الحكومة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
3.2	3.2	3.5	3.9	3.5	2.6	1.5	1.1	0.5	سعر لیبور على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة أشهر (%)

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ يمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.

² الواردات من السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهراً القادمة ما عدا واردات تجارة العبور.

³ متوسط سعر كل صادرات النفط بما في ذلك المنتجات المكررة.

الجدول 5 - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، 2015-2023								
توقعات								
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
(بمليارات الريالات السعودية)								
2,284	2,367	2,367	2,340	2,229	2,094	1,981	2,128	2,509
2,196	2,270	2,260	2,222	2,101	1,957	1,833	1,982	2,283
88	98	108	118	128	138	148	146	226
1,712	1,514	1,378	1,284	1,223	1,175	1,053	902	474
-51	-167	-232	-265	-276	-293	-387	-552	-937
367	341	342	309	298	281	254	178	86
-418.1	-508.0	-574.1	-574.2	-574.1	-573.8	-641.4	-731	-1,023
47	47	47	47	47	47	47	49	39
1,716	1,634	1,564	1,502	1,453	1,422	1,394	1,405	1,372
2,210	2,111	2,026	1,950	1,884	1,832	1,791	1,787	1,773
1,427	1,363	1,308	1,259	1,216	1,183	1,172	1,144	1,145
210	201	193	185	179	174	172	170	169
1,217	1,162	1,115	1,073	1,037	1,009	1,000	974	976
783	748	718	691	668	649	619	643	629
567	541	519	500	483	470	448	492	435
217	207	199	191	185	180	171	151	194
1,786	1,771	1,720	1,674	1,569	1,437	1,244	1,243	1,209
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)								
-4.0	0.0	1.4	5.9	7.4	6.3	-8.2	-21.5	-21.2
9.4	6.7	4.8	3.2	2.6	6.8	8.5	24.2	28.8
5.5	3.2	1.7	0.6	0.9	5.3	9.2	21.7	22.5
1.2	0.0	1.7	0.6	0.9	1.5	4.3	5.2	1.9
4.3	3.3	0.0	0.0	0.0	3.8	5.0	16.5	20.6
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-0.1	0.6	-0.4
3.9	3.5	3.2	2.6	1.7	1.6	-0.7	1.9	6.7
4.7	4.2	3.9	3.5	2.8	2.3	0.2	1.97	2.5
0.7	2.5	2.3	5.6	7.2	10.8	0.0	1.9	5.0
(التغيرات %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
-3.5	0.0	1.2	5.0	6.4	5.7	-6.9	-15.2	-12.7
13.0	9.9	7.3	5.0	4.1	11.6	16.7	90.5	-2091.0
-69.4	-28.2	-12.3	-4.2	-5.7	-24.3	-29.9	-41.1	-29.3
7.6	-0.2	10.5	3.9	6.1	10.4	42.6	107.1	62.2
17.7	11.5	0.0	0.0	-0.1	10.5	12.2	28.6	25.8
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	-4.7	26.3	-15.3
5.0	4.5	4.1	3.4	2.2	2.0	-0.8	2.4	9.2
4.7	4.2	3.9	3.5	2.8	2.3	0.2	0.8	2.5
0.8	3.0	2.7	6.7	9.1	15.6	0.0	2.8	7.8
(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)								
بنود للتذكيرة:								
اتئمان مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)								
...	236.9	239.7	233.4
66.4	65.6	64.8	63.9	62.7	62.7	69.6	73.9	72.3
نسبة ن3 إلى إجمالي الناتج المحلي								
نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي								
70.9	71.0	71.4	72.0	72.8	74.2	76.6	78.2	77.6

المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول 6 - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، 2010-2017
(% ما لم يُذكر خلاف ذلك)

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
القطاع المصرفي							
هيكل القطاع المصرفي							
25	24	23	23	23	23	23	23
عدد البنوك المرخصة							
عدد البنوك التي تبلغ حصتها:							
2	2	2	2	2	2	2	2
25% من مجموع الأصول							
6	6	6	6	6	6	6	6
75% من مجموع الأصول							
89.9	93.3	90.0	75.2	67.8	63.0	61.5	71.6
مجموع الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)							
10.5	10.0	14.3	11.8	11.1	12.3	13.5	13.6
منها: مقومة بعملة أجنبية (% من مجموع الأصول)							
54.1	57.9	55.5	44.1	40.1	36.3	39.8	39.2
مجموع القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)							
52.2	55.9	53.9	42.5	38.6	34.9	30.0	37.6
الائتمان المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)							
63.1	66.9	65.4	55.6	50.2	45.8	44.0	49.9
مجموع الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
...
الناتج المحلي							
كفالية رأس المال							
20.4	19.5	18.1	17.9	17.9	18.2	17.6	17.6
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر							
جودة الأصول							
62.2	62.8	62.4	60.3	59.8	58.2	55.8	55.1
صافي القروض كنسبة من مجموع الأصول							
1.6	1.4	1.2	1.1	1.3	1.7	2.2	3.0
إجمالي القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض							
151.9	177.0	164.4	182.9	157.4	145.1	132.8	115.7
مجموع المخصصات كنسبة من إجمالي القروض المتعثرة							
-3.4	-4.7	-3.7	-4.1	-3.4	-3.7	-3.0	-2.7
صافي القروض المتعثرة كنسبة من مجموع رأس المال							
2.6	2.6	2.2	2.1	2.2	2.8	3.1	3.5
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)							
6.4	7.5	7.8	6.7	6.8	7.5	8.1	7.2
نسبة قروض قطاع العقارات والبناء والتشييد إلى مجموع القروض							
11.6	12.6	12.7	12.7	12.5	12.6	13.0	11.6
نسبة قروض قطاع الصناعات التحويلية المحلية إلى مجموع القروض							
76.2	84.2	100.8	100.2	90.8	91.7	96.2	91.4
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية كنسبة من مجموع الأصول							
الربحية							
8.2	-5.4	6.3	12.5	6.5	8.4	18.4	-2.6
الأرباح (التغير %)							
2.0	1.8	2.0	2.0	2.0	2.1	2.1	2.0
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب							
12.9	12.5	14.4	14.8	14.6	15.1	15.0	13.6
العائد على أسهم رأس المال							
36.6	38.0	37.1	45.5	47.7	47.0	46.9	52.7
المصرفيات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل							
3.5	3.5	3.4	3.5	3.7	3.8	4.1	4.3
متوسط فروق أسعار الفائدة على القروض							
السيولة							
21.6	20.3	17.5	22.3	21.6	23.7	23.7	24.8
الأصول السائلة كنسبة من مجموع الأصول							
34.6	31.8	27.3	33.6	33.2	36.4	37.2	36.5
الأصول السائلة كنسبة من الخصوم قصيرة الأجل							
119.4	119.5	121.7	127.7	129.3	131.9	135.9	135.9
ودائع العملاء كنسبة من صافي القروض							
61.8	60.2	60.8	62.8	61.1	59.8	58.1	53.8
الودائع تحت الطلب كنسبة من مجموع الودائع							
الحسابية لمخاطر السوق							
8.6	7.6	10.0	10.0	12.6	13.0	12.2	12.6
الودائع المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الودائع							
8.0	8.2	8.9	9.9	10.6	11.7	12.4	13.4
القروض المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع القروض							
27.1	28.3	35.3	39.1	34.6	41.3	47.9	42.2
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الميزانية العمومية المقومة بعملة أجنبية كنسبة من مجموع الأصول							
4.0	2.6	4.0	3.7	6.4	1.7	6.7	10.2
نسبة صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال							
سوق الأسهم							
65.9	69.5	64.4	63.9	62.8	50.9	50.6	67.1
رأس المال سوق الأسهم (% من إجمالي الناتج المحلي)							
0.2	4.3	-17.1	-2.4	25.5	6.0	-3.1	8.2
المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)							
8.2	-67.4	-14.9	2.5	22.0	0.4	-12.7	6.6
مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)							

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي.

1 الإشارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.

2 مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.

3 الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون 90 يوماً أو أقل، والأصول السائلة تشمل النقد والذهب والسندات وأذون الخزانة الحكومية السعودية، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون 30 يوماً.

الملحق الأول - قطاع الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية: الأداء والمخاطر^١

زادت أرباح الشركات في عام ٢٠١٧، رغم اختلاف مستوى الأداء بين مختلف القطاعات. ويبدو أنه من الممكن التعامل مع احتمالات التعرض للصدمة على جانبي الإيرادات وأسعار الفائدة.

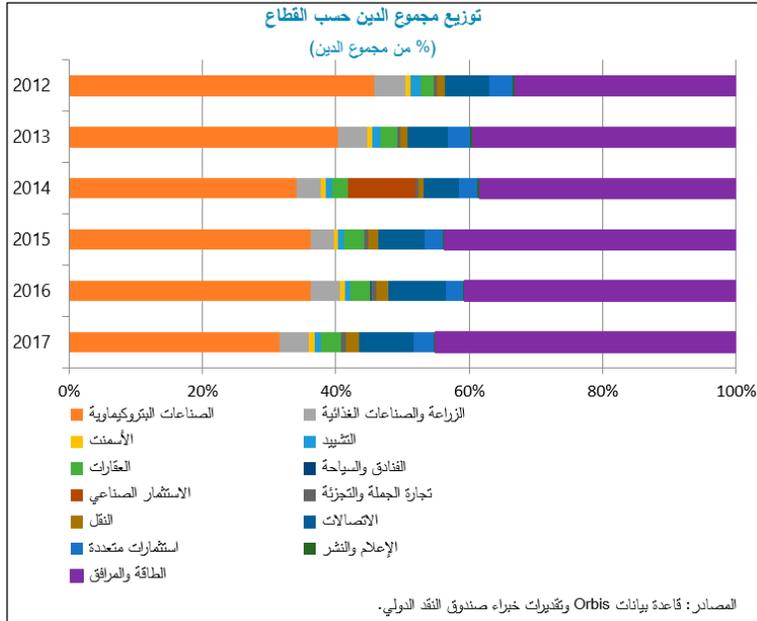
١ - مع تعافي الاقتصاد غير النفطي بوتيرة بطيئة، زادت أرباح الشركات غير المالية في عام ٢٠١٧ رغم التباين الكبير في أداء القطاعات المختلفة. فقد ارتفعت أرباح ٩٤ شركة غير مالية مدرجة في سوق الأسهم السعودية بنسبة ١٢%، بعد انخفاض قدره ٧% تقريبا في عام ٢٠١٦ (الجدول ١).^٢ وسجل قطاع البتروكيماويات ارتفاعا في الأرباح والإيرادات على السواء، بدعم من ارتفاع أسعار البيع في عام ٢٠١٧. وشهد قطاع الطاقة والمرافق الخدمية ارتفاعا كبيرا في الأرباح مرة أخرى على أساس سنوي مقارنة، حيث استفاد من الزيادة في تعرفه استهلاك الكهرباء التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع عام ٢٠١٦. كذلك سجل قطاع الاستثمار المتعدد ارتفاعا كبيرا في الأرباح على أساس سنوي مقارنة. أما قطاعات البناء والتشييد، والأسمنت، والنقل فقد سجلت تراجعاً في الإيرادات والأرباح نظراً لاستمرار مستويات الاستثمار الحكومي المحدودة مقارنة بمستويات ما قبل عام ٢٠١٤. وبوجه عام، تراجعت أرباح سبعة قطاعات من مجموع القطاعات البالغ عددها ثلاثة عشر قطاعاً.

إيرادات وأرباح قطاع الشركات غير المالية، 2017-2015									
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)									
القطاع	عدد الشركات	إيرادات التشغيل				أرباح/خسائر التشغيل			
		2015	2016	2017	2017-2016	2015	2016	2017	2017-2016
		(على أساس سنوي مقارنة)				(على أساس سنوي مقارنة)			
الزراعة والصناعات الغذائية	11	12.0	12.4	11.5	-7.6	1.5	1.2	1.5	-15.4
الأسمنت	11	3.8	3.6	2.8	-22.8	1.5	1.2	0.6	-50.6
البناء والتشييد	10	3.7	3.0	2.7	-11.5	0.5	0.3	0.2	-22.5
الطاقة والمرافق	2	11.7	14.1	16.1	14.1	0.5	1.8	2.7	50.0
الفنادق والسياحة	2	0.1	0.1	0.1	-4.2	0.0	0.0	0.0	-16.8
الاستثمار الصناعي	11	5.8	4.9	5.5	11.6	0.5	0.5	0.9	95.6
الإعلام والنشر	2	0.7	0.7	0.7	3.1	0.0	0.02	0.02	-2.9
استثمارات متعددة	5	1.4	1.5	1.4	-2.9	0.3	0.1	0.3	303.1
الصناعات البتروكيماوية	20	60.2	57.6	61.5	6.7	10.2	9.1	10.5	15.8
المغارات	4	1.1	1.3	1.9	39.1	0.4	0.5	0.5	-1.5
الاتصالات	3	19.5	19.5	18.7	-4.0	3.9	3.2	3.5	10.4
النقل	3	2.6	2.5	2.3	-8.5	0.6	0.6	0.4	-40.2
تجارة الجملة والتجزئة	10	6.2	6.2	6.9	10.8	0.5	0.5	0.6	41.6
المجموع	94	128.8	127.5	132.0	3.5	20.5	19.1	21.5	12.4

المصادر: قاعدة بيانات Orbis وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ هذا الملحق من إعداد تاكر ستون.

^٢ يستند التحليل الوارد في هذا الملحق إلى بيانات مستمدة من قاعدة بيانات Orbis في نهاية مايو ٢٠١٨، ويغطي ٩٤ شركة عامة غير مالية، وتغطي البيانات المتوافرة الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع إيرادات هذه الشركات ١٣٢ مليار دولار، أو حوالي ٢٧% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. غير أن جزءاً كبيراً من قطاع الشركات في المملكة العربية السعودية غير مدرج في السوق المالية، لذلك قد لا تكون هذه العينة ممثلة بالكامل لقطاع الشركات ككل.



٢- وبلغ مجموع ديون الشركات التي تشملها العينة ١٥٨ مليار دولار في عام ٢٠١٧ (٣٣% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)، ليرتفع بذلك بنسبة ٢% مقارنة بعام ٢٠١٦. ويتركز الجزء الأكبر من الديون في قطاع الطاقة والمرافق الخدمية (٤١% من مجموع الديون) وقطاع البتروكيماويات (٢٩% من مجموع الديون) (الجدول ٢، والشكل البياني ١). وجاءت زيادة مجموع الديون والديون قصيرة الأجل (بنسبة ٥% في عام ٢٠١٧) مدفوعة في المقام الأول بزيادة ديون الشركة السعودية للكهرباء، وهي شركة مملوكة للحكومة وتعد أكبر الشركات العامة المدرجة في السوق المالية على أساس حجم الأصول. وبينما

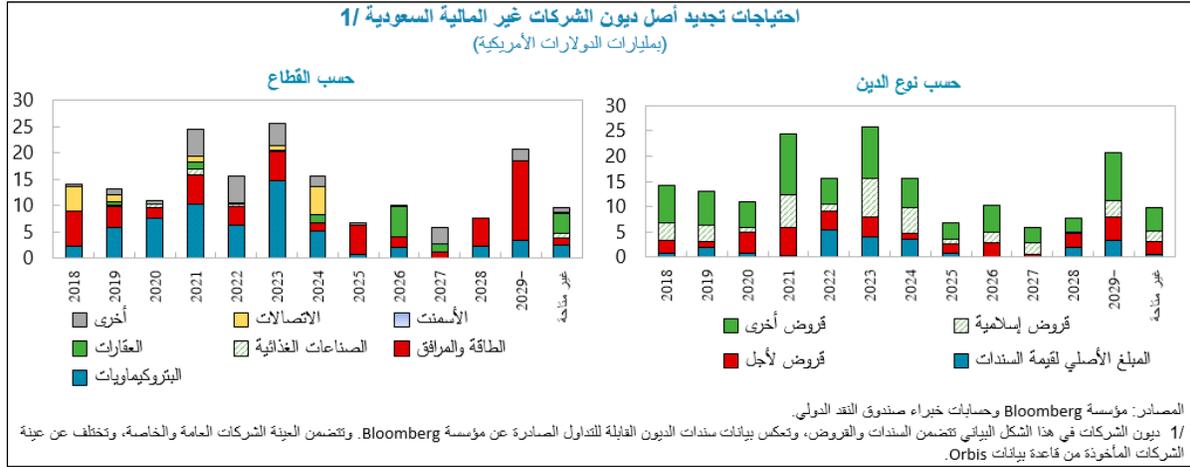
ارتفع مجموع ديون قطاع الشركات بمقدار ٢,٨ مليار دولار أمريكي، ارتفعت ديون الشركة السعودية للكهرباء بنسبة ١٣% أو بمقدار ٧,٥ مليار دولار أمريكي. وتراجع مجموع ديون قطاع البتروكيماويات في عام ٢٠١٧ بمقدار ٥,٤ مليار دولار أمريكي، مما يرجع في المقام الأول لتراجع الدين طويل الأجل. وارتفع بند النقود والمعادل النقدي بنسبة ٢١% في عام ٢٠١٧، مسجلاً تحسناً بالمقارنة بنسبة بلغت ١٩% في عام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، تجاوزت الديون قصيرة الأجل الحيازات النقدية للعام الثالث على التوالي، مدفوعة أساساً بديون قطاع الطاقة والمرافق الخدمية وقطاع الاتصالات. ومن بين الثلاثة عشر قطاعاً، تجاوزت الديون قصيرة الأجل النقد السائل في سبعة قطاعات في نهاية عام ٢٠١٧.

خصائص ديون قطاع الشركات غير المالية في المملكة العربية السعودية
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

القطاع	عدد الشركات	النقدية وما يعادلها				مجموع الدين				الديون قصيرة الأجل			
		2015	2016	2017	2017-20	2015	2016	2017	2017-2	2015	2016	2017	النمو 2017-2016
		(%، على أساس سنوي مقارن)				(%، على أساس سنوي مقارن)				(%، على أساس سنوي مقارن)			
الزراعة والصناعات الغذائية	11	1.2	0.7	0.9	37.0	6.2	6.2	5.0	-0.7	1.2	2.2	1.2	4.6
الأسمت	11	0.5	0.5	0.4	-6.6	1.3	0.9	0.9	47.6	0.5	0.5	0.4	-1.3
البناء والتشييد	10	0.3	0.2	0.2	-4.6	1.2	1.2	1.4	-5.3	0.9	0.9	0.9	6.0
الطاقة والمرافق	2	0.6	0.3	0.3	1.7	63.7	56.2	63.6	13.3	29.2	26.4	37.7	10.7
الفنادق والسياحة	2	0.0	0.1	0.0	-18.5	0.1	0.1	0.1	41.0	0.0	0.0	0.0	4.4
الاستثمار الصناعي	11	1.6	1.3	1.3	-3.0	16.0	16.3	14.3	-1.5	2.1	2.1	2.0	-3.5
الإعلام والنشر	2	0.1	0.1	0.1	-24.7	0.4	0.3	0.4	18.2	0.1	0.1	0.0	98.0
استثمارات متعددة	5	1.4	1.5	1.4	-69.4	4.2	3.5	3.9	18.2	0.3	0.3	0.7	1.7
الصناعات البتروكيماوية	20	14.2	14.4	14.2	32.6	44.7	50.1	52.7	-10.8	12.4	12.5	13.0	-1.2
العقارات	4	0.8	0.7	0.8	85.2	4.3	4.2	4.3	2.7	0.3	0.1	0.4	404.1
الاتصالات	3	5.4	1.4	1.4	-10.0	11.7	12.0	10.2	-2.5	5.8	6.2	4.1	-6.6
النقل	3	0.2	0.1	0.2	168.6	2.7	2.6	2.3	4.8	0.2	0.2	0.2	4.4
تجارة الجملة والتجزئة	10	0.3	0.4	0.3	-2.3	1.0	1.0	0.8	-2.4	0.5	0.5	0.5	1.6
المجموع	94	26.8	21.7	26.1	20.5	157.6	154.8	159.8	1.8	54.6	52.0	61.1	5.1

المصادر: قاعدة بيانات Orbis وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٣- وتبلغ الالتزامات مستحقة السداد على ديون الشركات القائمة مستويات منخفضة نسبيا حتى عام ٢٠٢١، إذ يبلغ الدين المستحق خلال السنوات الأربعة التالية ١١- ١٤ مليار دولار سنويا (أي ٦% إلى ٨% من رصيد الدين القائم)، ومعظمه في صورة قروض. وتتركز أعلى مدفوعات السداد في شركات البتروكيماويات والطاقة والمرافق الخدمية (الشكل البياني ٢). وترتفع التزامات السداد بدرجة أكبر في عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ حيث يحل أجل استحقاق ثلث مجموع الديون القائمة تقريبا في هذين العامين (٢٨%).



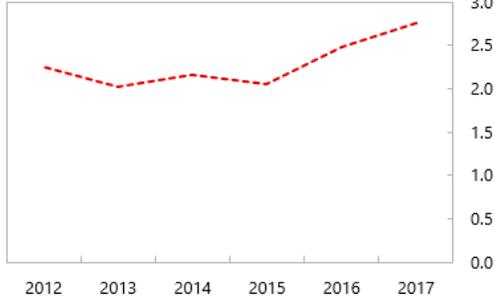
٤- وتراجعت النسبة الوسيطة لتغطية الفوائد أكثر في عام ٢٠١٧، ولكنها لا تزال أعلى من ٢ في معظم القطاعات (الشكل البياني ٣). فقد أدى انخفاض الأرباح وارتفاع تكلفة الفائدة إلى تراجع نسبة تغطية الفوائد في بعض القطاعات في عام ٢٠١٧، لا سيما في قطاعات الأسمنت والزراعة والغذاء والنقل. وبلغ سعر الفائدة الضمني على ديون الشركات حوالي ٢,٨% في عام ٢٠١٧، واستمر في الارتفاع منذ عام ٢٠١٣ في معظم القطاعات. وانخفض مستوى الدين المعرض للخطر (الذي يعرف بأنه دين الشركات التي تقل نسبة تغطية الفوائد لديها عن ١,٥) من ١٤% من مجموع الدين في عام ٢٠١٦ إلى ٧% في عام ٢٠١٧، بينما ارتفعت نسبة الشركات المعرضة للخطر (التي تعرف بأنها النسبة المئوية من مجموع الشركات التي عليها ديون معرضة للخطر) ارتفاعا طفيفا من ٢٧% إلى ٢٩% خلال الفترة ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧. ويرجع انخفاض مجموع الدين المعرض للخطر إلى تحسن أداء إحدى شركات البتروكيماويات الكبرى التي كانت تمثل ٥٠% من مجموع الدين المعرض للخطر في عام ٢٠١٦. فقد تحسنت نسبة تغطية الفائدة لدى هذه الشركة في عام ٢٠١٧، ولم تعد ديونها ضمن فئة الديون المعرضة للخطر.

٥- ويشير تحليل الحساسية إلى أن قطاع الشركات غير المالية معرض إلى حد ما لصدمات على جانب الإيرادات وتكلفة الاقتراض، ولكن بدرجات مختلفة بين القطاعات. وتستخدم ثلاثة سيناريوهات لتقييم صلاية قطاع الشركات غير المالية (الجدول ٣، والشكل البياني ٤). وتراجع النسبة الوسيطة لتغطية الفوائد في جميع السيناريوهات، لكنها تظل أعلى من ٢ في السيناريوهين ١ و ٢ (تبلغ نسبة تغطية الفوائد ١,٣ في السيناريو ٣). وبينما يرتفع حجم الديون المعرضة للخطر إلى ١٧% من مجموع الدين في السيناريو ١، يرتفع مستوى الدين المعرض للخطر إلى ٦٨% و ٧٦% من مجموع الدين في السيناريوهين ٢ و ٣ على التوالي. ومعظم هذه الزيادة تتركز في قطاعات الصناعة والاتصالات والطاقة. ويبدو بالفعل أن ديون الشركات الصناعية هي الأكثر عرضة للصدمات، نظرا لأن ديونها بالكامل تقريبا تصبح معرضة للمخاطر في جميع السيناريوهات.

^٣ البيانات بشأن مدفوعات سداد الدين مأخوذة عن مؤسسة Bloomberg. وتغطي العينة ١٠٩ شركة غير مالية بلغ مجموع ديونها القائمة ١٨١ مليار دولار في مايو ٢٠١٨.

الشكل البياني 1 - القدرة على خدمة الدين وأسعار الفائدة الضمنية

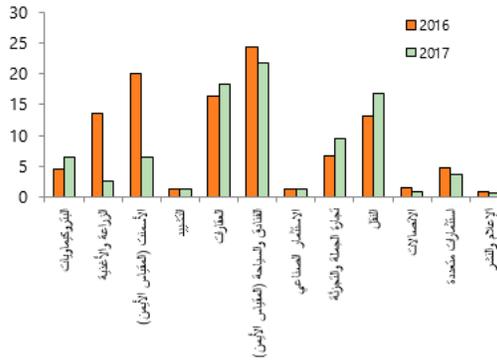
سر الفائدة الضمني (الكل)



سر الفائدة الضمني حسب القطاع (2017)



وسيط نسبة تغطية الفائدة

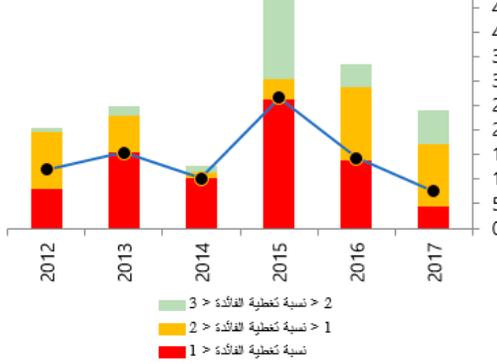


وسيط نسبة تغطية الفائدة



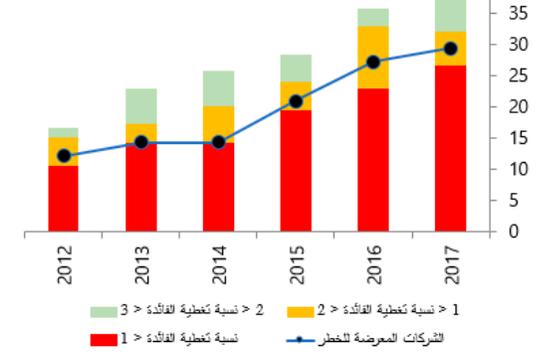
خصائص الدين /1

(% من مجموع الدين)



خصائص الشركات /1

(% من مجموع عدد الشركات)



المصادر: قاعدة بيانات Orbis وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.
/1 الشركات ذات نسبة تغطية فائدة ≤ 3 لا تظهر في الشكل البياني.

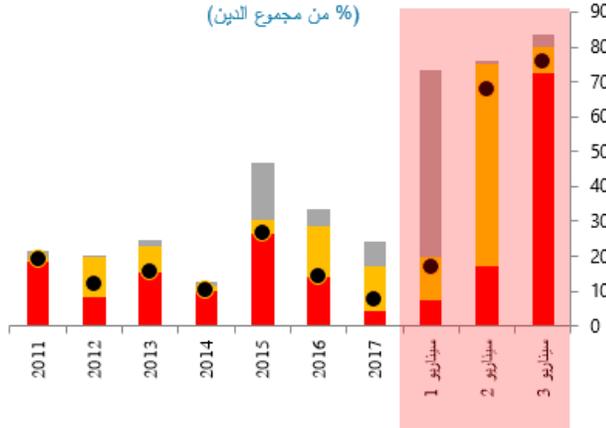
المملكة العربية السعودية - سيناريوهات صدمات الأرباح وتكلفة الاقتراض

ارتفاع تكلفة الاقتراض (بنقاط الأساس)	مقدار تراجع دخل التشغيل (%)	السيناريو
70	6	السيناريو الأول
150	20	السيناريو الثاني
300	39	السيناريو الثالث

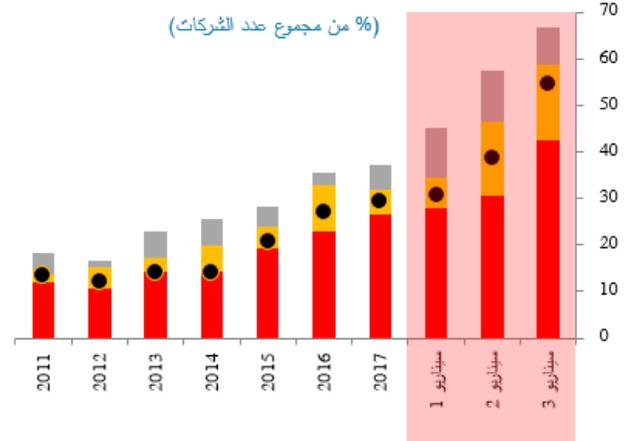
المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 2: تحليل الحساسية تجاه تراجع الأرباح وارتفاع تكلفة الاقتراض

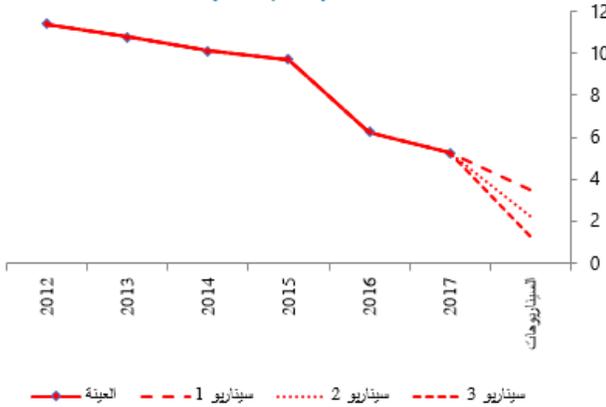
خصائص الدين
(% من مجموع الدين)



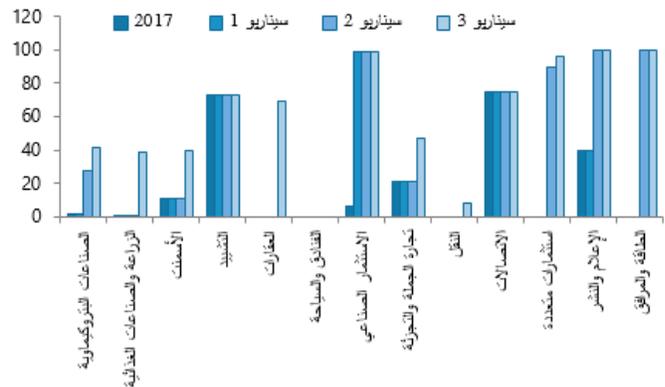
خصائص الشركات
(% من مجموع عدد الشركات)



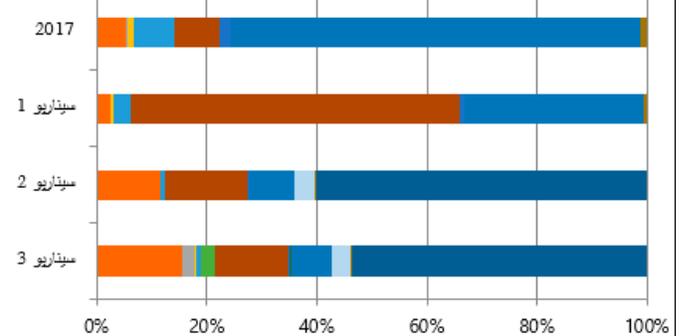
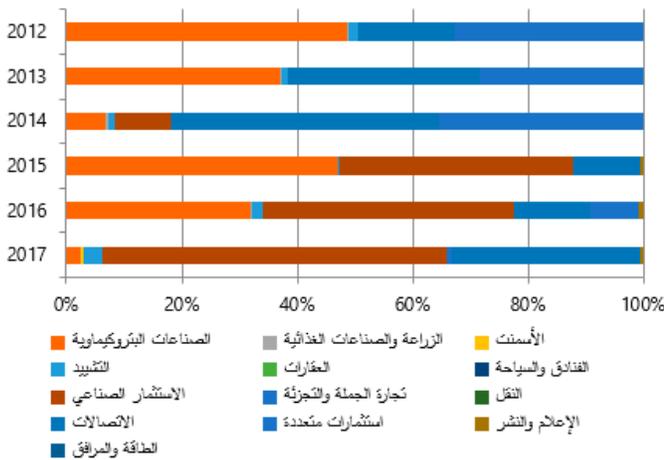
وسيط نسبة تغطية الفائدة



الدين المعرض للخطر حسب القطاع
(% من مجموع دين القطاع)



الدين المعرض للخطر، التوزيع حسب القطاع
(% من مجموع الدين المعرض للخطر)



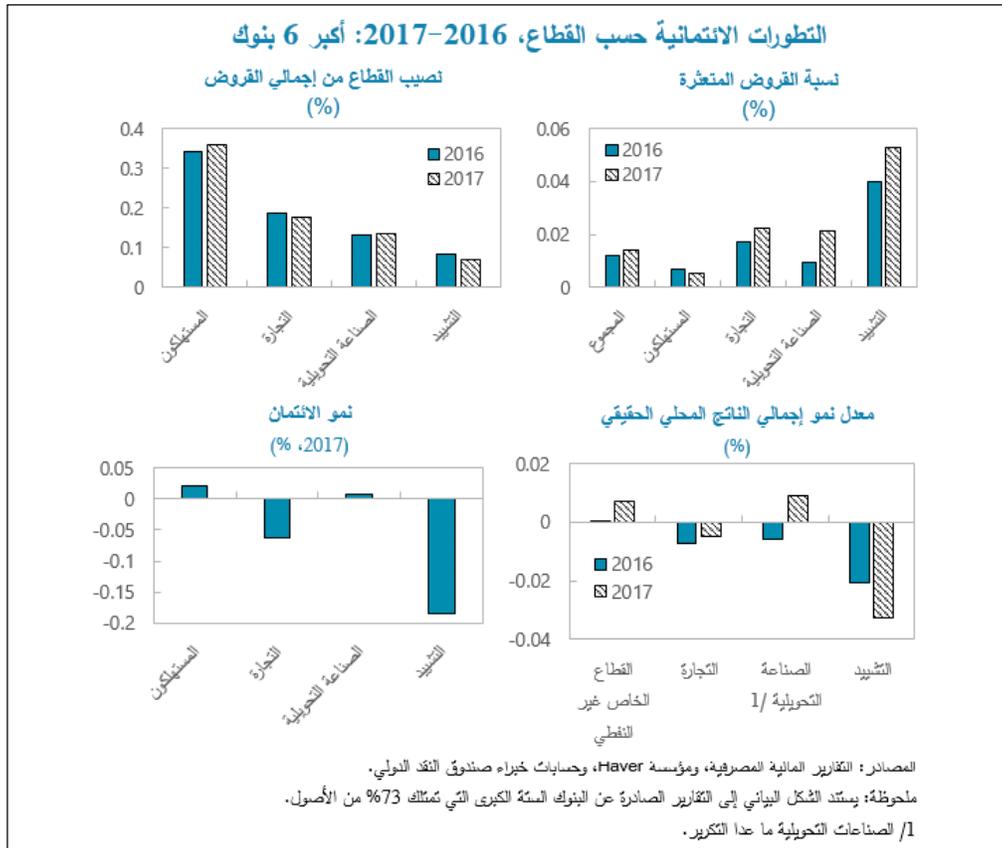
المصادر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الملحق الثاني - صلابة البنوك السعودية تجاه سيناريوهات ضغوط جودة الأصول والسيولة^١

يتضمن هذا الملحق تحديثاً لتحليلات سيناريوهات جودة الأصول ومخاطر السيولة التي أجريت في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٦ (راجع IMF, 2016).^٢ والبنوك السعودية في وضع جيد يسمح لها باستيعاب مختلف صدمات جودة الأصول أو صدمات السيولة.

التطورات الائتمانية حسب القطاع

١- رغم انخفاض القروض المتعثرة ككل، فإن التقارير الصادرة عن البنوك السعودية تشير إلى تباين كبير في حجم القروض المتعثرة عبر القطاعات. وفقاً للتقارير الصادرة عن أكبر ستة بنوك سعودية، لا تزال نسبة القروض المتعثرة ككل منخفضة في هذه البنوك (١,٤% في عام ٢٠١٧). غير أن هناك تبايناً كبيراً بين القطاعات. فلا تزال نسب القروض المتعثرة منخفضة في القروض الاستهلاكية (القروض العقارية والائتمان الشخصي) التي تمثل أكثر من ثلث مجموع الإقراض. أما القروض المتعلقة بالبناء والتشييد التي لا تشكل سوى ٧% من القروض، فقد تجاوزت نسبة القروض المتعثرة ٥% في عام ٢٠١٧، مما يعكس تراجع نشاط البناء. فقد انخفض حجم الائتمان المقدم من هذه البنوك الستة إلى قطاع البناء بحوالي ٢٠% في عام ٢٠١٧.



^١ هذا الملحق من إعداد ديفيا كيرتي.

^٢ راجع IMF Country Report No. 16/326، وينبغي تفسير النتائج في ضوء عدد من المحاذير المشار إليها في هذه الوثيقة. ويستند هذا الملحق إلى المعايير المحاسبية المطبقة في عام ٢٠١٧، ولا يأخذ في الاعتبار تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

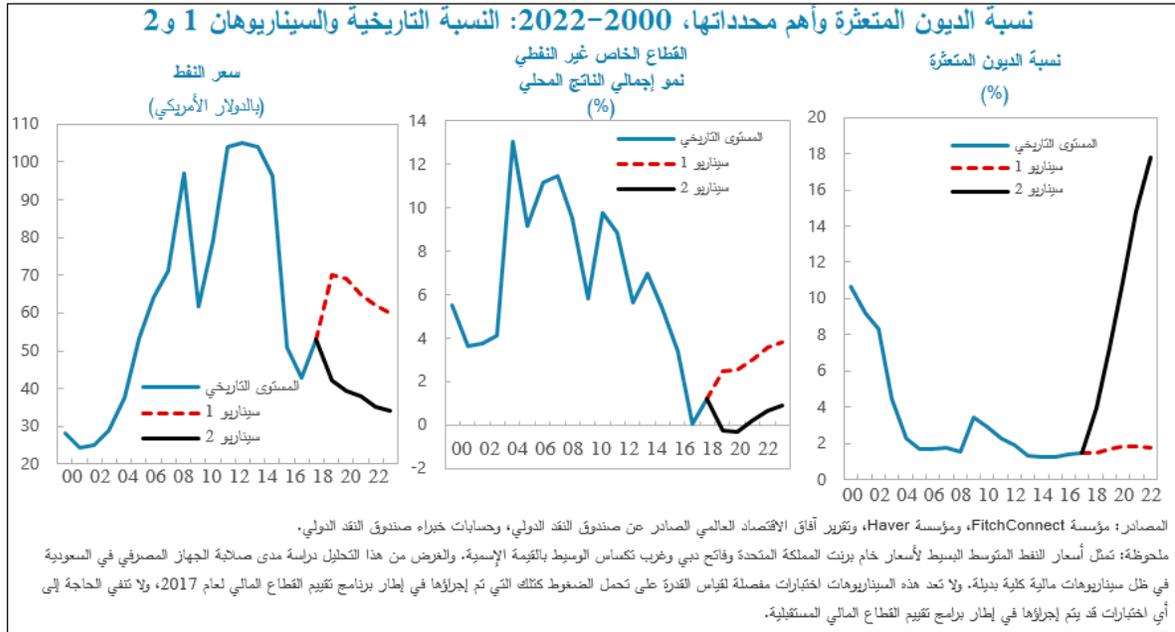
سيناريوهات جودة الأصول

٢- تم إعداد سيناريوهين يتضمنان تقديرات لمسار القروض المتعثرة على مستوى البنوك. ويستند السيناريوهان إلى أحدث توقعات أسعار النفط ونمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي، ومعلومات تقديرية مستمدة من دراسة (IMF، 2016)، وبيانات ميزانيات ١٢ بنكا محليا في نهاية عام ٢٠١٧.

- في السيناريو ١، ترتفع أسعار النفط من ٥٣ دولارا أمريكيا للبرميل في ٢٠١٧ إلى ٧٠ دولارا أمريكيا للبرميل في ٢٠١٨، لتتخفص لاحقا إلى ٦٠ دولارا للبرميل في عام ٢٠٢٢. ويرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي إلى ٢,٥% في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، ويرتفع أكثر في ٢٠٢٢ ليصل إلى ٣,٨%. وتراجع ربحية البنوك، ويفترض أن تصل مخصصات خسائر القروض المتعثرة الجديدة إلى ١٢٠%.
- تم إعداد السيناريو ٢ لعرض التطورات الاقتصادية الكلية اللازمة لخفض نسبة رأس المال المجمع إلى ١٢% بحلول عام ٢٠٢٢. وفي هذا السيناريو، تتراجع أسعار النفط من ٥٣ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٧ إلى ٤٢ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠١٨، وتتنخفض أكثر إلى ٣٤ دولارا أمريكيا للبرميل في عام ٢٠٢٢. ويفترض بلوغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص غير النفطي ٠,٢% في عام ٢٠١٩، ليرتفع إلى ١,٢% بحلول ٢٠٢٢. وتراجع ربحية البنوك أكثر وتحدد البنوك مخصصات خسائر القروض المتعثرة الجديدة بنسبة ١٠٠%.

٣- وتشير نتائج المحاكاة إلى أن البنوك السعودية يمكنها بوجه عام تحمل آثار ارتفاع القروض المتعثرة وتراجع الأرباح وفقا للسيناريوهين الواردين في هذا القسم.

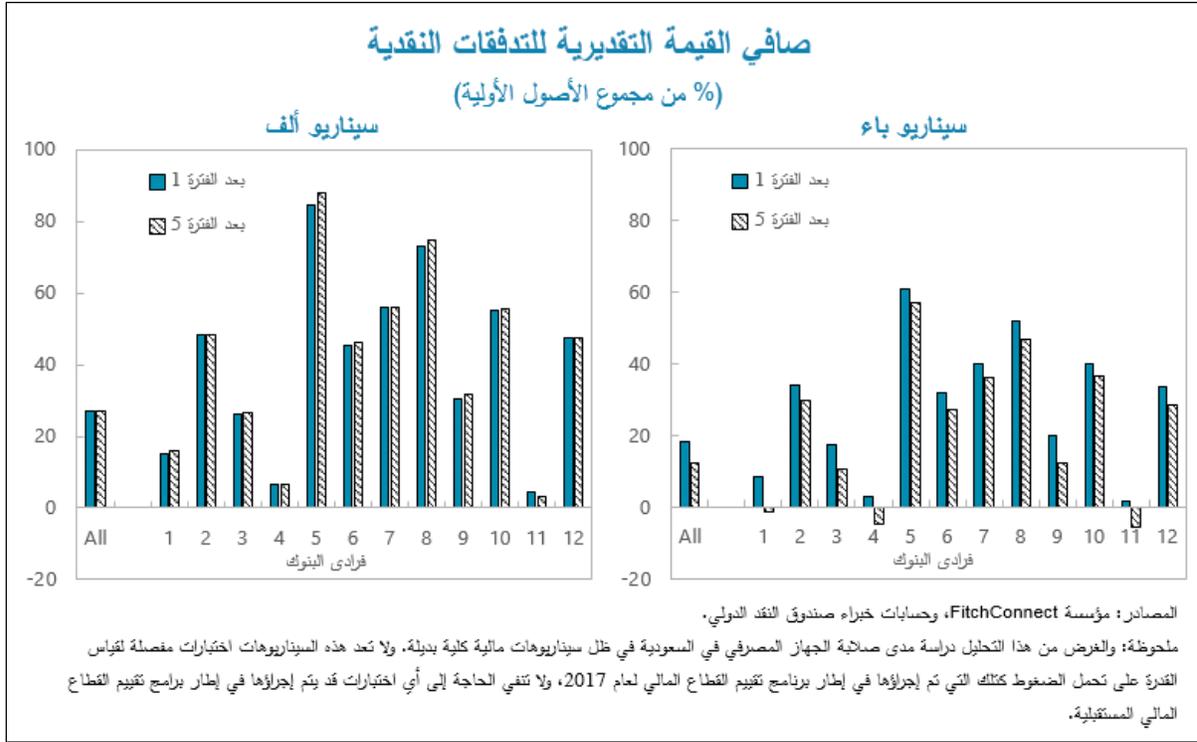
- السيناريو ١: تبلغ نسبة القروض المتعثرة المجمعة في الاثني عشر بنكا ١,٨% في عام ٢٠٢٢، مقابل ١,٥% في عام ٢٠١٧. وتظل نسبة رأس المال المجمع أعلى من ١٨%. وذلك بالرغم من بلوغ مخصصات خسائر القروض المتعثرة الجديدة ١٢٠%، مما يؤثر سلبا على حجم الأرباح ولكنه يساعد في بقاء مستوى المخصصات أعلى من ١٤٠% من مجموع القروض المتعثرة.
- السيناريو ٢: حتى يمكن تخفيض نسبة رأس المال المجمع إلى ١٢%، يتعين أن ترتفع نسبة القروض المتعثرة إلى حوالي ١٨% بحلول ٢٠٢٢. وتراجع نسب رأس المال على مستوى البنوك دون ١٢% في ٧ بنوك، مع تجاوز نسب رأس المال ٨% في اثنتين من هذه البنوك. ولرفع نسب رأس مال هذه البنوك إلى ١٢% مرة أخرى، يساوي حجم الموارد اللازم ١,٢% من إجمالي الناتج المحلي.



سيناريوهات السيولة

٤- **تقدر التدفقات النقدية الصافية في حالة خروج تدفقات الودائع من خلال سيناريوهين.** وتستخدم بيانات ميزانيات البنوك في نهاية عام ٢٠١٧ ومعلومات مستمدة من دراسة (IMF 2016) في دراسة مدى قدرة البنوك على مواجهة انخفاض الودائع ببيع أصول سائلة (وغير سائلة أحياناً) خلال ٣٠ يوماً (مقسمة إلى ٥ فترات تتكون كل منها من ٦ أيام).

- **السيناريو ألف** يفترض تراجع الودائع تحت الطلب والودائع محددة الأجل بنسبة ٢% و ١% على التوالي في كل فترة من الفترات، أو بنسبة ٨% في المتوسط خلال فترة الثلاثين يوماً. ويتجاوز ذلك حجم التراجع الشهري البالغ ٦% الذي شهده عام ١٩٩٣. ويتم احتجاز ١٠% من الأصول السائلة لسداد هذه الالتزامات (٢٥% من الأصول غير السائلة) وتتاح ٩٥% من الأصول السائلة المتبقية للبيع في كل فترة من الفترات البالغة كل منها ٥ أيام (٢% بالنسبة للأصول غير السائلة)، مما يحد من قدرة البنوك على توليد النقدية. وتباع الأصول السائلة بأقل من قيمتها بنسبة ١% (١٥% بالنسبة للأصول السائلة).
- **السيناريو باء** يتضمن موجة سحب جماعي للودائع بوتيرة أسرع وأوضاع سيولة أكثر تشدداً في الأسواق. إذ تتراجع الودائع بنحو ١١% خلال فترة ٣٠ يوماً، على غرار التراجع البالغ ١١% على مدار أسبوع والمشهد في عام ١٩٩٠ (حيث جاءت موجة السحب الجماعي نتيجة صراع عسكري وليس تراجع أسعار النفط). وأتيحت مجموعة أقل من الأصول للبيع (٨٥% من الأصول السائلة و ١% من الأصول غير السائلة). وتعرض البنوك أصولها السائلة وغير السائلة للبيع بأقل من قيمتها بنسبة ٥% و ٣٠%، كما تحتجز ٢٠% و ٥٠% من أصولها السائلة وغير السائلة سداداً لتلك الالتزامات، وهي نسب تتجاوز مثيلاتها في السيناريو ألف.



٥- وتشير النتائج إلى أن القطاع المصرفي قادر على الصمود أمام موجات سحب الودائع، وإن كان السيناريو باء يوضح احتمال حدوث نقص في السيولة إلى حد ما. وفي السيناريو ألف، لا يوجد نقص في السيولة، سواء على مستوى القطاع المصرفي ككل أو على مستوى فرادى البنوك. وفي السيناريو باء، رغم أن الجهاز المصرفي ككل يظل متمتعاً بالسيولة، فإن هناك ثلاثة بنوك تعاني من نقص السيولة قدرها ١% إلى ٦% من حجم الأصول الأولية.

الملحق الثالث: تحليل استمرارية أوضاع المالية العامة والقدرة على تحمل الدين الخارجي¹

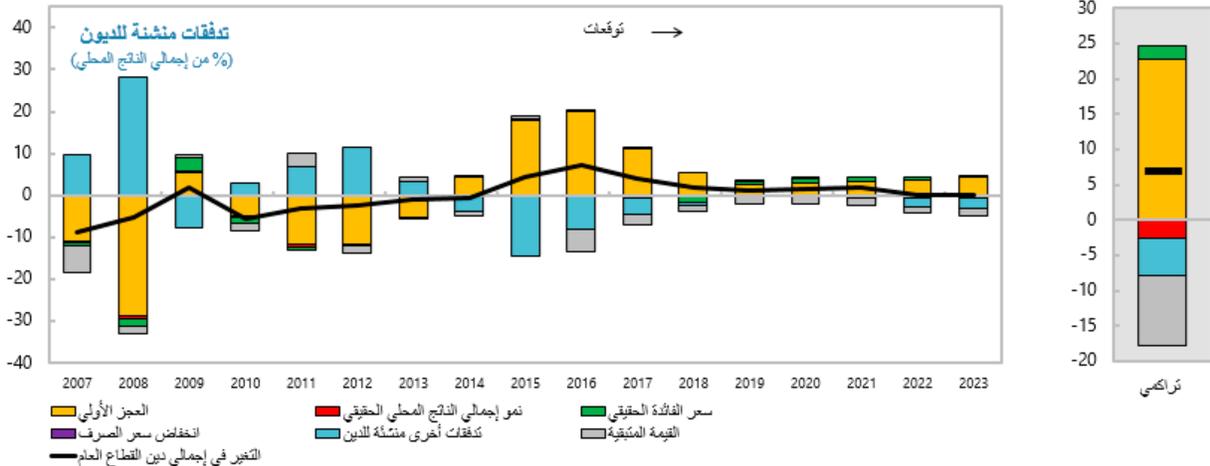
المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق 1/

حساب الوضع في 2 يونيو 2017	توقعات	توقعات					قطبية			إجمالي الدين العام الاسمي	
		2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		2015-2007
فروق أسعار الفائدة على السندات السجانية		24.3	24.2	24.0	22.0	20.3	19.1	17.2	13.1	7.7	إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
مؤشر صفات الأسواق الصاعدة العالمي (نقاط الأساس) 3H		6.3	5.8	3.3	3.4	1.8	4.7	9.8	18.3	3.7-	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)
عقد مملكة مخاطر الائتمان لخص سنوات (نقاط الأساس)		2.4	2.2	2.1	2.0	1.9	1.9	0.9-	1.7	4.1	التضخم (مخفض إجمالي الناتج المحلي، %)
التسهيلات الأجنبي		1.0	0.7	0.3	0.5-	0.8	11.4	7.4	3.0-	3.0	نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي (%)
مؤشر		3.4	3.0	2.4	1.5	2.7	13.6	6.5	1.4-	7.5	سعر الفائدة الفعلي (4/%)
مؤشر آند بورز		3.6	3.6	4.0	3.8	3.3	2.7	2.8	3.5	5.5	
فبتس											

المساهمة في تغيرات الدين العام

توقعات	توقعات					قطبية			التغير في إجمالي دين القطاع العام	
	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016		2015-2007
الرصيد الأولي										التدفقات المحددة المنشئة للدين
تراكمي										الحجز الأولي
المؤدي إلى	7.1	0.1	0.3	1.9	1.7	1.2	1.9	4.1	7.3	2.2-
استقرار الدين ^{8/}	16.9	1.6	1.9	3.7	3.5	2.8	3.4	6.9	12.5	1.4-
	22.8	4.2	3.8	3.4	3.0	2.7	5.6	11.1	20.2	5.0-
	176.6	28.4	29.0	29.7	30.2	30.1	29.2	21.9	18.3	38.8
	199.4	32.6	32.8	33.1	33.2	32.8	34.8	33.0	38.5	33.8
	0.5-	0.1	0.1	0.3	0.5	0.1	1.7-	0.4-	0.3	0.4-
	0.5-	0.1	0.1	0.3	0.5	0.1	1.7-	0.4-	0.3	0.4-
	2.0	0.6	0.7	0.8	0.9	0.5	1.4-	0.6-	0.4	0.1-
	2.6-	0.6-	0.5-	0.5-	0.4-	0.4-	0.3-	0.1	0.1-	0.3-
	0.0	0.0	0.0
	5.3-	2.7-	2.1-	0.0	0.0	0.0	0.6-	3.8-	8.0-	4.0
	7.1-	2.7-	2.1-	0.0	0.0	0.0	2.3-	3.5-	12.1-	4.0
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	1.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.7	0.3-	4.1	0.0
	9.8-	1.5-	1.6-	1.8-	1.8-	1.7-	1.4-	2.8-	5.2-	0.8-



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تُؤرف القطاع العام بالحكومة المركزية.

2/ استناداً إلى البيانات المتاحة.

3/ فروق أسعار الفائدة على السندات الأمريكية طويلة الأجل.

4/ تُؤرف بأنه مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة.

5/ تتلق يضرب $((r - \pi(1+g) - g + ae(1+i)) / (1+g+\pi+g))$ في نسبة الدين في الفترة السابقة حيث r = سعر الفائدة، π = معدل نمو منخفض إجمالي الناتج المحلي، و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي و ae = نسبة الدين المقوم بعملية أجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (بقياساً بالارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).

6/ تتلق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من المقام في الحائثة 5 على أساس $(1+g)$ و مساهمة النمو الحقيقي على أساس $-g$.

7/ تتلق مساهمة سعر الصرف من البسط في الحائثة 5 على أساس $ae(1+i)$.

8/ تتضمن التغيرات في الأصول وإيرادات القوائد (إن وجدت). وبالنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.

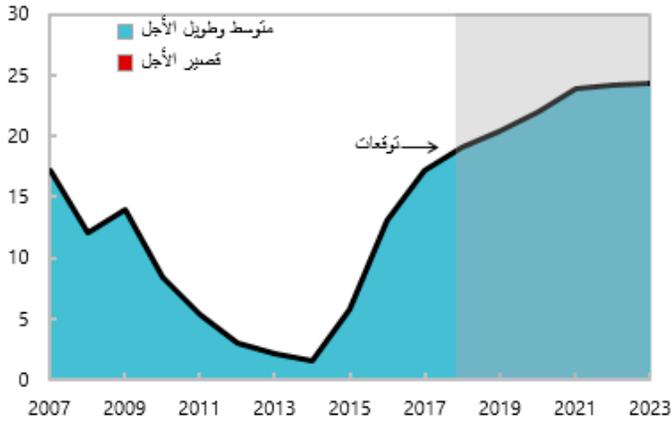
9/ بافتراض بقاء المتغيرات الرئيسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وغيرها من التغيرات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستوياتها في سنة التوقعات الأخيرة.

¹ أعد هذا الملحق نبيل بن لطيفة وأنا أندوي.

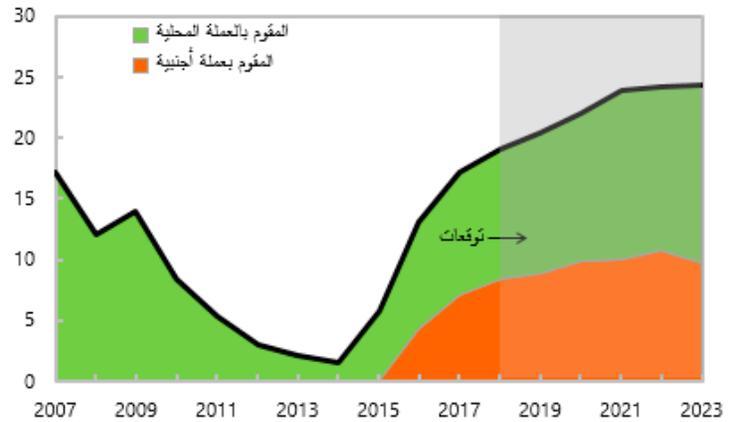
المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - عناصر الدين العام والسناريوهات البديلة

عناصر الدين العام

حسب أجل الاستحقاق
(% من إجمالي الناتج المحلي)



حسب العملة
(% من إجمالي الناتج المحلي)



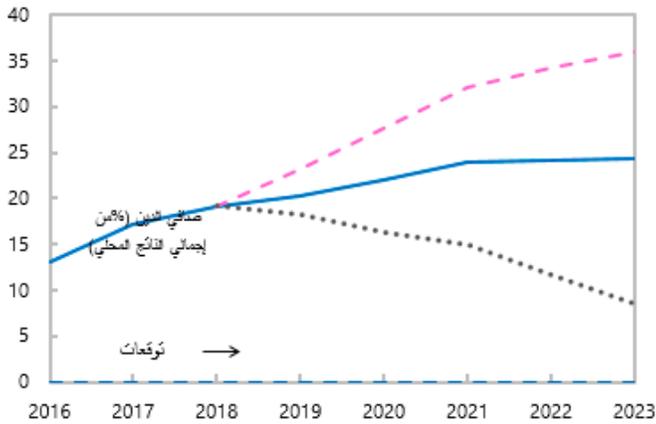
سيناريوهات بديلة

السيناريو الأساسي

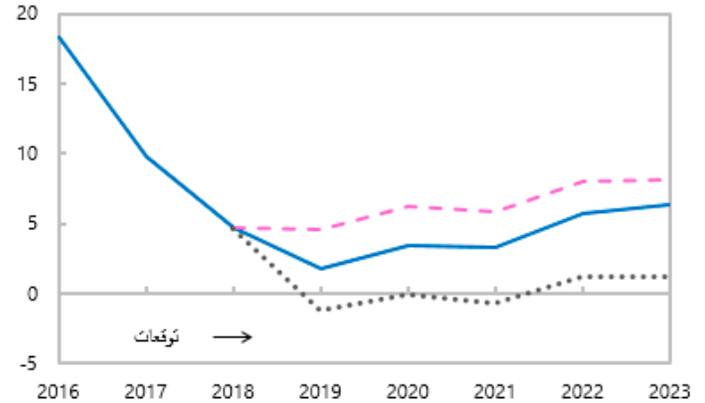
السيناريو التاريخي

الرصيد الأولي الثابت

إجمالي الدين العام الاسمي
(% من إجمالي الناتج المحلي)



إجمالي الاحتياجات التمويلية للقطاع العام
(% من إجمالي الناتج المحلي)



(%)

2023	2022	2021	2020	2019	2018	السيناريو التاريخي
3.6	3.6	3.6	3.6	3.6	1.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.0	0.7	0.3	0.5-	0.8	11.4	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي
2.1	2.1	2.2	2.2	2.0	3.0	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	5.6-	الرصيد الأولي
3.5	3.4	3.3	3.3	3.3	2.7	سعر الفائدة الفعلي

2023	2022	2021	2020	2019	2018	السيناريو الأساسي
2.4	2.2	2.1	2.0	1.9	1.9	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
1.0	0.7	0.3	0.5-	0.8	11.4	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي
2.1	2.1	2.2	2.2	2.0	3.0	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
4.2-	3.8-	3.4-	3.0-	2.7-	5.6-	الرصيد الأولي
3.6	3.6	4.0	3.8	3.3	2.7	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يفترض سيناريو الرصيد الأولي الثابت استيفاء جميع الاحتياجات التمويلية من خلال إصدار سندات دين قصيرة الأجل مع تمديد أجلها بالكامل كل سنة، مما يزيد الضغوط على إجمالي الاحتياجات التمويلية.

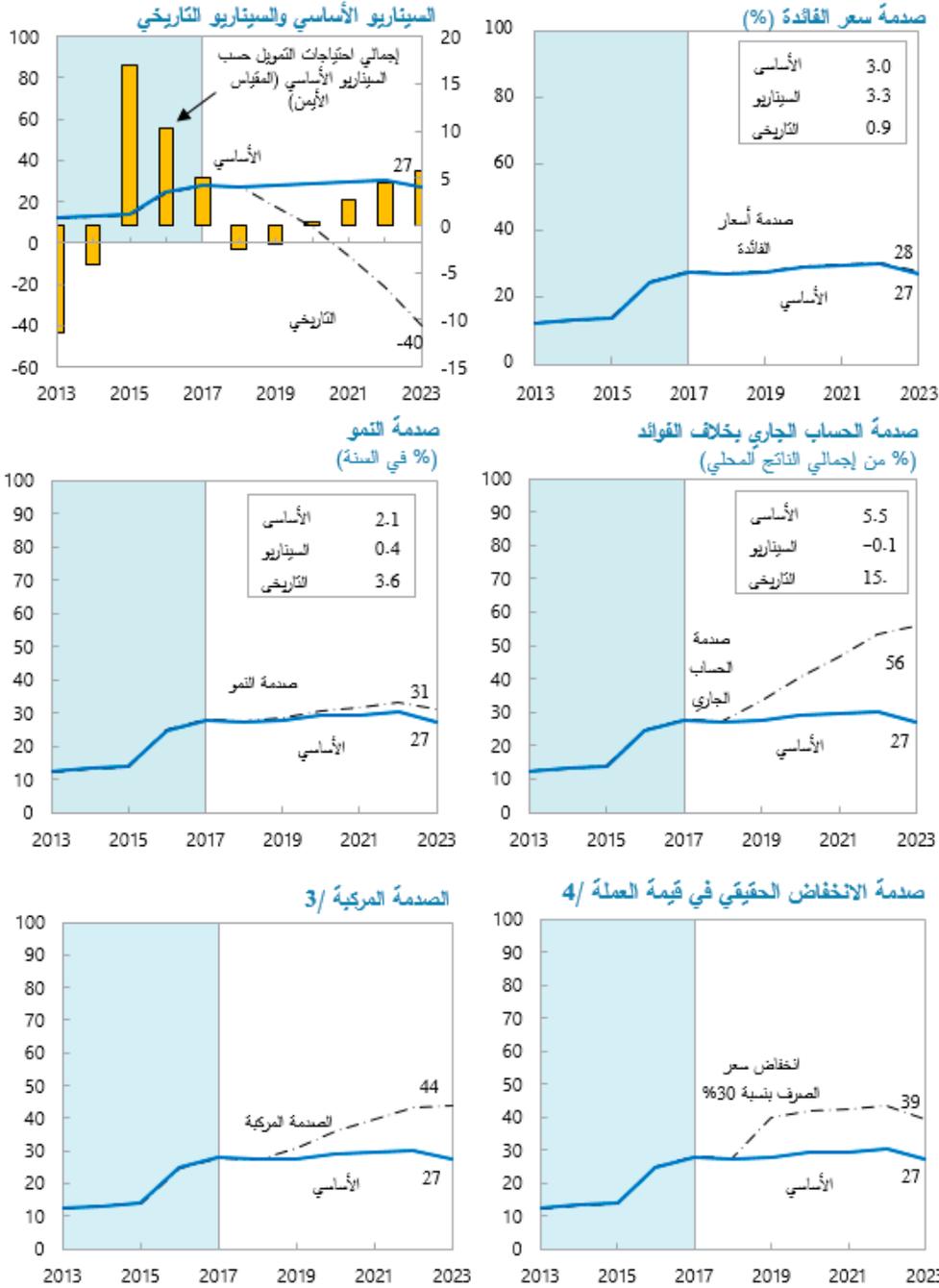
المملكة العربية السعودية: إطار استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي 2013-2023

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الحساب الجاري بدون فائدة المحقق لاستقرار الدين 6/	توقعات						فعلية							
	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013			
1.5	27.3	30.2	29.4	29.1	27.7	27.2	29.1	21.0	12.1	13.5	13.7	السيناريو الأساسي: الدين الخارجي		
	2.9-	0.7	0.3	1.4	0.5	1.9-	8.1	8.9	1.4-	0.2-	4.0-	التغير في الدين الخارجي		
	0.2-	1.3-	3.0-	5.2-	7.1-	7.3-	0.9-	5.0	10.3	8.2-	19.8-	التدفقات المنشئة للدين الخارجي المقيدة في الموازنة (9+8+4)		
	2.0-	3.3-	5.2-	7.6-	9.5-	9.8-	2.6-	3.0	7.5	10.1-	20.2-	عجز الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة		
	5.6-	7.0-	8.6-	10.6-	13.5-	12.6-	6.6-	0.4-	3.9	13.0-	23.5-	العجز في ميزان السلع والخدمات		
	31.8	33.0	34.3	35.9	38.0	39.1	36.5	26.6	29.2	48.2	57.8	الصادرات		
	26.3	26.0	25.7	25.4	24.5	26.4	30.0	26.2	33.1	35.2	34.3	الواردات		
	1.7	1.8	1.9	2.1	2.3	2.4	2.8	1.7	0.6	2.0	0.6	صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين (سالب)		
	0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	0.6-	0.2-	0.4	0.4	0.6	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، حصص الملكية		
	1.2-	1.3-	1.4-	1.6-	1.7-	1.9-	2.1-	1.5-	1.0-	2.4-	1.2-	صافي استثمارات المحافظة، حصص الملكية		
	0.1	0.2	0.3	0.4	0.2	0.0	1.1-	0.4	2.2	0.1-	0.2-	ديناميكيات الدين التلقائية 1/		
	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.1	1.1	1.0	0.9	1.0	1.0	المقام: $g+r+gr+1$		
	0.8	0.8	0.9	0.9	0.7	0.5	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	لمساهمة من سعر الفائدة الاسمي		
	0.7-	0.6-	0.6-	0.5-	0.5-	0.5-	0.2	0.2-	0.6-	0.5-	0.5-	لمساهمة من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي		
	1.4-	0.4	2.7	0.3	0.2	المساهمة من التغيرات في الأسعار وسعر الصرف 2/		
	2.7-	2.1	3.2	6.6	7.5	6.9	9.0	3.9	11.7-	8.0	15.8	القيم المتبقية، بما في ذلك التغير في إجمالي الأصول الأجنبية (3-2) 3/		
	85.7	91.4	85.9	81.1	73.0	69.7	79.7	79.1	41.5	27.9	23.7	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات (%)		
	51.8	39.2	23.1	2.3	15.6-	19.5-	34.1	66.5	111.0	31.9-	85.2-	إجمالي احتياجات التمويل الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية) 4/		
	6.1	4.8	2.9	0.3	2.0-	2.6-	5.2	8.8	14.9	4.3-	12.7-	% من إجمالي الناتج المحلي		
	1.5-	40.3-	21.1-	6.3-	7.4	17.8	27.2					سيناريو المتغيرات الأساسية عند متوسطاتها التاريخية 5/		
							المتوسط التاريخي					أهم الافتراضات الاقتصادية الكلية (السيناريو الأساسي)		
							الانحراف المعياري					نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)		
	2.4	2.2	2.1	2.0	1.9	1.9	3.5	3.6	0.9-	1.7	4.1	3.7	2.7	ارتفاع سعر الصرف (قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي، التغير %)
	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ارتفاع سعر الصرف (قيمة العملة المحلية بالدولار الأمريكي، التغير %)
	1.0	0.7	0.3	0.5-	0.8	11.4	12.6	2.3	7.4	3.0-	16.9-	2.3-	1.2-	مخفض إجمالي الناتج المحلي (التغير بالعملة المحلية)
	1.0	0.7	0.3	0.5-	0.8	11.4	12.6	2.3	7.4	3.0-	16.9-	2.3-	1.2-	مخفض إجمالي الناتج المحلي بالدولار الأمريكي (التغير %)
	2.8	2.9	3.1	3.3	2.7	2.0	0.7	0.9	1.1	1.4	0.5	0.5	0.5	سعر الفائدة الاسمي على الدين الخارجي (%)
	0.3-	0.9-	2.4-	3.9-	0.2-	27.5	27.8	3.3	19.1	7.9-	38.6-	8.5-	2.9-	نمو الصادرات بالدولار الأمريكي، (%)
	4.3	4.4	4.6	4.0	3.8	5.2	12.1	3.7	1.0-	19.9-	4.5-	12.6	6.9	نمو الواردات بالدولار الأمريكي، (%)
	2.0	3.3	5.2	7.6	9.5	9.8	11.2	15.3	2.6	3.0-	7.5-	10.1	20.2	صيد الحساب الجاري، ما عدا مدفوعات الفائدة
	1.7-	1.8-	1.9-	2.1-	2.3-	2.4-	2.8	1.7	2.8-	1.7-	0.6-	2.0-	0.6-	صافي التدفقات الداخلة الرأسمالية غير المنشئة للدين

1/ تحسب كحاصل ضرب $[r - g - r(1+g) + ea(1+r)] / (1+g+r+gr)$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة، حيث الرمز r هو سعر الفائدة الفعلي الاسمي على الدين الخارجي، والرمز g هو معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والرمز e هو ارتفاع سعر الصرف الاسمي (ارتفاع قيمة العملة المحلية بالدولار)، والرمز a هو نسبة الدين المقوم بالعملة المحلية في مجموع الدين الخارجي.
 2/ تحسب مساهمة التغيرات في الأسعار وسعر الصرف كحاصل ضرب $[r(1+g) + ea(1+r)] / (1+g+r+gr)$ في رصيد الدين خلال الفترة السابقة. وتزداد قيمة m بارتفاع قيمة العملة المحلية ($e < 0$) وارتفاع التضخم (على أساس منخفض إجمالي الناتج المحلي).
 3/ للتوقعات، يُشتمل البند على تأثير التغيرات في السعر وفي سعر الصرف.
 4/ يعرف بأنه عجز الحساب الجاري مضافاً إليه استهلاك دين القطاع العام متوسط الأجل وطويل الأجل، إضافة إلى الدين قصير الأجل في نهاية الفترة السابقة.
 5/ تتضمن المتغيرات الأساسية نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والحساب الجاري بخلاف القوائد والتدفقات الداخلة بخلاف الديون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.
 6/ الرصيد الثابت على المدى الطويل الذي من شأنه الحفاظ على استقرار نسبة الدين بافتراض أن المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وسعر الفائدة الاسمي، ومخفض النمو بالدولار الأمريكي، والتدفقات الداخلة بخلاف الديون كنسبة من إجمالي الناتج المحلي) تظل ثابتة عند مستويات آخر عام أعدت عنه التوقعات.

الشكل البياني 3: المملكة العربية السعودية: استمرارية القدرة على تحمل الدين الخارجي: اختبارات الحدود 1/ 2/
(الدين الخارجي % من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: البيانات المقدمة من المكتب المختص بالسعودية، وتقديرات خبراء الصندوق.
1/ المساحات المظلمة تمثل البيانات الفعلية، تعتبر فرادى الصدمات صدمات دائمة مقدار الواحدة منها نصف انحراف معياري. الأرقام الواردة في الخانات تمثل متوسط التوقعات للمتغيرات المعنية وفق السيناريو الأساسي والسيناريو المعروض. ويظهر أيضا المتوسط التاريخي للمتغير المعني لفترة 10 سنوات.
2/ بالنسبة للسيناريوهات التاريخية، تحسب المتوسطات التاريخية على مدى فترة العشر سنوات، وتستخدم المعلومات لتوقع ديناميكية الدين لفترة خمس سنوات قادمة.
3/ صدمات دائمة قيمة الواحدة منها ربع انحراف معياري تطبق على سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو ورسيد الحساب الجاري.
4/ انخفاض في القيمة الحقيقية للعملة نسبته 30% يحدث مرة واحدة في عام 2010.

الملحق الرابع: إصلاح أسعار الطاقة وحساب المواطن^٢

لا تزال إصلاحات أسعار الطاقة مستمرة وستكون أحد المصادر المهمة للإيرادات المالية في السنوات القادمة. وتستعين الحكومة ببرنامج "حساب المواطن" الجديد لتعويض الأسر عن الآثار التي تقع عليها نتيجة رفع أسعار الطاقة والإصلاحات على جانب الإيرادات غير النفطية. ويعمل هذا البرنامج بكفاءة، ويبدو متوسط مستوى التعويضات كافياً لتغطية آثار ارتفاع الأسعار على الأسر العادية. غير أن الخبراء لا تتوافر لهم معلومات كافية للتأكد من مدى كفاية التعويضات المقدمة للأسر منخفضة الدخل، وهو ما ينبغي أن تؤكد عليه الحكومة.

إيرادات المالية العامة من إصلاحات أسعار الطاقة

١- أجرت الحكومة زيادة كبيرة على أسعار البنزين والكهرباء في الأول من يناير ٢٠١٨. فقد ارتفعت أسعار البنزين من ٠,٨ ريال سعودي للتر إلى ٢,٠٤ ريال سعودي و١,٣٧ ريال سعودي للأوكتان ٩٥ والأوكتان ٩١ على التوالي، وهي زيادة سعرية تعادل ١٢٧% و٨٣%. ووفقاً للأسعار المتوقعة وقت زيارة بعثة مشاورات المادة الرابعة (مايو ٢٠١٨)، أدت هذه الزيادات السعرية إلى إلغاء متوسط دعم المستهلكين على بنزين أوكتان ٩٥ في عام ٢٠١٨. كذلك زادت تعرفه استهلاك الكهرباء، وتم تطبيق شرائح مبسطة للمستهلكين في الوحدات السكنية والتجارية (الجدول ١). ومن المفترض أن تكون التعرفة الجديدة لاستهلاك الكهرباء معبرة عن متوسط تكلفة إنتاج الكهرباء، ولكنها لا تزال توفر دعماً كبيراً للمستهلك نظراً لأن منتجي الكهرباء (وأهمهم الشركة السعودية للكهرباء) يحصلون على الوقود بسعر مدعم للغاية. لذلك تم رفع التعرفة إلى مستوى تكلفة الإنتاج المدعومة الحالية التي يتحملها منتج الكهرباء^٣.

٢- ظلت أسعار الوقود والمياه الأخرى ثابتة تقريباً مقارنة بعام ٢٠١٧. وتعتمد الحكومة تطبيق زيادات تدريجية ومتباينة وفق جداول زمنية محددة للوصول إلى الأسعار المرجعية بحلول ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن يبدأ سعر الغاز الطبيعي في الارتفاع اعتباراً من عام ٢٠٢٠، ولكنه لن يصل إلى السعر المرجعي إلا بوتيرة تدريجية للغاية، ويتوقع أن تصل أسعار الغاز النفطي المسال والكيروسين إلى المستوى المرجعي في عام ٢٠١٩، بينما يُتوقع أن ترتفع أسعار الديزل تدريجياً اعتباراً من عام ٢٠١٩. وتم إرجاء خطط إصلاح أسعار المياه نظراً لعدم معالجة المشكلات المتعلقة بقياس الاستهلاك وإصدار الفواتير حتى الآن. وتشرف هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج على تقييم هذه المشكلات، كما ستجري دراسة لتكلفة توفير المياه للمساعدة في إعداد جداول التعرفة الجديدة للاستهلاك.

٣- واستناداً إلى بيان الميزانية لعام ٢٠١٨، يعرض الجدول ٢ الجدول الزمني المفترض لزيادة الأسعار لتصل إلى المستويات المرجعية خلال الفترة ما بين ٢٠١٩ و٢٠٢٥. ويستخدم الخبراء هذا الجدول الزمني لتقدير إيرادات المالية العامة الناتجة عن إصلاح أسعار الطاقة. بالنسبة لمنتجات الوقود، تتكون الأسعار المرجعية من ثلاثة عناصر مختلفة: (١) سعر تسليم ظهر السفينة المتوقع لصادرات عام ٢٠١٨، و(٢) هامش التوزيع مستعدلاً لیساوي ٠,٣٧٥ ريال سعودي/لتر، و(٣) ضريبة القيمة المضافة بمعدل ٥%. ويتم إعداد توقعات الأسعار المرجعية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ باستخدام التوقعات الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن أسعار النفط المستقبلية (الشكل البياني ١). وبالنسبة للكهرباء، يبلغ متوسط التعرفة

^٢ أعد هذا الملحق دلفين برادي.

^٣ كذلك تنطوي جداول تعرفه استهلاك الكهرباء الجديدة على دعم متبادل لمستخدمي الكهرباء في الوحدات السكنية الذين يقل استهلاكهم عن ٦٠٠٠ كيلو واط في الساعة / شهرياً من جانب مختلف فئات المستهلكين الآخرين الذين تم رفع التعرفة المفروضة عليهم.

المملكة العربية السعودية

المرجعية ٠,٢٤ ريال سعودي/كيلو واط في الساعة بالنسبة لاستهلاك الوحدات غير السكنية، حسب تقديرات "هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج" لمتوسط تكلفة الإنتاج التي يتحملها منتج الكهرباء والمحسوبة على أساس أسعار مدخلات الإنتاج المدعمة. ولا يرجح أن يكون هذا المتوسط للتعرفة المرجعية معبرا عن سعر إنتاج الكهرباء الكفاء. فلا تزال الشركة السعودية للكهرباء تحصل على الوقود المستخدم لإنتاج الكهرباء بأسعار مدعمة للغاية من شركة أرامكو، مما يؤدي على الأرجح إلى قدر كبير من عدم الكفاءة التشغيلية في إنتاج الكهرباء.

تعريف الكهرباء في المملكة العربية السعودية

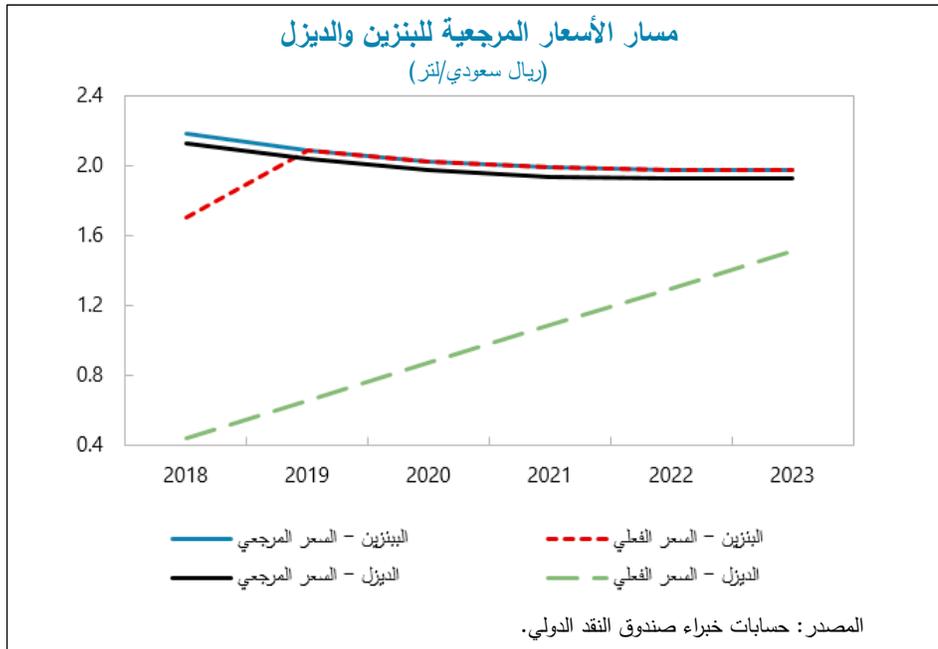
2018	2017	تصنيف المستهلك	تصنيف الاستهلاك (كيلو واط في الساعة / في الشهر)
		سكني	
	5		1 -- 2000
18	10		2001-4000
	20		4001-6000
	30		6001-8000
30	30		أكثر من 8000
	16	تجاري	1 -- 2000
20			2001-4000
	24		4001-6000
30			6001-8000
	30		أكثر من 8000
32	32	الحكومة	جميع التوائح
18	18	صناعي	جميع التوائح
	10	زراعي	1 -- 2000
16			2001-4000
	12		4001-6000
20			6001-8000
	16		جميع التوائح

المصدر: هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.

افتراضات بشأن جدول إصلاحات أسعار الطاقة لعام 2019 وما بعده

الزيادة السعرية الأخيرة	الزيادة السعرية الأولى	السعر المرجعي	عدد الزيادات	عدد السنوات حتى بلوغ السعر المرجعي السعرية	الأسر
22%	22%	2.1	1	2019-19	البنزين (لتر)
					غير الأسر
22%	22%	2.1	1	2019-19	البنزين (لتر)
12%	48%	1.9	7	2019-25	الديزل (لتر)
57%	131%	2.0	2	2019-20	وقود الطائرات (لتر)
16%	250%	1.7	7	2019-25	زيت الوقود الثقيل (لتر)
51%	106%	2.0	2	2019-20	الكيروسين (لتر)
63%	168%	23.2	2	2020-21	الغاز (مليون وحدة حرارية بريطانية)

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي استنادا إلى بيان وزارة المالية حول ميزانية الدولة للعام المالي 2018.



٤- وتُقدَّر إيرادات المالية العامة من زيادات أسعار الكهرباء والبنزين في عام ٢٠١٨ بحوالي ٣٠ مليار ريال سعودي، ويمثل قطاع الأسر حوالي ٨٠% من مجموع هذا المبلغ (الجدول ٣). وفي المرحلة المقبلة، تفيد التقديرات بأن إيرادات المالية العامة من رفع الأسعار المحلية للطاقة إلى مستوياتها المرجعية سوف تبلغ ١١٢ مليار ريال سعودي بحلول عام ٢٠٢٣ (وهي إيرادات إضافية إلى جانب الإيرادات الناتجة عن بيع منتجات الطاقة محلياً). ويسهم قطاع الأسر بالجانب الأكبر في بداية فترة الإصلاح، بينما يتوقع أن تتحمل القطاعات الأخرى عدا قطاع الأسر الجزء الأكبر من تكلفة الإصلاح اعتباراً من عام ٢٠٢٠ وأن يسهم بثلاثي الوفورات المالية بحلول ٢٠٢٣ (الشكل البياني ٢).

الوفورات المالية التقديرية

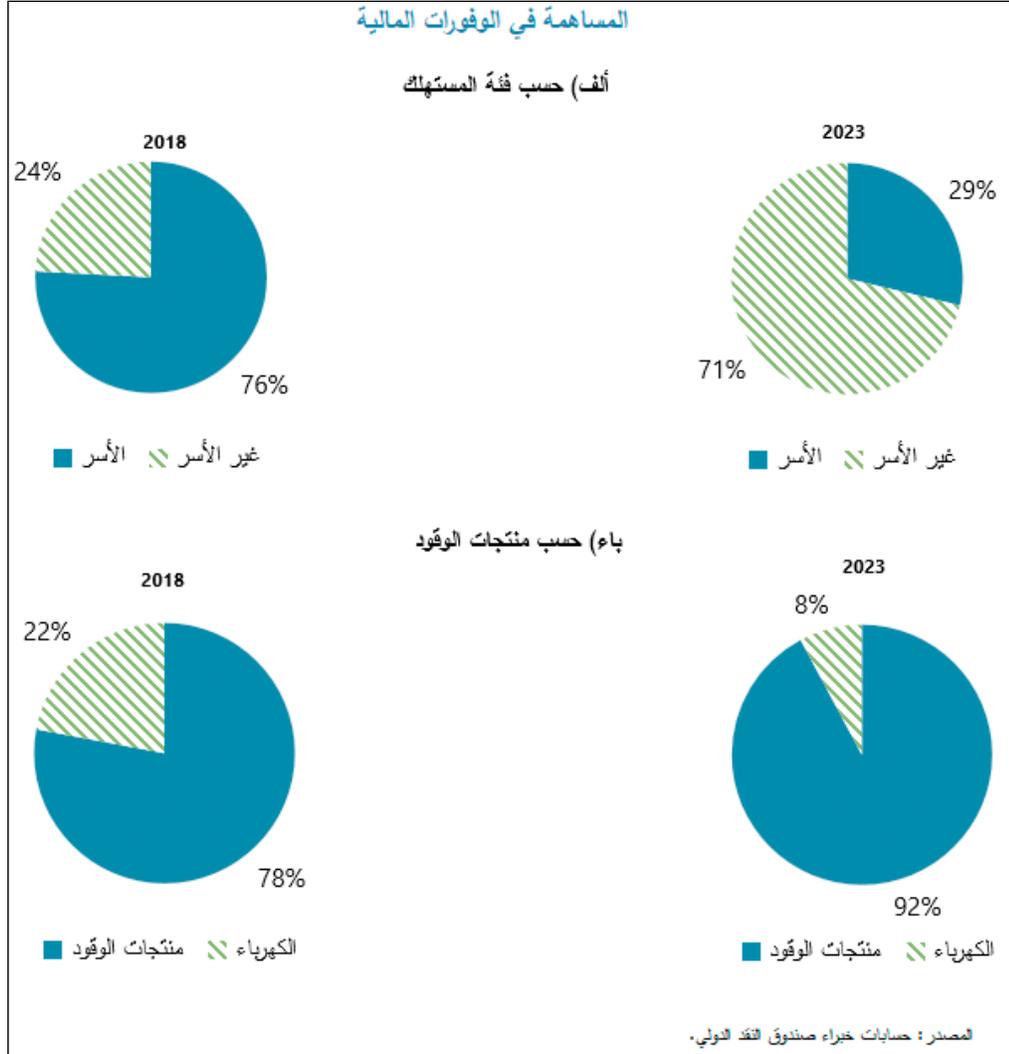
ألف) حسب فئة المستهلك

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
35	33	32	32	31	23	الأسر
77	69	61	45	23	7	غير الأسر
112	102	94	76	53	30	المجموع

باء) حسب المنتجات

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
102	93	85	68	45	23	منتجات الوقود
9	9	9	9	8	7	الكهرباء
112	102	94	76	53	30	المجموع

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

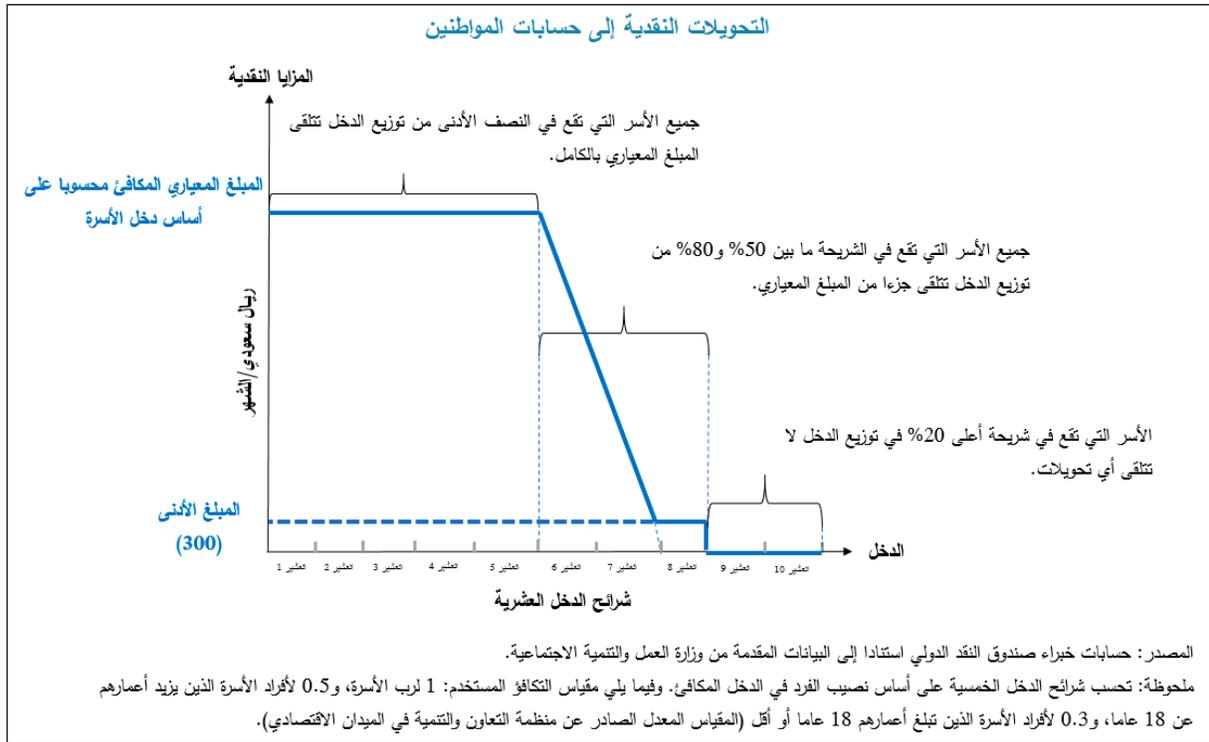


حساب المواطن

٥- سعيًا للتخفيف من الآثار السلبية على رفاة الأسر نتيجة إصلاح أسعار الطاقة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة والآثار غير المباشرة للرسوم المفروضة على العمالة الأجنبية، قامت بتنفيذ برنامج "حساب المواطن" للتحويلات النقدية. وبدأ المواطنون التسجيل في "حساب المواطن" اعتبارًا من فبراير ٢٠١٧ - حيث قام أرباب الأسر بتقديم الطلبات عبر شبكة الإنترنت، وقدموا بيانات عن الدخل وحجم الأسرة ومحل الإقامة والجنسية. وتم فتح باب التسجيل للجميع، وخلال الفترة فبراير ٢٠١٧ - إبريل ٢٠١٨، سجلت ٤,٤ مليون أسرة تضم ١٤,٦ مليون شخص في حساب المواطن. وعند التسجيل، يتم تحديد الأهلية وفق ثلاثة معايير: (١) تكوين الأسرة، و(٢) وضع الإقامة في المملكة، و(٣) الجنسية السعودية.^٤ وتجري مقارنة المعلومات المقدمة من المواطنين في نماذج التسجيل دوريًا بقواعد بيانات ١٧ كيانًا حكوميًا (مثل الضمان الاجتماعي).

^٤ على سبيل المثال، فإن الأسر المكونة من شخص واحد أقل من سن معين لا تكون مؤهلة. وهناك عدة فئات من غير السعوديين (مثل فئة "البدون"، والسعوديات المتزوجات من غير السعوديين) مؤهلة لاستفادة من البرنامج في حالة الإقامة في المملكة.

٦- وبالنسبة للأسر المستحقة، يقل مبلغ التحويل النقدي الشهري كلما ازداد دخل الأسرة (الشكل البياني ٣). إذ تحصل الأسر التي يقع دخلها في الشرائح العشرية الخمس الدنيا على كامل مبلغ التحويل، بينما تحصل الأسر في الشريحتين العشريتين السادسة والسابعة على جزء من المبلغ، وتحصل الأسر في الشريحة العشرية الثامنة على الحد الأدنى البالغ ٣٠٠ ريال سعودي/شهرياً. وتبلغ قيمة التحويل الكامل للفرد الواحد ٣٨٢ ريالاً/شهرياً، ويمكن حساب تحويل الأسرة بالكامل كمضاعفات المبلغ الفردي باستخدام مقياس التكافؤ^٥. فعلى سبيل المثال، إذا كانت الأسرة مكونة من ٦ أفراد (٣ بالغين تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً و٣ أطفال تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً) وتستحق كامل مبلغ التحويل، فإنها تحصل على ١١٠٨ ريالاً شهرياً (أي ٣٨٢ x ٢,٩). وفي إبريل ٢٠١٨، حصلت ٣,٧ مليون أسرة - أي ٨٣% من جميع الأسر المسجلة - على تحويلات نقدية بلغت قيمتها ٢,٢ مليار ريال سعودي^٦. وحصلت ٥٧% من هذه الأسر على تعويضات كاملة بلغت في المتوسط ٩٣٣ ريالاً سعودياً شهرياً.



٧- وفي ظل عدم توافر البيانات والمعلومات عن المنهجية المستخدمة في حساب المستوى المعياري للتعويضات، يصعب تقييم مدى كفاية التعويضات لموازنة التراجع الفعلي في مستوى رفاهية الأسر. وقد تم حساب المستوى المعياري للتعويضات على أساس مستويات الاستهلاك العادلة للطاقة (البنزين والكهرباء) والغذاء لأسرة ممثلة مكونة من ٦ أفراد (٣ تزيد أعمارهم عن

^٥ المقياس المستخدم هو مقياس التكافؤ المعدل الصادر عن مؤسسة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يعزى القيمة ١ إلى رب الأسرة، والقيمة ٠,٥ لكل فرد إضافي (يتجاوز عمره ١٨ عاماً) والقيمة ٠,٣ لكل طفل (أقل من ١٨ عاماً). ومع توافر البيانات بشأن أصول الأسر من خلال نماذج التسجيل في حساب المواطن، تعتمد الحكومة تعديل الصيغة المستخدمة في حساب المزايا التراجعي حجم الأصول أيضاً.

^٦ لذلك فإن "عدم الحصول على تحويلات" إما يعني أن الأسرة غير مستحقة، أو أن الأسرة مستحقة ولكنها تقع في شريحة الدخل الخمسية العليا (أغنى ٢٠% من السكان).

١٨ عاماً، و٣ تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً) وتمتلك سيارتين ومنزل. ويستند في حساب المستوى المعياري للتعويضات إلى ثلاثة مكونات:

- مكون الطاقة: (الزيادة في سعر الكهرباء \times مستوى الاستهلاك العادل للكهرباء) + (الزيادة في سعر البنزين \times المستوى العادل لاستهلاك البنزين)
- مكون ضريبة القيمة المضافة: معدل ضريبة القيمة المضافة \times سلة الغذاء العادلة
- المكون غير المباشر: ٠,٣ \times (مكون الطاقة + مكون ضريبة القيمة المضافة) %.

لذلك فإن مستويات الاستهلاك العادل للكهرباء والبنزين والغذاء هي المحدد الرئيسي للمزايا النقدية التي تحصل عليها الأسر المستحقة. وتبلغ مستويات الاستهلاك العادل للكهرباء والبنزين ٢٨٩٠ كيلو واط في الساعة / شهريا و٤٩٨ لترا / شهريا للأسرة الممتلئة.

٨- واستنادا إلى البيانات المتاحة للخبراء، فإن التعويضات المقدمة من خلال حساب المواطن تبدو كافية لتغطية متوسط التراجع في مستوى الرفاهية نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة في بداية عام ٢٠١٨. غير أنه لا توجد معلومات تفصيلية لتقييم مدى كفاية توزيع التعويضات عبر مجموعات الدخل. وفي الجدول ٤، تعقد المقارنة بين مستوى التعويضات المنصرفة من خلال حساب المواطن لموازنة الآثار الناتجة عن ارتفاع أسعار البنزين والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على منتجات الغذاء والتأثير التضخمي غير المباشر الناتج عن زيادة أسعار الطاقة (التعويض ١)، وثلاثة مستويات تعويض بديلة تم حسابها استنادا إلى متوسط البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للإحصاء:

- التعويض (٢) يستند إلى متوسط إنفاق الأسر السعودية على الكهرباء والغاز المستمدة من مسح إنفاق ودخل الأسر لعام ٢٠١٣ والمعدلة لمراعاة مستويات الإنفاق لعام ٢٠١٧. وفيما يلي طريقة حساب التراجع المباشر في مستوى رفاهية الأسر نتيجة زيادة أسعار الكهرباء والبنزين وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات الغذائية:

◀ نصيب البنزين في الميزانية \times الزيادة في سعر البنزين (%) \times متوسط مجموع نفقات الأسر

◀ نصيب الكهرباء في الميزانية \times الزيادة في سعر الكهرباء (%) \times متوسط مجموع نفقات الأسر

◀ نصيب الغذاء في الميزانية \times ٠,٥٥ (معدل ضريبة القيمة مضافة ٥%) \times متوسط مجموع إنفاق الأسر

- التعويض (٣) يستند إلى متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والبنزين في عام ٢٠١٧ في المملكة على أساس التعويض المكافئ. وفيما يلي طريقة حساب التراجع المباشر في مستوى الرفاهية اللازم تعويضه والناتج عن زيادة أسعار الكهرباء والبنزين:

◀ نصيب الفرد من استهلاك البنزين \times الزيادة في سعر البنزين \times ٢,٩

◀ نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء \times الزيادة في سعر الكهرباء \times ١,٢,٩

^٧ هذا المكون غير المباشر مصمم للتعويض عن الآثار غير المباشرة لإصلاحات أسعار الطاقة وضريبة القيمة المضافة على أسعار المستهلكين وأي آثار سعرية غير مباشرة ناتجة عن الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة.

^٨ وفقا لمقياس التكافؤ المعدل الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الوزن الإجمالي لأسرة ممثلة مكونة من ٦ أفراد، ٣ منهم تزيد أعمارهم عن ١٨ عاماً و٣ منهم تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً يساوي: ١ + ٢ * ٠,٥ + ٣ * ٠,٣ = ٢,٩.

- **التعويض (٤)** يستند أيضا إلى متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء والبنزين في عام ٢٠١٧ في المملكة على أساس التعويض غير المكافئ. وفيما يلي طريقة حساب التراجع المباشر في مستوى الرفاهية اللازم تعويضه والناجم عن زيادة أسعار الكهرباء والبنزين:

﴿ نصيب الفرد من استهلاك البنزين X الزيادة في سعر البنزين $X ٦$ ﴾

﴿ نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء X الزيادة في سعر الكهرباء $X ٦$. والرقم ٦ هو عدد أفراد الأسرة الممتلئة.

مستويات التعويض الكامل البديلة لأسرة مكونة من 6 أفراد					
متوسط مستويات الإنفاق لعام 2017		بيانات متوسط أفضية الإنفاق من الميزانية المستمدة من مسح الأسر لعام 2013 معجلة حسب مستويات الاستهلاك في عام 2017		التعويضات المودعة في حسابات المواطنين حسب مستويات الاستهلاك المعادلة	
(4)	(3)	(2)	(1)	الاستهلاك (تر-كيلو واط في الساعة / شهريا)	الاستهلاك (ريال سعودي/شهريا)
التعويض غير المكافئ (ريال سعودي/شهريا)	التعويض المكافئ (ريال سعودي/شهريا)	الاستهلاك (ريال سعودي/شهريا)	الاستهلاك (ريال سعودي/شهريا)	498	438
458	221	311	438	2,890	165
154	75	128	165	2,668	133
غير متاح	غير متاح	170	133	-	221
غير متاح	غير متاح	183	221	-	793
غير متاح	غير متاح	793	957	-	957
				البنزين	
				لكهرباء	
				الأغذية والمشروبات	
				المكون غير المباشر	
				مجموع التعويضات	

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُحسب مبالغ التعويض لأسرة مكونة من 6 أفراد (3 بالغين فوق سن 18 عاما، و3 أطفال دون سن 18 عاما). ويختلف مجموع مبلغ التعويض (1) عن 1108 ريال سعودي/شهريا بسبب ندرة المعلومات المتاحة عن الصيغة المحددة للمزايا، وعن التغيرات السعرية التي تأخذها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في الاعتبار عند حساب التعويضات.
1/ لتر/شهريا.
2/ كيلو واط في الساعة/شهريا.
3/ ريال سعودي/شهريا.

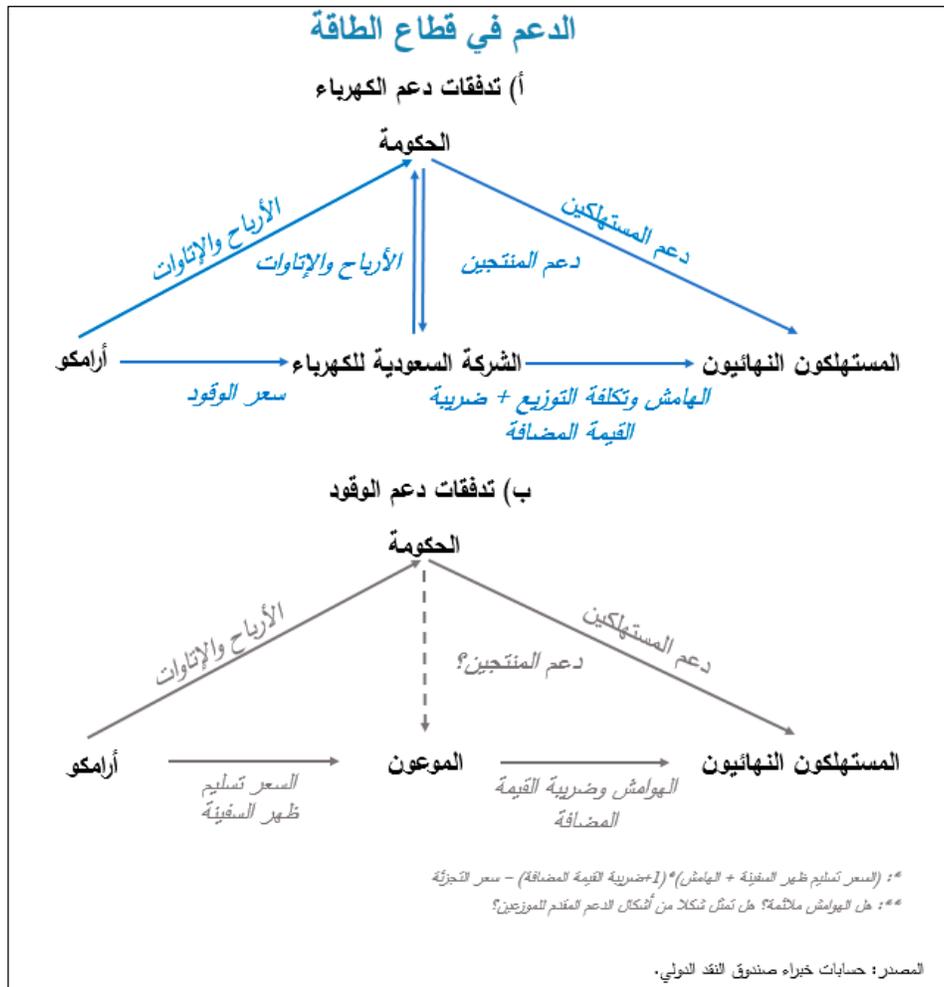
السياسات الموصى بها

٩- لنجاح إصلاحات أسعار الطاقة يجب أن توازن الحكومة بين تحقيق الإيرادات المالية وتوفير التعويض الكافي للأسر من خلال حساب المواطن. وفي هذا الصدد، فإن تقييم التحويلات الحالية من حيث (١) كفايتها وتغطيتها للأسر منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، و(٢) تصاعديتها سيساعد في بناء الثقة في حساب المواطن بوصفها أداة مهمة لإعادة توزيع الدخل. فعلى سبيل المثال، شهد مستخدمو الكهرباء الذين يقل استهلاكهم عن ٢٠٠٠ كيلو واط في الساعة شهريا زيادة في الأسعار بنسبة ٢٦٠% (من ٥ هللات إلى ١٨ هللة / كيلو واط في الساعة - الجدول ١) وهم ينتمون على الأرجح إلى الأسر منخفضة الدخل. لذلك يتعين أن تؤكد الحكومة ما إذا كانت التحويلات المنصرفة من خلال حساب المواطن كافية لتعويض التراجع في مستوى رفاهية الأسر التي تقع في الطرف الأدنى من نطاق توزيع الدخل.

١٠- وينبغي الإعلان على نطاق واسع عن تفاصيل التعويضات المقدمة من خلال حساب المواطن ومدى كفايتها مع إعطاء أمثلة توضيحية. وبغير ذلك، ستتأثر مصداقية برنامج حساب المواطن، لا سيما مع بداية فصل الصيف وارتفاع فواتير

الكهرباء، وستزداد احتمالات قيام الحكومة باتخاذ تدابير تخفيفية أخرى بتكاليف مرتفعة على المالية العامة على غرار البدلات التي تم إقرارها بموجب أمر ملكي في يناير ٢٠١٨.

١١- وفي الوقت الذي تعزز فيه الحكومة تعديل الأسعار بصفة دورية تمهيدا لإلغاء دعم المستهلكين، ينبغي زيادة الشفافية والإعلان بوضوح عن الدعم المقدم لمنتجي الطاقة. وينبغي أن تكون أسعار منتجات الوقود والكهرباء معبرة عن الإنتاج الكفاء للطاقة. غير أن تعرفه استهلاك الكهرباء تعبر عن تكلفة الإنتاج المدعومة للغاية من خلال التحويلات غير المعلنة من الحكومة إلى الشركة السعودية للكهرباء لمساعدتها في دفع قيمة مدخلات الإنتاج، وعمليات الصيانة، ومشروعات الاستثمار، ومن خلال دفع أسعار مخفضة على الوقود لشركة أرامكو (الشكل البياني ٤أ). وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون حوكمة قطاع الكهرباء أكثر وضوحا، مع إعطاء دور أكبر لجهة تنظيمية مستقلة لتحديد أسعار المستهلكين وتدقيق سجلات شركات الكهرباء. وسيساعد ذلك في منع تسييس أي زيادات مستقبلية في الأسعار وإعطاء الحافز الملائم للشركات والمستهلكين لاتباع ممارسات أكثر كفاءة. وفي نفس السياق، يوصي الخبراء بزيادة شفافية هيكل أسعار الوقود من خلال نشر عناصر المختلفة (تكلفة توفير الوقود التي تتحملها شركة أرامكو، ورسوم إنتاج النفط، وهوامش التوزيع، وضريبة القيمة المضافة)، وإجراء دراسة على سوق النفط لتحديد المستوى الملائم لهوامش توزيع الوقود (الشكل البياني ٤ب). وستساعد الشفافية والإفصاح الكامل عن صيغة تسعير الوقود ونشرها بصفة دورية في توعية الجمهور بشأن العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار، مما يزيد من سهولة تقبل هذه التقلبات.



الملحق الخامس: التقدم المحرز نحو تنفيذ أهم توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١٧^١

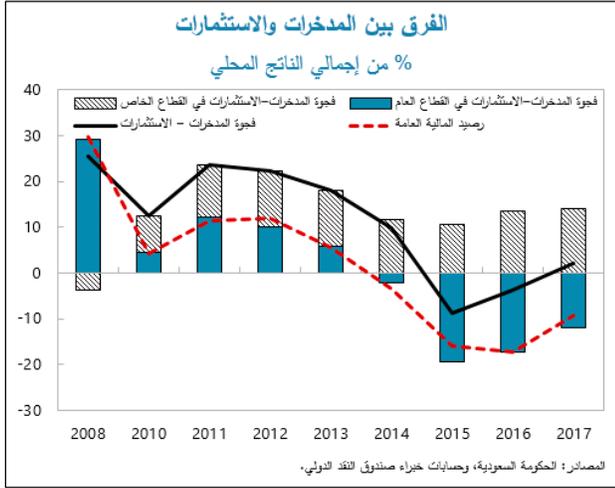
التوصيات	التقدم المحرز
الرقابة المصرفية	
تحديث الميثاق المصرفي ونظام مراقبة البنوك بغرض محو أي أحكام متضاربة أو متكررة، وإلغاء المادة ٢١ بشأن صلاحيات وزير المالية التي تخول له في أحوال استثنائية إعفاء أي بنك من تطبيق أحكام هذا النظام.	أنشئت لجنة داخلية في مؤسسة النقد العربي السعودي لمراجعة جميع القوانين واللوائح وتقديم التوصيات بشأن مدى الحاجة إلى تعديل مواد معينة في القوانين واللوائح الحالية.
تدوين ونشر جميع التعميمات التشريعية المصرفية، واستبعاد التعميمات التي ألغيت بموجب تعميمات لاحقة.	تنشر مؤسسة النقد العربي السعودي آخر التعميمات التشريعية على موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت وتعمل حالياً على نشر التعميمات السابقة بمجرد الانتهاء من مراجعتها لاستبعاد التشريعات التي ألغيت وحلت محلها نسخ لاحقة.
تعزيز المنهج الرقابي من خلال تحسين آليات تحديد مخاطر البنوك وتقييم الرقابة عليها، وتحقيق الاتساق بين عملية التخطيط الرقابي وأنماط مخاطر البنوك، وتطوير آليات توثيق عملية فحص القروض.	بدأ مؤخرا تعميم العمل بالإطار الرقابي المصرفي الجديد القائم على المخاطر. ويجري حالياً تصنيف مخاطر البنوك استناداً إلى مزيج من تصنيف المخاطر الكامنة وتصنيف ضوابطها. وتستند حالياً عملية التخطيط الرقابي بالنسبة للرقابة الميدانية والمكتبية في البنوك على أنماط المخاطر في البنك المعني. وفيما يتعلق بفحص القروض، تم تطوير آليات التوثيق.
إعداد دليل بشأن إصدار تراخيص البنوك ونشر مبادئ توجيهية بشأن ترخيص البنوك.	تم وضع إجراءات جديدة لإصدار التراخيص، وتجري حالياً مراجعتها واعتمادها داخلياً.
توفير توجيهات للبنوك بشأن ربط أنماط المخاطر للمنتجات الإسلامية بإطار اتفاقية بازل.	وضعت مؤخراً مؤسسة النقد العربي السعودي مبادئ توجيهية بشأن تطبيق إطار بازل على مخاطر المنتجات الإسلامية. وتجري حالياً مشاورات في هذا الشأن مع البنوك. ووفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، قامت جميع البنوك بإدراج قسم مفصل بشأن مخاطر المنتجات الإسلامية في الوثائق الخاصة بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
اعتماد مشروع القواعد التنظيمية بشأن تصنيف القروض وضمان تقديم تقارير منتظمة وشاملة عن حجم القروض التي أعيدت جدولتها وأعيدت هيكلتها.	طلبت مؤسسة النقد العربي السعودي الحصول على المساعدة الفنية من الصندوق في هذا الشأن.
إلزام البنوك بوضع سياسات وإجراءات رسمية لعمليات إعادة جدولة القروض وإعادة تمويلها وإعادة هيكلتها، وتقديم إقرارات احترازية عنها.	طلبت مؤسسة النقد العربي السعودي الحصول على المساعدة الفنية من الصندوق في هذا الشأن.
تعزيز التعاون عبر الحدود من خلال إبرام مذكرات تفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية.	وفقاً للقوانين السعودية، عرضت مؤسسة النقد العربي السعودي عدداً من مذكرات التفاهم مع جهات تنظيمية أجنبية من خلال القنوات التشريعية. وبمجرد الموافقة على هذه المذكرات، سيتم توقيعها مع السلطات الأجنبية.
إدارة السيولة	
وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة لتوجيه عمليات أسواق المال.	تم وضع إطار لإعداد تنبؤات السيولة ويجري حالياً اختباره.
شبكات الأمان المالي	

^١ أعد هذا الملحق ديفيا كيرتي استناداً إلى البيانات المقدمة من موظفي مؤسسة النقد العربي السعودي.

اعتماد وتنفيذ مشروع قانون تسوية الأوضاع.	جاري التنسيق بين مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية بشأن مشروع القانون.
وضع إطار لمساعدات السيولة الطارئة.	قيد التنفيذ.
وضع إطار زمني لسداد مدفوعات صندوق حماية الودائع وضمان توافر خط تمويل احتياطي.	ثمة مناقشات جارية مع البنك الدولي في الوقت الحالي للحصول على المساعدة الفنية.
سياسة السلامة الاحترازية الكلية	
توسيع نطاق تعريف نسبة الدين إلى الدخل الوارد في اللوائح بحيث يتضمن جميع أنواع الدين والدخل.	تمت مراعاة هذا الأمر عند إعداد مبادئ الإفراض المسؤول، حيث روعيت جميع أنواع الدين والدخل عند حساب نسبة أعباء الدين لمنتجات التجزئة التي تقدمها البنوك وشركات التمويل. وتم الانتهاء من إعداد المبادئ وسوف تصدر قريباً.
تعزيز آليات جمع واستخدام بيانات قطاعات الأسر والشركات والعقارات.	جاري العمل على تعزيز آليات جمع هذه البيانات. وينشر حالياً مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات.

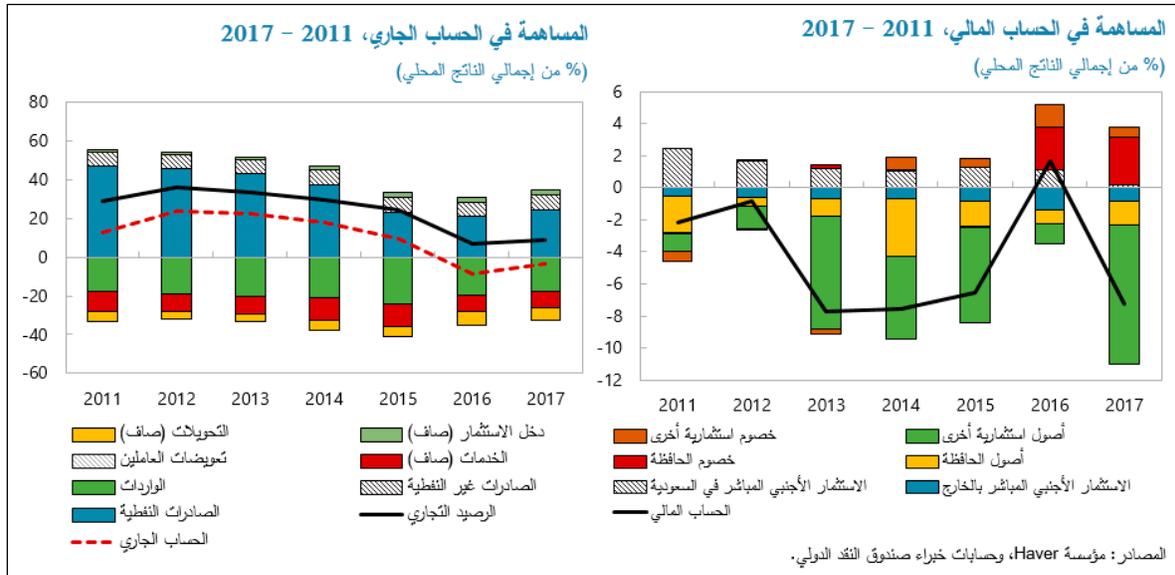
الملحق السادس - تقييم استمرارية المركز الخارجي في المملكة العربية السعودية¹

يشير تقييم خبراء الصندوق إلى أن المركز الخارجي في عام ٢٠١٧ كان أضعف من المستوى الذي يتسق مع مرتكزات السياسة المُحَبَّبة في الأجل المتوسط. ويتعين النجاح في تنفيذ عملية التصحيح المالي المقررة في الأجل المتوسط لتعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.

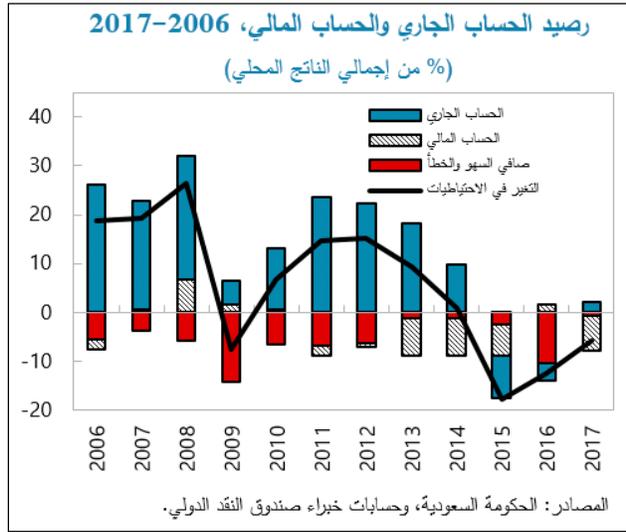


١- في عام ٢٠١٧، سجل الحساب الجاري فائضا قدره ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعجز قدره ٣,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. وانخفضت واردات السلع بنسبة ٧% في ظل انكماش الاقتصاد في عام ٢٠١٧، وزادت الصادرات بنسبة ٢٠% مما يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط (حيث انخفض حجم الواردات بنسبة ٩,٤%)، كما انخفض حجم الصادرات بنسبة ١% نتيجة اتفاق أوبك+. وتحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٢,٢% في عام ٢٠١٧ مع ارتفاع أسعار النفط، ويتوقع تحسنها مجددا بنسبة ٢٩% في عام ٢٠١٨. وتحسن الميزان التجاري بنسبة ٦% من إجمالي الناتج المحلي، كما تراجع عجز الخدمات بنسبة ١% من إجمالي الناتج المحلي.

ومن المتوقع أن يشهد الحساب الجاري مزيدا من التحسن ليسجل فائضا قدره ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ مع ازدياد الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط على المدى القريب، ثم يتراجع على المدى المتوسط مع تراجع أسعار النفط. ومن المفترض أن يصل سعر النفط إلى ٧٠,٧ دولارا في عام ٢٠١٨، ليتراجع بعد ذلك إلى ٥٩,٢ دولارا في عام ٢٠٢٣ (مقابل ٥٣,٢ دولارا في عام ٢٠١٧). ومن منظور نسبة الادخار إلى الاستثمار، سجل الحساب الجاري فائضا بسبب تراجع فجوة الادخار-الاستثمار في القطاع العام وزيادة مدخرات القطاع الخاص.



¹ هذا الملحق من إعداد أتنا اندوي.



٢- وارتفعت التدفقات المالية الخارجة في عام ٢٠١٧، بينما انخفض بند السهو والخطأ. وواصلت الحكومة إصدار سندات الدين في الأسواق الدولية، بينما استمر صندوق الاستثمارات العامة في مراكمة الأصول الخارجية. وتراجع بند السهو والخطأ تراجعاً كبيراً بحوالي ١٠% تقريباً من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعام ٢٠١٦.

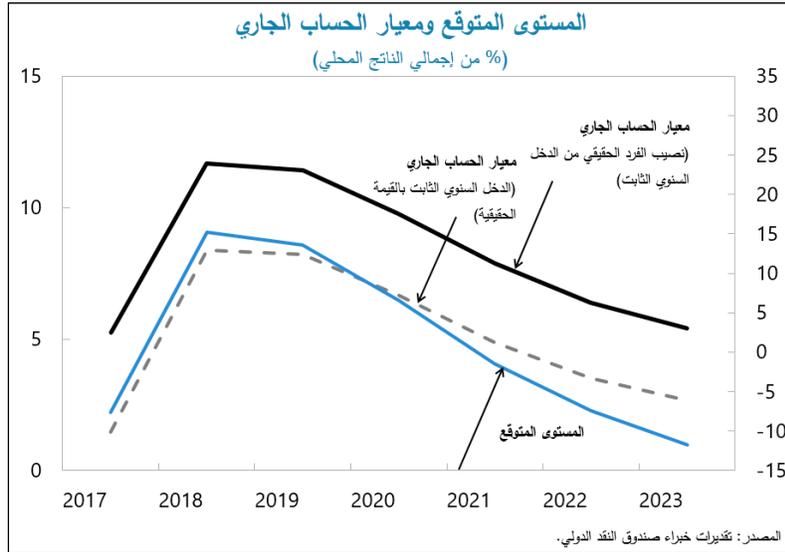
٣- وتراجعت احتياطات النقد الأجنبي أكثر في عام ٢٠١٧، ولكنها ظلت مرتفعة مقارنة بمقاييس التغطية المعيارية المعتمدة في صندوق النقد الدولي. وتم سحب مبالغ طائلة أخرى من احتياطات النقد الأجنبي في عام ٢٠١٧ بلغت ٤٠ مليار دولار (وكانت احتياطات النقد

الأجنبي قد تراجعت بمقدار ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦). وفي نهاية عام ٢٠١٧، بلغ صافي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي ٤٨٩ مليار دولار (أي ما يعادل ٧١% من إجمالي الناتج المحلي، و ٢٨ شهراً من أشهر الواردات، و ١٠٢% من النقود بمعناها الواسع، و ٤٧٠% من مقياس كفاية الاحتياطات المستخدم لدى صندوق النقد الدولي). وبالنسبة لمقياس الصندوق المركب لقياس كفاية الاحتياطات الوقائية (الذي أعده للأسواق الصاعدة) فيتم حسابه كحاصل جمع مرجح لأربعة عناصر تعكس مصادر الضغوط المحتملة على الاحتياطات. وفي حالة المملكة العربية السعودية، نجد أن صادرات السلع والخدمات والنقود بمعناها الواسع هما أكثر العناصر المساهمة في مقياس تقييم كفاية الاحتياطات، بينما تساهم الديون الخارجية قصيرة الأجل والخصوم الأخرى مساهمة أقل بكثير. وقد بلغ مستوى تغطية الاحتياطات ٤٧٠% من هذا المقياس في عام ٢٠١٧، ومن المتوقع تراجعها إلى ٤٣٤% من المقياس بحلول عام ٢٠٢٣، مقارنة بنطاق الاحتياطات البالغ ١٠٠% إلى ١٥٠% الذي يوصي به الصندوق. وتظل تغطية الاحتياطات كافية في عام ٢٠٢٣، حيث تبلغ حوالي ٢٧٢% من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات حتى بعد تعديله لمراعاة المخاطر المؤثرة على الحسابات الخارجية نتيجة الاعتماد على إيرادات الصادرات النفطية وذلك باستخدام سعر نفط أقل بنسبة ٣٣% في المتوسط من السيناريو الأساسي.

تقييم كفاية الاحتياطات الأجنبية
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات												
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	
48	51	49	48	46	45	43	40	37	49	36	45	الدين الخارجي قصير الأجل
168	171	164	160	138	117	96	70	44	13	21	7	الخصوم الأخرى (خصوم الحافظة + خصوم الاستثمار الأخرى - الأسهم بالقيمة المتبقية عند الاستحقاق) / 1
589	563	540	520	502	489	478	477	473	461	412	372	النقود بمعناها الواسع
282	283	285	292	304	305	240	201	218	355	388	399	الصادرات من السلع والخدمات
586	605	603	592	560	522	489	529	609	724	717	648	الاحتياطات الأجنبية الفعلية
135	134	130	128	122	116	104	94	89	99	95	92	مقياس تقييم كفاية الاحتياطات
434	452	463	464	458	449	470	563	684	732	755	704	الاحتياطات الأجنبية % من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات (% 3/)
66.0	70.5	72.3	72.8	69.9	66.9	71.2	82.0	93.1	95.8	96.0	88.0	الاحتياطات الأجنبية % من إجمالي الناتج المحلي
99	108	112	114	112	107	102	111	129	157	174	174	الاحتياطات الأجنبية % من النقود بمعناها الواسع
8.8	9.5	9.9	10.2	10.1	9.7	9.5	10.8	12.3	11.7	11.1	11.3	الاحتياطات الأجنبية بثلاثة أشهر من الواردات من السلع والخدمات
90	92	93	92	90	86	85	93	104	112	114	107	مقياس تقييم كفاية الاحتياطات المعدل (% 2/)
216	216	206	196	179	157							الاحتياطات الأجنبية % من مقياس تقييم كفاية الاحتياطات المعدل (% 3/)
272	280	293	302	313	332							1/ استناداً إلى حساب "إدارة الاستقرار والسياسات والمراجعة" (SPR) للاحتياطات الموسمي بها لنظم سعر الصرف الثابت.
2/ تم تعديل مقياس تقييم كفاية الاحتياطات خلال فترة التوقعات ليضمن الاحتياطات الرأسمالية الإضافية المستخدمة في مواجهة خسائر تصدير النفط في إطار سيناريو انخفاض أسعار النفط. راجع المذكرة التوجيهية بعنوان "Assessment of Reserve Adequacy and Related Considerations" الصادرة في يونيو 2016.												
3/ كفاءة عامة الاحتياطات البالغة 100-150% من المقياس الجديد لتقييم كفاية الاحتياطات كمعيار كفاية.												
المصادر: الحكومة السعودية وتكديرات خبراء صندوق النقد الدولي.												

٤- وتمتع المملكة العربية السعودية بمركز صاف موجب وكبير في وضع الاستثمار الدولي رغم السحب الكبير من الاحتياطيات منذ عام ٢٠١٥. إذ تشير التقديرات إلى بلوغ صافي وضع الاستثمار الدولي ٨١% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٧، حيث بلغت نسبة الأصول الخارجية ١٣٥% من إجمالي الناتج المحلي والخصوم الخارجية ٥٤% من إجمالي الناتج المحلي. كذلك تشير التقديرات إلى تراجع الأصول الخارجية بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠١٧، مما يرجع في المقام الأول إلى تراجع احتياطيات النقد الأجنبي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وتشير التقديرات أيضا إلى ارتفاع الخصوم الخارجية بنسبة ١,١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧، مما يرجع أساسا إلى إصدار سندات حكومية جديدة. وتشير التوقعات إلى ارتفاع نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي في الأجل المتوسط إلى حوالي ٩٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ في ظل استمرار فائض الحساب الجاري. ولا تتوافر حاليا أي تفاصيل عن تكوين الأصول الخارجية. ولكن التقديرات تشير إلى بلوغ متوسط العائد على الأصول ١,٩% في عام ٢٠١٧ مقارنة بعائد قدره ١,٦% على الخصوم. ولكن رغم قوة صافي مركز وضع الاستثمار الدولي، فإن المدخرات الخارجية غير كافية من منظور تحقيق العدالة بين الأجيال.



٥- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن فائض الحساب الجاري قد يكون منخفضا للغاية، وإن كانت النتائج تتوقف على الافتراضات المستخدمة واختيار الدخل السنوي. ويتمثل المفهوم الذي يقوم عليه هذا المنهج في أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن يكون صافي القيمة الحالية لكل الدخل المستقبلي من النفط والأنشطة المالية/الاستثمارية (الثروة) مساويا لصافي القيمة الحالية للواردات من السلع والخدمات بعد خصم الصادرات غير النفطية^٢. وللالتزام بهذا القيد، يتعين أن

تختار الحكومة مسارا للواردات، ومن ثم معيارا للحساب الجاري، من شأنه دعم تحقيق العدالة بين الأجيال—مع إتاحة قدر من المدخرات الوقائية لمواجهة تقلبات أسعار النفط—من خلال اتباع وتيرة ملائمة لمراكمة الأصول الأجنبية الصافية. وتُحسب مسارات الواردات ("الدخل السنوي أو قواعد التخصيص") وفق سيناريوهين مختلفين للسياسات: (١) الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد، و(٢) الدخل السنوي الحقيقي الثابت^٣. وتشير معايير الحساب الجاري التقديرية إلى أن رصيد الحساب الجاري الفعلي (في

^٢ بلغت احتياطيات النفط المثبتة ٢٦٦,٦ مليار برميل في نهاية عام ٢٠١٦ (بيانات نهاية عام ٢٠١٧ غير متاحة). وتفترض توقعات الخبراء نمو إنتاج النفط بمعدل ثابت (١%) بسبب الاستهلاك المحلي، ووصوله إلى مستوى الذروة عند ١١,١ مليون برميل في عام ٢٠٣٠ ليتراجع لاحقا بمعدل ١%، إلى جانب الاستهلاك والصادرات. وترتفع أسعار النفط بنسبة ٢%، ويرتفع مخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,١%، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٣,٢% بعد عام ٢٠٢٣. ويتم تطبيق خصم على إيرادات النفط المستقبلية بمقدار ٥,٥%، وهو معدل العائد المقترض على الثروة المالية/صافي الأصول الأجنبية المحفوظ بها في الخارج، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ٠,٥%.

^٣ راجع ورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي: Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, "Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries," IMF Working Paper 09/281.

عام ٢٠١٧) والمتوقع (في السيناريو الأساسي) أقل إلى حد ما من الدخل السنوي الحقيقي الثابت ومستوى الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويُقدَّر معيار الحساب الجاري في منهج استمرارية المركز الخارجي في عام ٢٠٢٣ بنسبة ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي و ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي وفق قاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت على التوالي (تتطوي هذه التقديرات على درجة كبيرة من عدم اليقين، وتتأثر بقيم المعلمات المفترضة، بما في ذلك أسعار النفط). وحسب التقديرات، فإن فجوات الحساب الجاري المقابلة—أي التغير اللازم في الحساب الجاري في الأجل المتوسط لكي يتسق مع قواعد فرضية الدخل الدائم في نهاية فترة التوقعات—تبلغ -٣,٣% و -٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي.

المستوى الفعلي والمعياري للحساب الجاري والحساب المالي			
المؤشر	الدخل السنوي الحقيقي	النصيب الحقيقي للفرد في الدخل	% من إجمالي الناتج المحلي
			منهج استمرارية المركز الخارجي
4.0	2.6	5.4	معيار الحساب الجاري
			رصيد الحساب الجاري الفعلي
	2.22	2.22	
			فجوة الحساب الجاري
-1.8	-0.4	-3.2	
			المنهج المبسط لتقييم الرصيد الخارجي
		معامل رصيد المالية العامة = 0.527	
		4.6	معيار الحساب الجاري
		-2.4	فجوة الحساب الجاري
		-3.4	فجوة السياسات
			المنهج الثاني لتقييم الرصيد الخارجي في البلدان المصدرة للنفط
		معامل رصيد المالية العامة = 0.919	
		3.8	معيار الحساب الجاري
			فجوة الحساب الجاري
		-1.60	
		-8.2	فجوة السياسات

٦- وتشير التقديرات القائمة على منهجية تقييم الأرصدة الخارجية - البسيطة (EBA-lite) إلى أن رصيد الحساب الجاري أقل من المعيار في عام ٢٠١٧. إذ بلغ معيار الحساب الجاري لعام ٢٠١٧ حوالي ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بمستوى فعلي قدره ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي، وتنتج عنه فجوة تقديرية في الحساب الجاري تبلغ -٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي. وتنشأ هذه الفجوة في الأساس عن أوضاع سياسة المالية العامة الحالية (الفرق بين سياسة المالية العامة الفعلية والمحسنة الذي يفترض أن يكون صفراً في عام ٢٠٢٣)، وتراجعت مقارنة بالعام الماضي في ظل استمرار جهود الضبط المالي. وتستند منهجية تقييم الأرصدة الخارجية

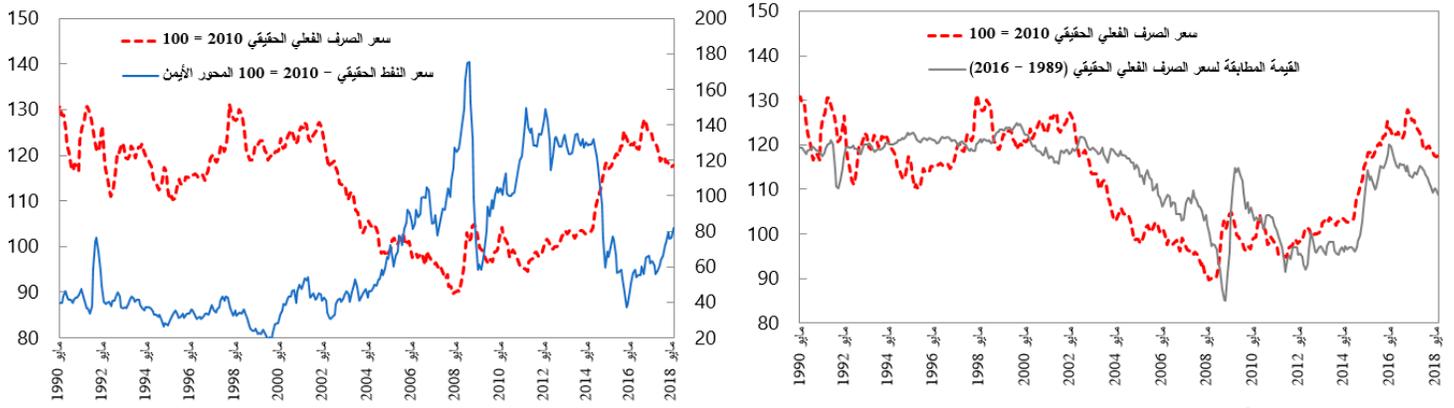
البسيطة إلى منهجية تقييم الأرصدة الخارجية وتطبق على مجموعة أكبر من البلدان. وتستخدم منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة في إعداد تقديرات لمعايير وفجوات الحساب الجاري وسعر الصرف الفعلي الحقيقي في البلدان باستخدام نماذج الانحدار. ووفقاً لمواصفة بديلة يتم تقديرها باستخدام عينة من البلدان المصدرة للنفط ومجموعة أقل من المتغيرات الضابطة مقارنة بمنهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة (راجع دراسة (Behar and Fouejieu, 2017)، يبلغ معيار الحساب الجاري ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي وتبلغ فجوة الحساب الجاري -١,٦% من إجمالي الناتج المحلي).

٧- وانخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠١٧. وقد ظل سعر صرف الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ منذ عام ١٩٨٦. وتراجع سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة ٢% في نهاية مايو ٢٠١٨ عن متوسط مستواه في عام ٢٠١٧ مع انخفاض قيمة الدولار الأمريكي مقابل أهم العملات الأخرى، حيث انخفض متوسط قيمته بنسبة ١% في عام ٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠١٦. وفي عام ٢٠١٧، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي مستواه المتوسط خلال ١٠ أعوام بنسبة ١٥%، ولكن هذه الفجوة تقلصت إلى ١٠% في نهاية العام. ونظراً لأن معظم الصادرات هي منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، فإن تحركات سعر الصرف لا تؤثر إلا بقدر محدود على القدرة التنافسية على المدى القصير. وهناك ارتباط سلبي عموماً بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وأسعار النفط. وتقيد تقديرات خبراء الصندوق بأن فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي ستتراوح بين ١٠%

و ٢٠% في عام ٢٠١٧، لتصل إلى الحد الأدنى من هذا النطاق في نهاية عام ٢٠١٧. ومع المضي قدما في ضبط أوضاع المالية العامة من المتوقع أن يستمر تراجع فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

٨- **ويعود ربط سعر صرف الريال بالدولار الأمريكي بنفع كبير على المملكة العربية السعودية.** حيث يتيح للمملكة ركيزة للسياسات تتسم بطول الأجل وبالمصداقية. وسوف يعتمد تصحيح المركز الخارجي على سياسة المالية العامة وليس على سعر الصرف نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والمركز الخارجي وهيكل الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة به على الصادرات، ومحدودية فرص إحلال السلع المنتجة محليا محل الواردات.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي في المملكة العربية السعودية



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ الحساب على أساس نموذج انحدار لسعر الصرف الفعلي الحقيقي وسعر النفط الحقيقي باستخدام بيانات شهرية عن الفترة من يناير 1989 إلى ديسمبر 2016.

التقييم العام	المملكة العربية السعودية															
<p>التقييم العام: المركز الخارجي في عام ٢٠١٧ كان أضعف من المستوى الذي يتسق مع مركزات السياسة المحبّذة في الأجل المتوسط. ويتعين النجاح في تنفيذ عملية التصحيح المالي المقررة لتعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p> <p>ويتيح ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي ركيزة ذات مصداقية للسياسات في المملكة العربية السعودية. ففي عام ٢٠١٧، تراجع سعر الصرف الحقيقي الفعلي، ولكن هذا الاتجاه تغير في الشهور الأخيرة مع ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. وسوف يعتمد التصحيح الخارجي على سياسة المالية العامة في المقام الأول نظرا للارتباط الوثيق بين رصيد المالية العامة والمركز الخارجي وهيكلا الاقتصاد السعودي، وهيمنة النفط والمنتجات المرتبطة به على الصادرات، ومحدودية فرص إحلال السلع المنتجة محليا محل الواردات.</p> <p>ولا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وبالرغم من السحب بقدر كبير من الاحتياطيات منذ عام ٢٠١٥، لا يزال مستوى الاحتياطيات مريحا للغاية حسب المقياس المعياري المعتمد لدى صندوق النقد الدولي، وإن كانت المدخرات الخارجية غير كافية من منظور تحقيق العدالة بين الأجيال. وفي ظل برنامج الحكومة المقرر بشأن التصحيح المالي، سوف تزداد الاحتياطيات في الأجل المتوسط.</p>	<p>الخلفية: بلغ صافي الأصول الخارجية ٨١% من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام ٢٠١٧. وتراجعت الأصول الخارجية بنسبة ١٠% من إجمالي الناتج المحلي خلال ٢٠١٧ وبنسبة ١٧% من إجمالي الناتج المحلي منذ وصولها إلى مستوى الذروة في عام ٢٠١٥، ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي. وارتفعت الخصوم الخارجية بنسبة ١,١% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧، مما يرجع في المقام الأول إلى القروض الجديدة التي حصلت عليها الحكومة. وتشير التوقعات إلى أن نسبة صافي وضع الاستثمار الدولي إلى إجمالي الناتج المحلي سترتفع على المدى المتوسط لتصل إلى ٩٢,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٣ مع استمرار فائض الحساب الجاري. ولكن التفاصيل المتعلقة بتكوين الأصول الخارجية غير متاحة.</p> <p>التقييم: لا تزال الميزانية العمومية الخارجية قوية للغاية. وتمثل الأصول المتراكمة الكبيرة مدخرات من إيرادات الموارد غير المتجددة لصالح الأجيال القادمة وتضمن الحماية من التعرض للمخاطر نتيجة تقلب أسعار النفط.</p>	<p>مركز ومسار الأصول والخصوم الخارجية</p>														
<p>الاستجابات المحتملة على مستوى السياسات: من الضروري مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة على المدى القصير إلى المتوسط بغية تعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة. وتستند خطة التصحيح الحكومية إلى تنفيذ إصلاحات إضافية في أسعار الطاقة واتخاذ تدابير جديدة على جانب الإيرادات غير النفطية وتقييد النفقات. ومن المتوقع أن يتراجع عجز المالية العامة الأولى بخلاف الصادرات النفطية تراجعاً كبيراً في الأجل المتوسط بما يؤدي إلى تقليص فجوة المركز الخارجي. ويتبعى دعم التصحيح المالي من خلال تنفيذ إصلاحات هادفة إلى تعزيز إطار المالية العامة. وسوف يتسنى دعم المركز الخارجي بمرور الوقت من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية تساعد على تنويع النشاط الاقتصادي وتعزيز قطاع السلع التجارية غير النفطية في الأجل المتوسط.</p>	<p>الخلفية: في عام ٢٠١٧، سجل الحساب الجاري فائض قدره ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بعجز قدره ٣,٧% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. وانخفضت واردات السلع بنسبة ٧% نظرا لتراجع الاقتصاد، وارتفعت الصادرات بنسبة ٢٠%، مما يرجع في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط (حيث انخفض حجم الواردات بنسبة ٩%، كما انخفض حجم الصادرات بنسبة ١%). وتحسنت معدلات التبادل التجاري بنسبة ٢٢,٢% في عام ٢٠١٧، ويتوقع تحسنها مجدداً بنسبة ٢٩% في عام ٢٠١٨. وارتفع الرصيد التجاري إلى ١٥% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن يرتفع فائض الحساب الجاري إلى ٩,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٨ مع زيادة الإيرادات النفطية مجدداً، ثم يتراجع على المدى المتوسط مع انخفاض أسعار النفط.^٢</p> <p>التقييم: الاعتماد على النفط يعرض الحساب الجاري لدرجة مرتفعة من التقلب، ويصعب معه تطبيق منهجيات تقييم المركز الخارجي المعتادة. ويختلف تقدير فجوة الحساب الجاري وفقاً للمنهجية المستخدمة. وفي عام ٢٠١٧، بلغت فجوة الحساب الجاري التقديرية - ٢,٤% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج الرصيد الكلي، و- ١,٩% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام منهج استمرارية المركز الخارجي، و- ١,٦% باستخدام مواصفة بديلة للبلدان المصدرة للنفط.^٣ ووفقاً لتقييم الخبراء، يبلغ حجم فجوة الحساب الجاري - ١% إلى - ٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧. ويتعين تنفيذ التصحيح المالي المقرر بنجاح لمواصلة تعزيز الحساب الجاري على المدى المتوسط.</p> <table border="1" data-bbox="735 958 1701 1088"> <thead> <tr> <th>الحساب الفعلي</th> <th>٢,٢</th> <th>الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية</th> <th>معياري الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي</th> <th>فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي</th> <th>الحساب الجاري معدلاً حسب تقييم الخبراء</th> <th>فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	الحساب الفعلي	٢,٢	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية	معياري الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	الحساب الجاري معدلاً حسب تقييم الخبراء	فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء								<p>الحساب الجاري</p>
الحساب الفعلي	٢,٢	الحساب الجاري المعدل لمراعاة العوامل الدورية	معياري الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	فجوة الحساب الجاري وفق منهج الرصيد الخارجي	الحساب الجاري معدلاً حسب تقييم الخبراء	فجوة الحساب الجاري حسب تقييم الخبراء										
<p>سعر الصرف الحقيقي</p>	<p>الخلفية: ظل الريال مربوطاً بالدولار الأمريكي بسعر ٣,٧٥ ريالاً للدولار منذ عام ١٩٨٦. وفي عام ٢٠١٧، تجاوز سعر الصرف الفعلي الحقيقي متوسط مستواه خلال فترة عشر سنوات بنسبة ١٥% في المتوسط، ولكن هذه الفجوة تراجعت إلى ١٠% في نهاية العام. وتشير التقديرات حتى نهاية مايو ٢٠١٨ إلى أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي تراجع بنسبة ٢% مقارنة بمتوسط مستواه في عام ٢٠١٧.</p> <p>التقييم: انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي مع تراجع قيمة الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٧، ولكن هذا الاتجاه انعكس في الشهور الأخيرة. ولا تؤثر تحركات سعر الصرف سوى تأثير محدود على القدرة التنافسية على المدى القصير نظراً لأن معظم الصادرات عبارة عن منتجات نفطية أو مرتبطة بالنفط، ولمحدودية إمكانية الإحلال بين الواردات والمنتجات المحلية التي تحتوي بدورها على عنصر كبير من مدخلات العمالة والمدخلات الوسيطة المستوردة. ووفقاً لتقديرات الخبراء، تتراوح فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في عام ٢٠١٧ بين ١٠% و ٢٠%، لتصل إلى الحد الأدنى من هذا النطاق في نهاية عام ٢٠١٧. ومع استمرار عملية ضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن تتقلص فجوة سعر الصرف الفعلي الحقيقي في ظل القيود المفروضة على التكاليف والأسعار المحلية.</p>	<p>سعر الصرف الحقيقي</p>														

التقييم العام	المملكة العربية السعودية – تنمة	
	<p>الخلفية: ارتفع صافي التدفقات المالية الخارجة المسجلة في عام ٢٠١٧. وتراجع بند السهو والخطأ إلى ٠,٦% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٧ مقابل ١٠,٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٦. واستمر تراجع احتياطات النقد الأجنبي، ولكن بوتيرة أبطأ. التقييم: يصعب تحليل الحساب المالي بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات في بعض السنوات. ويحد مركز الاحتياطات القوي من أي مخاطر ومواطن ضعف وشيكة.</p> <p>الخلفية: تعكف الحكومة في الوقت الحالي على إنشاء صندوق الثروة السيادية من خلال توسيع نطاق صلاحيات صندوق الاستثمارات العامة. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي لا تزال تحتفظ بمعظم الأصول الأجنبية للحكومة ضمن الاحتياطات الدولية. وتراجعت الاحتياطات إلى ٤٨٩ مليار دولار (أي ما يعادل ٧١% من إجمالي الناتج المحلي، و٢٨ شهرا من الواردات، و٤٧٠% من مقياس الاحتياطات المستخدم لدى الصندوق) في نهاية عام ٢٠١٧، مقابل ٧٢٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤.</p> <p>التقييم: للاحتياطات دور مزدوج — الادخار لدوافع تحوطية ولصالح الأجيال القادمة. وتكفي الاحتياطات بل وتزيد عن المستوى اللازم لتحقيق الأغراض التحوطية (حسب مقياس الصندوق). غير أنه يلزم مواصلة التصحيح المالي بغرض تعزيز الحساب الجاري وزيادة المدخرات لصالح الأجيال القادمة.</p>	<p>الحساب الرأسمالي والحساب المالي: التدفقات وتدابير السياسات</p> <p>التدخل في سوق النقد الأجنبي ومستوى الاحتياطات</p>
	<p>١/ يرجح تقدير صافي وضع الاستثمار الدولي بأقل من قيمته بسبب الحجم الكبير لبند السهو والخطأ في ميزان المدفوعات على مدار سنوات كثيرة وعدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.</p> <p>٢/ في ضوء مستويات إنتاج النفط الحالية، فإن أي تغيير في سعر النفط قدره دولار واحد سيؤدي إلى حدوث تغيير مباشر في رصيد الحساب الجاري قدره ٠,٤% من إجمالي الناتج المحلي. ومن المفترض أن يكون سعر النفط ٧٠,٧ دولارا أمريكيا في عام ٢٠١٨، ويتراجع إلى ٥٩,٢ دولارا أمريكيا في عام ٢٠٢٣ (مقابل ٥٣,٢ دولارا في عام ٢٠١٦).</p> <p>٣/ نماذج منهجية تقييم الأرصدة الخارجية لا تتضمن المملكة العربية السعودية. ونظر الخبراء في ثلاث منهجيات، بما فيها تلك التي تراعي الاعتبارات الخاصة عبر فترات زمنية متعددة والسائدة في الاقتصادات التي تشكل صادراتها من الموارد غير المتجددة حصة كبيرة للغاية من الناتج والصادرات. وتشير التقديرات إلى أن معايير الحساب الجاري وفق منهج استمرارية المركز الخارجي بلغت ٥,٥% من إجمالي الناتج المحلي و٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي باستخدام قاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد وقاعدة تخصيص الدخل السنوي الحقيقي الثابت على التوالي. وباستخدام منهج الرصيد الكلي، يقدر معيار الحساب الجاري بنسبة ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي وفق منهجية تقييم الأرصدة الخارجية البسيطة. وتشير مواصفة بديلة يتم تقديرها باستخدام عينة من البلدان المصدرة للنفط ومجموعة أقل من المتغيرات الضابطة (راجع دراسة Behar and Fouejieu, 2017) إلى أن معيار الحساب الجاري يبلغ ٣,٨% من إجمالي الناتج المحلي.</p>	<p>ملحوظات مرجعية فنية</p>



المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٨ -
مرفق المعلومات

٢٨ يونيو ٢٠١٨

إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

إعداد

المحتويات

٢	العلاقات مع صندوق النقد الدولي
٦	العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
٨	قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٨)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة:	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	٩٩٩٢,٦٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٩٥٣٢,٨٨	٩٥,٤٠
مركز شريحة الاحتياطي	٤٥٩,٧٣	٤,٦٠
إقراض الصندوق		
الاتفاقات الجديدة للاقتراض	٥٨٨,٩٧	
إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٥٦٤٤,٦٥	٨٤,٤٧

عمليات الشراء والقروض القائمة: لا يوجد

آخر الترتيبات المالية: لا يوجد

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المرحلة المقبلة	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
أصل الدين	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠
الرسوم/الفائدة	٩,٨٧	٩,٨٦	٩,٨٧	٩,٨٧	٤,٨٩
المجموع	٩,٨٧	٩,٨٦	٩,٨٧	٩,٨٧	٤,٨٩

إقراض الصندوق والمنح:

تشارك المملكة العربية السعودية في الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) ويبلغ حجم ترتيباتها الائتمانية في ظل هذه الاتفاقات الجديدة للاقتراض ٥,٦٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣١ مايو ٢٠١٨ بلغ الرصيد القائم الحالي في ظل هذه الترتيبات الائتمانية ٥٨٨,٩٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضا مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب

للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وتم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتباراً من ٢٦ ديسمبر ٢٠١٣. وفي أكتوبر ٢٠١٢ دخلت المملكة العربية السعودية في اتفاقية لشراء سندات مع الصندوق في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٢ بقيمة ٩,٧١ مليار وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير خط دفاع ثان بعد موارد حصص العضوية وموارد "الاتفاقات الجديدة للاقتراض". وفي ديسمبر ٢٠١٦، تم تجديد هذه الاتفاقية في ظل اتفاقات الاقتراض لعام ٢٠١٦، وكانت هذه المرة بقيمة ١٥ مليار دولار أمريكي. وكانت المملكة قد وافقت في مارس ٢٠٠١ على دعم الصندوق الاستثماري لموارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" ومبادرة "هيبك" باستثمارات بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، زيد حجم هذه الاستثمارات باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي قيمتها الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت المملكة العربية السعودية مساهمات دعم إضافية للصندوق الاستثماري للنمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطي العام التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب، وبلغت في مجملها ٧١,٨٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للاقتراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمين الصندوق الاستثماري لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد جديدة للاقتراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي فبراير ٢٠١٨، تعهدت المملكة بالمساهمة بمبلغ ٢ مليون دولار (ما يعادل ٢,٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) في صندوق استقرار القطاع المالي، الذي يدعم استقرار القطاع المالي، واحتوائته، وتعميقه، مع التركيز على البلدان منخفضة الدخل والبلدان في الشريحة الأدنى من فئة الدخل المتوسط.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيوداً على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسمياً بالدولار الأمريكي اعتباراً من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطاً رسمياً بحقوق السحب الخاصة بسعر ٥,٢٦٢٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه واقعياً بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهراً. وقد عُقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ٢٩ إبريل - ١١ مايو ٢٠١٧ في الرياض. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ١٧ يوليو ٢٠١٧ وتم نشره في ٥ أكتوبر ٢٠١٧.

(<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=45312>)

المساعدة الفنية:

إدارة

الإحصاءات

- تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، يناير - فبراير ٢٠٠٨.
- مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، يناير ٢٠١١.
- إحصاءات ميزان المدفوعات، مارس ٢٠١١.
- إحصاءات الحسابات القومية، إبريل ٢٠١٢.
- إحصاءات ميزان المدفوعات، نوفمبر ٢٠١٢.
- تقييم الممارسات ذات الصلة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، مارس ٢٠١٣.
- مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، مايو ٢٠١٤.
- الإحصاءات النقدية والمالية، ديسمبر ٢٠١٥.
- إحصاءات مالية الحكومة، مارس - إبريل ٢٠١٧.
- إحصاءات ميزان المدفوعات، مارس ٢٠١٨.
- إحصاءات مالية الحكومة، إبريل - مايو ٢٠١٨.

إدارة الأسواق

النقدية والرأسمالية

- اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، يناير ٢٠١٠.
- اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ديسمبر ٢٠١٤، وفبراير ويونيو ٢٠١٥.
- إنشاء مكتب لإدارة الدين، مارس ٢٠١٦.
- إدارة السيولة، مارس ٢٠١٧.
- الإطار التنظيمي والرقابي والإشرافي للأطراف المقابلة المركزية والمستودعات المركزية للأوراق المالية، يناير ومارس وإبريل ٢٠١٨.

إدارة شؤون المالية

العامة

- خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، فبراير - مارس ٢٠٠٦.
- الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، سبتمبر ٢٠٠٦.
- الإدارة الضريبية، نوفمبر ٢٠٠٦.
- تعزيز إصلاحات عملية إعداد الميزانية، يناير - فبراير ٢٠٠٨.
- مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (بالمشاركة مع إدارة الإحصاءات)، يونيو ٢٠١٢.
- دورة تدريبية حول دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، إبريل ٢٠١٣.
- حلقة تطبيقية تدريبية حول قواعد رصد المالية العامة الهيكلية كمرشد للسياسات، فبراير ٢٠١٤.
- إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، يناير ٢٠١٦.
- استحداث ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية: أهم قضايا تصميم السياسات، إبريل - مايو ٢٠١٦.
- الإدارة الضريبية (ضريبة القيمة المضافة والضرائب الانتقائية)، مايو وأكتوبر - نوفمبر ٢٠١٦.
- إصلاحات أسعار الطاقة، سبتمبر ٢٠١٦.
- تطبيق الضرائب الانتقائية، يناير ٢٠١٧، وفبراير - إبريل ٢٠١٧.

دعم السياسات، بالاشتراك مع إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى/إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية، ديسمبر ٢٠١٥، وبالاشتراك مع إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يناير ٢٠١٧.
تعزيز وحدة المالية العامة الكلية وإطار المالية العامة، مايو ويوليو وأكتوبر ٢٠١٧، وإبريل ٢٠١٨.
تطبيق ضريبة القيمة المضافة، يوليو ونوفمبر ٢٠١٧.

برنامج تقييم القطاع المالي

تم إيفاد بعثة لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤.
تم نشر تقرير "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦. وتم نشر تحديث بيانات تقرير "تقييم استقرار القطاع المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢. (<http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf>)
تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" في إبريل ٢٠١١. وتم نشر تقييمات مفصلة لمدى مراعاة المعايير والمواثيق في ١٩ يوليو ٢٠١٣. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40793.0>)
أوفدت بعثات برنامج تقييم القطاع المالي في نوفمبر ٢٠١٦ وفبراير ٢٠١٧. وتم نشر تقرير "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ أكتوبر ٢٠١٧. (<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=45316>)

إدارة الشؤون القانونية

بعثة تشخيص نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، نوفمبر ٢٠١٥.
حلقة تطبيقية عن تحليل المخاطر في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مارس ٢٠١٦.
تصميم سياسة ضريبة القيمة المضافة، مايو - يونيو ٢٠١٦.
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مارس وسبتمبر ٢٠١٦.
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سبتمبر ٢٠١٧.

ممثل مقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ٢٩ مايو ٢٠١٨)

البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة بشأن السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تنمية قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات.

ويهدف برنامج "الخدمات الاستشارية مدفوعة التكلفة" إلى تقديم المشورة للمملكة في معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص العمل الإنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع، وتحسين أداء نظامي التعليم والرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتغيرة، وتحسين بيئة الأعمال وجاذبية الاستثمارات، وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة ومنها المياه والكهرباء والمواصلات، وتقوية القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية، وقطاع السياحة.

وتشمل الأنشطة الاستشارية الجارية التي يقوم بها البنك الدولي عدة مجالات، منها تعزيز القدرة على إعداد نماذج الاقتصاد القياسي الكلي وتحليل سياسة المالية العامة؛ وتقييم ركائز التنفيذ الرئيسية وتقييم نتائجها دعماً لرؤية ٢٠٣٠؛ والإدارة المالية العامة، وبيئة الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر، واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتطوير العمراني؛ وقضايا الحماية الاجتماعية، وسياسة التوظيف بما في ذلك التركيز على إعانات البطالة، وتحسين جودة النظام التعليمي وارتباطه بالحياة العملية، وكفاءة القطاع الصحي، وكفاءة استخدام الطاقة، وتشريعات وسياسات قطاع الكهرباء؛ وتقديم المشورة بشأن تعميق فهم التكلفة المالية والاقتصادية وقيمة موارد المياه في المملكة، وتقديم المساعدة الفنية في مجال صيانة الطرق والسلامة على الطرق وتقديم الدعم الاستشاري لهيئة النقل العام.

مؤسسة التمويل الدولية

تركز استراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية على: (١) الشراكة مع الجهات الداعمة الإقليمية لتعبئة الاستثمارات عبر الحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وغيرها من الأسواق الصاعدة؛ و(٢) تقديم الدعم الاستشاري، لا سيما في مجالات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبناء القدرات، وحوكمة الشركات؛ و(٣) دعم استثمارات مباشرة مختارة في المجالات ذات الأثر التنموي الكبير ومنها إتاحة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومساكن ذوي الدخل المنخفض، والتأمين، والتعليم، والبنية التحتية الملائمة للمناخ.

المشاركة في العمل مع مؤسسة التمويل الدولية:

برنامج الاستثمار: في نهاية إبريل ٢٠١٨، بلغت محفظة التزامات مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية حوالي ١٣٢ مليون دولار في قطاعات التأمين والرعاية الصحية وتمويل المساكن. وقد ساهم المستثمرون السعوديون أيضاً بدور رئيسي في برنامج مؤسسة التمويل الدولية للاستثمارات بين بلدان الجنوب لتشجيع زيادة الاستثمارات داخل المناطق وفيما بينها. وعلى

مدار العقد الماضي، بلغ مجموع التزامات مؤسسة التمويل الدولية حوالي ٢,٥ مليار دولار أمريكي تجاه جهات راعية سعودية للاستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وكذلك في الأسواق الصاعدة بما في ذلك في إفريقيا وشرق آسيا.

برنامج الخدمات الاستشارية: قام برنامج الخدمات الاستشارية التابع لمؤسسة التمويل الدولية بدور نشط في المملكة في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث وقع مؤخرا تفويضا مع وزارة الصحة لإقامة مشروع يهدف إلى زيادة فرص الحصول على خدمات التصوير الشعاعي في المناطق النائية التي لا تصلها الخدمات. وتستند هذه المشاركة إلى النجاح السابق الذي أحرزته مؤسسة التمويل الدولية في مشروع مطار المدينة المنورة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص حيث ساعدت على تعبئة أكثر من مليار دولار، وكذلك نجاحها في مشروع صالة الحجاج ومشروع تحلية المياه بنظام التناضح العكسي في مطار جدة. ويساعد برنامج الخدمات الاستشارية كذلك في زيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل عن طريق تقديم الدعم لبناء القدرات وفي مجال حوكمة الشركات وكذلك توفير التدريب للبنوك على تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة المخاطر، والتمويل العقاري. وأخيرا، يعمل برنامج الخدمات الاستشارية أيضا مع الهيئة العامة للاستثمار في المملكة على تحسين بيئة الأعمال بما في ذلك المساعدة على تنفيذ إصلاحات في المجالات المقيسة بمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال، وتقديم الدعم اللازم لضمان جودة تنفيذ أهداف محددة منصوص عليها في برنامج التحول الوطني، وبناء قدرات الهيئة العامة للاستثمار مع التركيز على تحسين الخدمات المقدمة للمستثمرين وتشجيع الاستثمار.

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ١١ يونيو ٢٠١٨)

أولا- تقييم كفاية البيانات لأغراض الرقابة
<p>عام: رغم بعض جوانب القصور التي تشوب عملية توفير البيانات فهي كافية بوجه عام لأغراض الرقابة. وأكثر المجالات تأثرا هي: إحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمالية، وإحصاءات القطاع الخارجي.</p>
<p>إحصاءات القطاع العيني:</p> <p>الحسابات القومية: استُخدمت سنة أساس جديدة لتقديرات إجمالي الناتج المحلي السنوي هي ٢٠١٠ بدلا من سنة الأساس السابقة ١٩٩٩. وتتسم بيانات إجمالي الناتج المحلي المعدلة بأنها أشمل من حيث تغطية الخدمات، وتحديدًا خدمات التوزيع والخدمات المالية. وقد أدى هذا التعديل إلى ارتفاع توقعات مستوى إجمالي الناتج المحلي وكذلك المساهمات النسبية في إجمالي الناتج المحلي حسب النشاط الاقتصادي. وأدى استخدام سنة أساس جديدة إلى ارتفاع حصة إجمالي الناتج المحلي النفطي في ٢٠١٣ من ٢١% إلى ٤٣%. وتُشير لأول مرة في عام ٢٠١٦ مؤشر للإنتاج الصناعي على أساس ربع سنوي، وسوف تتحسن حداثة النشر هذا العام.</p> <p>إحصاءات الأسعار: استُخدمت سنة أساس جديدة لمؤشر أسعار المستهلكين هي ٢٠١٣ بدلا من سنة الأساس السابقة ٢٠٠٧. وتم مؤخرا تحديث الفترة المرجعية للأوزان الترجيحية في مؤشر أسعار الجملة لتصبح ٢٠١٤. ويجري حاليا نشر مؤشر ربع سنوي لأسعار العقارات.</p> <p>إحصاءات سوق العمل: لا توجد في الوقت الحالي سلاسل زمنية رسمية للبيانات توفر تقسيما لبيانات التوظيف بين القطاعين العام والخاص. واستُخدم تصنيف جديد للنشاط الاقتصادي وسلسلة جديدة لبيانات التوظيف في الربع الرابع من عام ٢٠١٦. ومع ذلك، لم تُفصح بيانات ما قبل الربع الرابع من عام ٢٠١٦ حتى الآن لكي تتسق مع السلسلة الجديدة.</p>
<p>إحصاءات مالية الحكومة: قامت الحكومة بإعادة تبويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤. ويُستخدم إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤ في إبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها. ومع ذلك، لا تغطي البيانات سوى عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الميزانية.</p>
<p>الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية وأصبحت هناك معلومات متاحة للاطلاع العام في النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي. وتبلغ مؤسسة النقد العربي السعودي للصندوق البيانات النقدية الخاصة بالبنك المركزي وبنوك الإيداع النقدي لنشرها في تقرير الإحصاءات المالية الدولية. غير أن الحكومة لم تعتمد بعد استخدام "استمارات الإبلاغ الموحدة" وفقا لما يوصي به "دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمرشد إلى إعدادها". ولا تتوافر بيانات تفصيلية عن ودائع الشركات والأسر والائتمان حسب القطاع. كذلك لا يتم نشر بيانات الميزانيات العمومية للشركات والأسر. وتضم الميزانية العمومية المنشورة لمؤسسة النقد العربي السعودي بندا كبيرا ومتزايدا لبيانات "خصوم أخرى" مما يعيق عملية التحليل.</p>

<p>الرقابة على القطاع المالي: تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإبلاغ الصندوق ببيانات مؤشرات السلامة المالية على أساس ربع سنوي، وتنتشر هذه البيانات على موقع الصندوق الإلكتروني لمؤشرات السلامة المالية (fsi.imf.org). وتتألف مؤشرات السلامة المالية المبلغة من ١٩ مؤشراً أساسياً و ١٠ مؤشرات محبذة لجهات تلقي الودائع.</p>	
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تُنشر بيانات ربع سنوية عن "وضع الاستثمار الدولي" وإن كانت إحصاءات وضع الاستثمار الدولي تتسم بدرجة عالية من التجميع ويتعين تحسين نطاق التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما بالنسبة للقطاع الخاص. وقد تُعرض البيانات الرسمية صافي وضع الاستثمار الدولي في المملكة بأقل من قيمته الحقيقية، مما يرجع على الأرجح لعدم قيد التدفقات المالية الخاصة الخارجة على جانب الأصول إلى جانب عدم قيد التزامات الدين بالكامل. وقد تم تخفيض بنود السهو والخطأ إلى ما يقرب من الصفر في عام ٢٠١٧ من خلال تحسين تغطية بيانات بعض المؤسسات الكبيرة المرتبطة بالحكومة. وتواصل الحكومة العمل على تعزيز بيانات الحساب المالي، نظراً لضعف البيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات الاستثمارات الأخرى. وهناك أوجه من عدم الاتساق بين بيانات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.</p>	
<p>ثانياً - معايير وجودة البيانات</p>	
<p>لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.</p>	<p>تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (حاليا النظام العام المعزز لنشر البيانات) منذ عام ٢٠٠٨.</p>

جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٢٧ يونيو ٢٠١٨)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٢٠١٨/٦/٢٧	٢٠١٨/٦/٢٧	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/٤	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٢٨	٢٠١٨/٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
يومي	يومي	يومي	٢٠١٨/٦/٢٧	٢٠١٨/٦/٢٧	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٦/٢٧	٢٠١٨/٥	مؤشر أسعار المستهلكين
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٨/٥/٧	الربع الأول ٢٠١٨	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٨/٥/٧	الربع الأول ٢٠١٨	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٨/٣/٢٨	الربع الرابع ٢٠١٧	ميزان الحساب الجاري الخارجي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٨/٥/٣١	٢٠١٨/٣	صادرات وواردات السلع
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٨/٥/٢١	الربع الرابع ٢٠١٧	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		الربع الرابع ٢٠١٧	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٨/٥/٢٨	الربع الرابع ٢٠١٧	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تتم تسويتها بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسمياً، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق المال، وأسعار أدون وسندات الخزنة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.